المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان:

دور البعد الجيوسياسي في بناء الإستراتيجية الأمنية للدول

– دراسة حالة الجزائر –

تخصص دراسات إستراتيجية

الطالبة

سمية شريط

إشراف

أ.د نرجس فليسي

اسم الأستاذ	المنصب
أ.د مسيح الدين تسعديت	رئيسا
أ.د فليسي نرجس	مشرفا ومقررا
د.عمر حيدر	عضوا
د. بلقرشي إيمان	عضوا

السنة الجامعية

2025/2024

الإهداء :

إلى روح أختي نادية... وروح ابنتها جمانة...

إلى أبي وأمي وأختي حنان وابنتها سيدرا...

إلى كل من كان له الفضل يوما في وصولي لهذه المرحلة

ممتنة لكم جميعا ....

شكر وعرفان

أشكر كل أساتذتي الذين رافقوني في أيام الدراسة والعمل وعلى رأسهم الأستاذ سعود صالح...

والأستاذة مسيح الدين تسعديت ...

وأتمنى لهم التوفيق والسداد في رحلتهم العلمية ...

الخطة

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: أهمية الجيوسياسة في الإستراتيجية الأمنية

المبحث الأول: الأمن والإستراتيجية الأمنية

المطلب الأول: الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث

أولا: المفهوم التقليدي للأمن: مجالاته وموضوعاته

ثانيا: تغير مصادر التهديد وعلاقتها بتعدد قطاعات الأمن ومستوياته

ثالثا: التغييرات المؤثرة على تطور مفهوم الأمن

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية: مفهومها، صياغتها ومراحل إعدادها

أولا: تعريف الإستراتيجية الأمنية

ثانيا: مراحل إعداد الإستراتيجية الأمنية

المبحث الثاني: المقاربة الجيوسياسة في التحليل

المطلب الأول: الجيوسياسة والتحليل الجيوسياسي

أولا: ظهور وتطور الجيوسياسة

ثانيا: التحليل الجيوسياسي

المطلب الثاني: تأثير الإطار الجيوسياسي على الأمن الوطني

أولا: الأمن من منظور جيوسياسي

ثانيا: المفهوم الحديث للجيوسياسة وعلاقته بتطور الأمن

الخطة

المبحث الثاني: الدولة كمصدر للتحليل من وجهة نظر الجيوسياسة

المطلب الأول: العوامل المؤثرة جيوسياسيا في الدول

أولا: العوامل المادية

ثانيا: العوامل البشرية

المطلب الثاني: تأثير الحدود في جيوسياسية الدول

أولا: الحدود والتخوم

ثانيا: تصنيف الحدود

ثالثا: وظائف الحدود

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري والدوائر الجيوسياسية الأمنية

المبحث الأول: الجزائر في محيطها الجيوسياسي

المطلب الأول: المقومات الجغرافية للجزائر

أولا: المقومات المادية

ثانيا: المقومات البشرية

ثالثا: المقومات الطبيعية

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية للجزائر

أولا: الطاقة

ثانيا: العلاقات الاقتصادية الخارجية

الخطة

المطلب الثالث: علاقة الجزائر بدول الجوار

أولا: دور الجزائر في الأزمة الليبية

ثانيا: دور الجزائر في الساحل الافريقي

المطلب الرابع: الجزائر في بعدها الجيوسياسي

أولا: البعد الجغرافي

ثانيا: تأثير الموقع الجغرافي للجزائر على الأمن

المبحث الثاني: الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري

المطلب الأول: دائرة الساحل الإفريقي

أولا: مميزات منطقة الساحل

ثانيا: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي كبعد للأمن الجيوسياسي

ثالثا: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الدائرة المتوسطية

أولا: المبادرات الأمنية في المتوسط

ثانيا: التهديدات الأمنية في المتوسط

ثالثا: الرؤية الأمنية الجزائرية في المتوسط

المطلب الثالث: الدائرة المغاربية

أولا: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي

ثانيا: التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

الخطة

ثالثا: الرؤية الأمنية الجزائرية في الدائرة المغاربية

المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية والالتزامات الدستورية في إطار الإقليم الجيوسياسي في الجزائر

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

أولا: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

ثانيا: التهديدات الأمنية من وجهة نظر العقيدة الجزائرية

ثالثا: الالتزامات الدستورية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية بين عقيدة الالتزام وضرورة التغيير

أولا: التسلح كدليل على الاستعداد العسكري

ثانيا: أزمة تيقنتورين كاختبار للاستعداد العسكري الجزائري

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمنية ودور الجزائر في محاربتها

المبحث الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: تحدي الإرهاب

أولا: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب

ثانيا: تقييم الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: تحدي الهجرة غير الشرعية

أولا: الهجرة غير الشرعية في الحيز الجغرافي للجزائر

ثانيا: محاربة الجزائر للهجرة غير الشرعية

الخطة

المطلب الثالث: تحدي التنمية المستدامة والحكم الراشد

أولا: سياسيا وقانونيا

ثانيا: إداريا

ثالثا: مؤشرات فعالية التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: العلاقات المغربية_الإسرائيلية على الأمن الجزائري

المطلب الأول: التطبيع المغربي_الإسرائيلي

أولا: نبذة عن العلاقات المغربية_ الإسرائيلية

ثانيا: اعتراف دونالد ترامب بسلطة المغرب على الصحراء الغربية

المطلب الثاني: تداعيات التطبيع المغربي_الإسرائيلي على الأمن الجيوسياسي الجزائري

أولا: موقف الجزائر من التطبيع المغربي_ الإسرائيلي

ثانيا: أثر التطبيع المغربي الإسرائيلي على الأمن الجزائري وردة فعل الجزائر عليه

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: التهديدات الأمنية المحتملة واستشراف المستقبل الجيوسياسي الجزائري

المبحث الأول: التطور التكنولوجي ودوره في الحروب الحديثة

المطلب الأول: مستويات التطور التكنولوجي

أولا: على المستوى العسكري

ثانيا: على المستوى المعلوماتي

المطلب الثاني: التهديدات الناتجة عن التطور التكنولوجي

الخطة

المبحث الثاني: التطور التكنولوجي في الجزائر وطرق مواجهة تحدياته

المطلب الثاني: مواجهة الجزائر للتهديدات السيبرانية

أولا: إجراءات تحقيق الأمن السيبراني

ثانيا: الأمن السيبراني في المؤسسة العسكرية الجزائرية

المطلب الثاني: مواجهة الجزائر للتحديات السيبرانية

أولا: إجراءات تحقيق الأمن السيبراني

ثانيا: الأمن السيبراني في المؤسسة العسكرية الجزائرية

المبحث الثالث: قراءة في المشهد الجيوسياسي المستقبلي للجزائر

المطلب الأول: قراءة على المستوى الداخلي

أولا: سياسيا

ثانيا: اقتصاديا

المطلب الثاني: قراءة على المستوى الخارجي

أولا: سياسيا

ثانيا: عسكريا

المطلب الثالث: قراءة في الدور الجيوسياسي المستقبلي للجزائر

أولا: تعزيز الأمن الدولي

ثانيا: مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة

خلاصة الفصل الرابع

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

1/تمهيد

في عصر مليء بالتناقضات تميزه علاقات معقدة، يبقى للأمن الأهمية الأكبر التي ترصد له الدول والحكومات كل الإمكانات وتجند من أجله كل الجهود للسعي نحو تحقيقه، خاصة وأن عالم اليوم أصبح يشهد الكثير من الأزمات، الصراعات، والحروب التي لم يشهد لها مثيل من قبل والتي تطورت بتطور هذا العالم وتعدد أقطابه وتنوع مصالح القوى المتصارعة فيه، ومن جهة أخرى فكل الدول دون استثناء تسعى لمواكبة التطور الذي يشهده العالم في هذا العصر على مستوى الكثير من الأصعدة على رأسها القطاعين الاقتصادي والتكنولوجي؛ وعليه فالساحة الدولية تشهد تنافسا كبيرا بين تلك الدول وبالخصوص العظمى منها في الجانب الاقتصادي، القوة وبسط النفوذ، فرغم المجاعات والحروب والمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين تبقى مصالح الدول هي التي تحكم سيرورة العلاقات الدولية. ولازالت الدول الصغرى تسعى للحاق بالركب الاقتصادي وملاحقة هذا التطور ومجابهة التنافس الدولي الكبير المحتدم بين القوى الكبرى التي تحكم النظام الدولي. والجزائر ليست بمنأى عن تلك التغييرات؛ فهي كدولة طامحة تسعى نحو التقدم والنمو تعمل بشكل كبير على إيجاد مكانة لها في منطقتها الجيوسياسية الإقليمية في بعدها المغاربي، الإفريقي والمتوسطي، وحتى الدولية من خلال تفاعلها مع القضايا ذات الشأن الدولي أيضا، خصوصا وأن مستوى التهديد يشهد ارتفاعا كبيرا في المنطقة الجيوسياسية هذه التي تحيط بها التهديدات الأمنية بكل أنواعها من كل جهة، ما يزيد من صعوبة الدور الذي تسعى الجزائر لأن تلعبه في المنطقة؛ ومن أجله تحاول بناء إستراتيجية أمنية قادرة على مجابهة التحديات التي تعترض الأمن الجزائري القومي وتقف ضد أمن واستقرار المنطقة.

الإشكالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم البعد الجيوسياسي في رسم الإستراتيجية الأمنية للدول بدراسة حالة الجزائر؟

2/الفرضيات

- لا يتحقق الأمن القومي إلا بضمان الأمن في الدوائر الجيوسياسية للدولة.
- كلما كانت الدولة تحظى بمميزات جيوسياسية متنوعة كلما زادت احتمالات استهدافها أمنيا.

- الاستراتيجية الأمنية تعتمد على مكانة الدولة الجيوسياسية .

3/ المقاربات والمناهج:

اعتمدت هذه الدراسة منهجيا على:

- **المقاربة الجيوسياسية**

كون الموضوع يصب في الميدان الجيوسياسية تم الاعتماد وبشكل منطقي على المقاربة الجيوسياسية في هذه الدراسة.

- **المنهج الوصفي التحليلي**

يدرس المنهج الوصفي التحليلي البحث عن الظواهر الطبيعية، الاجتماعية، والسياسية ويمكن من خلاله وضع تنبؤات الأحداث المقبلة، ونحن بصدد دراسة ظاهرة سياسية تم اعتماد هذا المنهج للتحليل ودراسة الواقع من وجهة نظر أكاديمية.

- **المنهج المورفولوجي**

يقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظواهر السياسية للدولة وتراكيبها، حيث يوجد نمط التنظيم السياسي الإداري داخل الدولة، أو نمط التنظيم الإقليمي (كتل إقليمية) أو تنظيمات عالمية (اتحادات دولية)، أما تركيب الظواهر السياسية فتمثيل عواصم الدول وشعوبها، مواردها الاقتصادية وشكل الحدود السياسية والمشكلات التي تواجه المناطق المختلفة، وهو من أهم مناهج الجغرافيا السياسية، وهو ما سيتم دراسته من خلال هذا البحث.

- **منهج دراسة الحالة**

يركز منهج دراسة الحالة في العلوم الإنسانية والاجتماعية على دراسة حالة واحدة قد تكون شخصا، مجتمعا، هيئة أو وحدة سياسية، وقد تم اعتماده في هذه الدراسة كونها تعتمد على الجزائر الحالة التي سيتم التعرض لها والتركيز عليها في هذه الدراسة.

4/ أهمية الموضوع

يحظى الجيوبوليتيك بأهمية كبرى في العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، ومنذ القدم ترتبط الجغرافيا بالسياسة وليس بالمقدور الفصل بينهما على الإطلاق، ولهذا فإن أهمية موضوعنا تكمن هنا، من خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز مدى ارتباط السياسة بالجغرافيا بالتركيز على نقطة الأمن من مدخل جيوسياسي، وبالاعتماد على دراسة دولة الجزائر كحالة سنتطرق إلى كيفية اعتماد الدول على جغرافيتها من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها، خاصة وأن الدوائر الجيوسياسية للجزائر تشهد حالة من الفوضى وانتشار كل أنواع الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وتغلغل الظاهرة الإرهابية بقوة على حدودها. هذا ولا يغفل على أحد الحمل الذي يقع على عاتق الجزائر كدولة محورية في محيطها الجيوسياسي بسبب العمل على استتباب الأمن بشكل دائم مع أطراف إقليمية ودولية فاعلة من أجل تحرير المنطقة من خطر التحديات القائمة، من خلال ذلك سنبرز أهمية الدور الذي تلعبه الجزائر كفاعل إقليمي يراهن عليه في عدم انجرار المنطقة نحو دوامة من التهديدات التي تشهد تزايدا وبشكل ملحوظ خاصة بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة، لذا فالإستراتيجية الأمنية للجزائر تعد عابرة للحدود وتتخطى الموقع الجيوسياسي للدولة وتهتم بمنطقة ذات حدود شاسعة وبالتالي يعول عليها كثيرا في الوقت الراهن وعلى المدى البعيد أيضا ليس فقط في الداخل بل في الخارج أيضا.

5/أسباب اختيار الموضوع

لأي موضوع أسباب لدراسته واختياره تتضمن:

أ/ الأسباب الموضوعية

نظرا لأهمية هذا الموضوع الكبيرة، فالأسباب الموضوعية لدراسة هذا الموضوع كثيرة لأنه ببساطة يأتي الأمن على رأس دراسات العلوم السياسية من الناحية الأكاديمية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن للبحث في هذه المواضيع من مساعدة الدوائر الحكومية من الاعتماد على مثل هذه الدراسات في تحديد أولوياتها ومجابهة الأخطار التي يمكن أن تهدد أمن واستقرار الدول كالجزائر مثلا، خاصة إذا ارتبط الأمن _الموضوع الذي يأت على رأسها_ بالجيوسياسة أو الجيوبوليتيك، فالسعي لتحقيق الأمن الجزائري هو

الدافع الأول والأخير للباحث والأكاديمي الجزائري، والأهمية الأكاديمية تؤدي بالضرورة لأهمية الموضوع من الناحية الواقعية.

ب/ الأسباب الذاتية

تتجسد الأسباب الذاتية في شخصي كباحثة أكاديمية في تخصص أكاديمي حساس تثيرها المواضيع التي تحظى باهتمام الدولة والمجتمع على حد سواء، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالباحث الأكاديمي يلقى على عاتقه مسؤولية دراسة القضايا التي تهم وطنه وشعبه وامتداده التاريخي والوجودي، فالسعي لتحقيق الأمن الجزائري في النهاية الدافع الأول والأخير لنا جميعا وليس فقط للدولة والحكومة، وأنا كباحثة تثير اهتمامي المواضيع والقضايا التي تصب في مصلحة بلدي وأحس من خلالها بأني جزء من عملية إيجاد حل المشاكل التي يتخبط فيها الوطن والمنطقة بأبعادها الجيوسياسية.

6/أهداف الموضوع

أ/ العلمية

لا تخرج أهداف البحث العلمي من كونها علمية بالدرجة الأولى؛ لذلك فدراسة هذا الموضوع من أجل السعي نحو إثراء الميدان العلمي ببحوث أكاديمية ذات قيمة بإمكانها بأن تفيد الباحثين والأكاديميين مستقبلا وإثارة اهتمامهم نحو هذا الموضوع والعمل على دراسته، كما من شأن هذا البحث أن يكون أرضية أو قاعدة يجد من خلالها المختصين وغير المختصين غايتهم في فهم القضايا التي تخص واقعهم، لأن الباحث الأكاديمي وخاصة الباحث في مجال العلوم السياسية يحمل رسالة نحو وطنه وشعبه من أجل تحسين واقعه بتسليط الضوء على مثل هذه المواضيع الحساسة ومحاولة فهمها وتحليل ظروفها ليصل لدرجة عالية من الوعي بشأن القضايا التي تخص محيطه ووطنه.

ب/ العملية

يمكن أن يتجسد الهدف الفعلي لهذا الموضوع في محاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الوطن حكومة وشعبا، والعمل على إعطاء تصور كامل حول الأوضاع التي تشهدها البلاد والمنطقة، والسعي نحو القضاء على الأسباب المؤدية لتأزم الوضع لتحسين الواقع.

7/الدراسات السابقة

كتاب "فرديريك راتزل" بعنوان "الجغرافيا السياسية": لا يمكن أن نتحدث عن أي موضوع يخص الجغرافيا السياسية، دون أن نبدأ بصاحب هذا الاسم العالم الألماني "**راتزل**" الذي أسس علم الجغرافيا السياسية، لأنه أول عالم يربط الجغرافيا بالسياسة ويدرج هذا المفهوم في دوائر البحث؛ إذ اعتبر "راتزل" أن الجغرافيا السياسية جزء لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي.

إن راتزل يرى في الدولة كائنًا حيًّا تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه، حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة، وفي كتابه «الجغرافيا السياسية» كان "فريدريك راتزل" أول من درس علاقات المكان والموقع Raum, Lage دراسة أصولية للدول المختلفة، ولهذا السبب وحده يعد "راتزل" مؤسس الجغرافيا السياسية عن جدارة.

لقد كان "راتزل" يكتب في أواخر القرن الماضي متأثرا بالجو العلمي العام المشحون بكل ثقل النظرية التطورية في العلوم الطبيعية، ولهذا نراه ينظر إلى الجغرافيا السياسية على أنها فرع من فروع العلوم الطبيعية، ونراه يؤسس فكرة المكان على أنها عنصر مؤثر ومتأثر في ذات الوقت بالصفات السياسية للجماعة أو الجماعات التي تسكن المكان، وأما الموقع فإنه يراه العنصر الذي يلون المكان بصبغة تجعله دائم الاختلاف عن غيره من الأماكن، وهو من يميز الدولة عن غيرها من الدول.

ومصدر القوانين التطورية التي اعتمد عليها "راتزل" في تحليله، نابع من اعتقاده أن الدولة كائن عضوي وعرفها بأنها: "كينونة بيولوجية جذورها في الأرض، وكينونة معنوية وخلقية مستمدة من ارتباط الإنسان بأرض يعمل فيها ويتغذى على مصادرها ويحتاج إلى حمايتها (وحماية حياته)".

لذلك اعتمدنا على هذا الكتاب في التحليل من وجهة نظر جيوسياسية وفي علاقة السياسة بالجغرافيا، وتطرها عبر الزمن، وهذا المصدر الذي سيدعم هذه الدراسة وبنيت عليه كل الدراسات القديمة في هذا الموضوع بما فيها هذه.

الفصل الأول

أهمية الجيوسياسة في الإستراتيجية الأمنية للدول

الفصل الأول: أهمية الجيوسياسة في الإستراتيجية الأمنية للدول

إن المتتبع لأحداث العالم يلاحظ بأن مجال العلاقات الدولية في تطور وتغير مستمرين، وعدم ثبات الأحداث وديناميكيتها يؤثر على الكثير من المجالات خاصة منها ميدان الدراسات الأمنية؛ فالأمن كمتغير مهم في هذا الحقل خضع ولازال يخضع إلى الكثير من التطورات بفعل الأحداث المتتالية والمتعاقبة التي عملت بشكل كبير على صقل هذا المفهوم وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأمن والإستراتيجية الأمنية

لازال الأمن هو العامل المؤثر رقم واحد في سيرورة الأحداث الدولية ومواقف الدولة وبناء الاستراتيجيات وتحديدها، لذلك لا يمكن الانطلاق في أي تحليل دونما التعريج على مجال الدراسات الأمنية وتتبع مفهوم الأمن بين الماضي والحاضر ودوره في التحليل الاستراتيجي.

المطلب الأول: الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث

ولا تزال المعضلة الأمنية تشغل بال الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وكذا الأفراد والدول، فالجميع لا يزال يبحث – على المستويين النظري والعملي – عن الطريقة المثلى التي تضمن الأمن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الأمنية التي خرجت عن نطاق سيطرة الدول.

فقد فرضت التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة اتسعت معها رقعة الظاهرة الأمنية التي عبرت الحدود القومية، وأضعفت قدرة الدول على التعامل معها، فلم تعد التهديدات الأمنية ذات طبيعة خارجية بل أصبحت الدول تواجه تهديدات داخلية أكثر من التهديدات الخارجية بسبب العولمة وتداعياتها السلبية. وقد فرضت هذه التحولات الجديدة إعادة النظر في مفهوم الأمن، نتيجة لتزايد نطاق التهديدات التي شكلت خطراً على حياة الأفراد والسكان مثل الحروب الأهلية، والفقر، والبطالة، والمرض، والانتهاكات اليومية لحقوق الفرد الذي لم يعد آمناً حتى في دولته. ففي عالم العولمة أصبح الأمن يعني أكثر فأكثر ليس ضمان استقرار مؤسسات الدولة بقدر ما هو المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان أمن مواطنيها باعتبارهم المتأثرين الأوائل بالانعكاسات السلبية للعولمة.

وإذا كان المفهوم التقليدي للأمن اتخذ من الدولة مرجعية له في وضع المقاربات الأمنية، فإنّ هذه التحديات الأمنية الجديدة أحدثت تحولاً في المضامين والمفاهيم. فقد تجلى للباحثين في الدراسات الأمنية قصور

المقاربات الأمنية القائمة على الدولة كمرجعية للدراسات الأمنية، وبذلك سعوا إلى بناء مقاربة جديدة للأمن تتخذ من الفرد وحدة للتحليل عوضاً عن الدولة. وعليه أدت هذه النظرة الجديدة للمعضلة الأمنية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وأصبح ينظر إلى الأمن كمفهوم واسع يمس ويتأثر بكافة القطاعات العسكرية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا حدث تجاوز للمفهوم التقليدي للأمن، وبدأ الحديث خلال العقود الأخيرة عن مقاربة جديدة للأمن، وهي مقاربة الأمن الإنساني الذي يهدف إلى تحقيق فعال لأمن الفرد، والدولة، والأمن والسلم الدوليين[1].

أولا: المفهوم التقليدي للأمن: مجالاته وموضوعاته

تعد القضية الأمنية أحد الظواهر السياسية التي تخضع لقانون التغير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر. ورغم كثرة الدراسات التي عالجت الظاهرة، لا يزال مفهوم الأمن يثير اهتمام الباحثين في المسائل الأمنية، ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن المرجعية ووحدة التحليل التي تنطلق منها المقاربات الأمنية، على الرغم من الإجماع حول أهمية وضرورة الاهتمام بالمسألة الأمنية بشكل عام. وتحديداً فإنه حينما نبحث في المعضلة الأمنية نجد أنّ هناك أربعة إشكاليات.

- طبيعة اللاأمن التي يمكن أن نعرف من خلالها مصدر التهديد وبالتالي العمل على احتوائه.
- المرجعية المعتمدة للتحليل (هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع).
- مسؤولية ضمان الأمن والمقصود بها الجهة المسئولة عن السياسات الأمنية.
- وسائل ضمان الأمن وهي الآليات التي توضع لاحتواء التهديد.

وتبعا لهذه الإشكاليات فإنّ النقاشات النظرية في العلاقات الدولية منذ الثمانينات تركزت في ثلاث مداخل أو مقاربات فكرية؛ المقاربة الأولى وهي المقاربة التقليدية للأمن، والمقاربة الثانية – كانت توسيع للمقاربة الأولى –وهي مقاربة التوسيع في مفهوم الأمن، والمقاربة الأخيرة وهي مقاربة التيار النقدي.

فالمقاربة الأولى اهتمت بالمفهوم التقليدي للأمن، وانحصرت أفكارها في تيار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وحصرت هذه المقاربة تفسير مفهوم الأمن في الأمن القومي والقوة العسكرية، أي بمعنى أنّها فسرت الأمن على أنه مسألة تخص الدولة وأمنها القومي.

[1] _ ريناس بنافي، "**المشكل المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية**"، المركز الديمقراطي العربي على الموقع http://www.democratic.de

أما المقاربة الهادفة للتوسيع في مفهوم الأمن فظهرت في فترة من الثمانينات والتسعينات من خلال أطروحات المدرسة الواقعية الجديدة، بهدف إعادة النظر في حصر الأمن في الإطار العسكري، وأكدت على ضرورة توسيعه وتعميقه، وما ميزها أنها قامت بتوسيع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة من وحدات غير الدولة، إلا أن تفسيرها للأمن ظل – على غرار المقاربة التقليدية – في الدولة وأمنها القومي الموسع.

وفي المقابل فإن مقاربة النظرية النقدية طورت مفهوم الأمن، واقترحت أن يكون موضوع الأمن في الفرد والجماعة وليس الدولة، مشكلة بذلك قطيعة تصورية مع المفهوم الواقعي للأمن، وبالتالي حدث تحول هام في المفهوم، إذ أصبح الأمن يفسر بأنه ليس ذلك الخطر المباشر للدولة بل ما يشكله من إعاقة لتحرير الفرد، والجماعة، والدولة. [1]

إن التطور التاريخي والمادي والتقني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري قد وسع من مفهوم الأمن الوطني لكي يشمل كل تلك الفعاليات وغيرها لأن كل واحد منها أصبح جزءاً لا يتجزأ من العناصر الأخرى[2]، وهذا يعني أن الأمن الروحي والأمن الغذائي والأمن المائي من أهم مقومات الأمن الوطني خصوصاً في عصر أصبح يشهد متغيرات كثيرة كسرت الأعراف السائدة في التعامل مع الدول والمجتمعات [3]. بيد أن مفهوم الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن الوطني للدولة، وإنما يرى أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي ، فالدولة هي الوسيلة، أما الفرد فهو الهدف والغاية، وبذلك فهي تفضل الوسيلة على الهدف في تركيزها على قضية الأمن، وذلك ما تعبر عنه المقاربة النقدية في الدراسات الأمنية ومن خلال مفهوم الأمن الإنساني فإنها ترجح أمن الهدف على أمن الوسيلة؛ أي أن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية لا تعني قطيعة حقيقية مع أمن الدولة أو ما يعرف بالأمن الوطني، فالدولة هي المسؤول الأول على تأمين وضمان أمن الأفراد وبالتالي المقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة لا بد أن تقوم على التعاون مع ومن خلال الدولة وليس بالتناقض معها.[4]

---

[1] _ فريدة حموم،" الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، **رسالة ماجستير** مجازة من (جامعة الجزائر عام 2004).

[2] _ ريناس بنافي، **المرجع السابق**.

[3] _ توفيق بوستي، 'مفهوم الأمن الوطني في العلاقات الدولية'، **المعهد المصري للدراسات** http://www.eipss_eg.org.

[4] _ جمال منصر،" تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد 1، المجلد 1، 2009، ص.14.

لقد سيطر المنظار الواقعي بشكل كبير إبان الحرب الباردة، بحيث سيطر الواقعيون على التنظير في حقل العلاقات الدولية، وعمدوا على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقا من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة باعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني باعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية تتصارع فيه كل من الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي.

غير أنه مع نهاية الثمانينات بنهاية الحرب الباردة، وظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة قومية (الدولة القومية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات،..) وفوق قومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية...) تم التراجع على التركيز على المفاهيم الأساسية الأربعة المرتبطة بالنموذج الواقعي والقائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، مما فسح المجال أمام أبحاث السلام الإيجابي والبنائيين لاستخدام التقليد السوسيولوجي الدوتشي المركز على أنماط التفاعل المدنية تحت القومية (دون مستوى الدولة) والتقليد النقدي للعنف البنيوي وغيرها من أبحاث السلام، مما استدعى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك فقد عرفت تلك المرحلة بمرحلة النهضة في الدراسات الأمنية لما شهدته من تطور ملحوظ في الدراسات الأمنية، هذه الأخيرة التي عرفت نقاشا فكريا وأكاديميا حول ضرورة توسيع وتعميق مفهوم الأمن في ظل انفتاح الأجندات البيئية والاقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة، وهو ما أعطى الأولوية للسياسة الدنيا للبيئة للاقتصاد والبيئة في مقابل تراجع ما يسمى بقضايا السياسة العليا المتمركزة حول القضايا العسكرية.

ثانيا: تغير مصادر التهديد وعلاقتها بتعدد قطاعات الأمن ومستوياته

وتحت هذا المنطلق، تعتبر مرحلة نهاية الحرب الباردة بمثابة نقطة تحول في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية على اعتبار ظهور مقاربات نظرية جديدة مفسرة للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة عبر طرح تصور جديد للأمن يعكس تنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية فيما عرف بالاتجاه التأملي Reflexif Trend في ظل أكبر عملية هدم معرفي لمنطلقات التيار العقلاني[1].

من هنا فإن شمولية الأمن تعني له أبعاد متعددة: [2]

أ/ البعد السياسي ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

[1] _ توفيق بوستي، **المرجع السابق**.

[2] _ زكرياء حسين، "مفاهيم أمنية تطور مفهوم الأمن الوطني/ القومي"، في **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، http://www.politics_dz.com

ب/ البعد الاقتصادي الذي يرسب إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات للشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

ج/ البعد الاجتماعي الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

د/البعد المعنوي أو الإيديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

ه/ البعد البيئي الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة من التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

وللأمن **أربعة مستويات:**

- أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.
- الأمن القطري أو الجماعي ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا.
- الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. [1]

ثالثا: التغييرات المؤثرة على تطور مفهوم الأمن

لقد صار التغير سمة أساسية للحياة الدولية المعاصرة، وبات تدخله في شتى المجالات كبيرا، فهو يتدخل في الأنظمة والهياكل وحتى العمليات، ويتدخل على جميع المستويات:الفردي، الاجتماعي، الوطني والعالمي.

ولا يمكن أن نتكلم عن جميع التغييرات بشكل واحد أو أن نضمها في خانة واحدة، لأن هناك منها ما هو بسيط ولم يلاحظ تأثيره ومنها ما هو جذري والذي أثر بشكل كبير في ذلك التغير مثلا التحولات التي تشهدها الأنظمة وطبيعة الدول نفسها.

قد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي حاول أصحاب النظرية الواقعية التقليدية الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن الوطني وانحساره حول الدولة، أو

[1] _ صخري محمد، **مفهوم الأمن الوطني/ القومي على الموقع** http://www.politicsvdz.com

اقتراح بعض المراجعات الشكلية والبسيطة، إلا أن تيار الدراسات الأمنية النقدية **(c.s.s)** يتبنى طرحا مغايرا لمفهوم وطبيعة الأمن من خلال مقاربة حديثة أنتجت العديد من المفاهيم في حقل الدراسات الأمنية، منها مفهوم الأمن الإنساني.

ولا يمكن أن نقف عند حقيقة هذا المفهوم وجوهره ما لم نتعرف على التغيرات التي دفعت إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية. وهذه التغيرات حدثت على المستويين الآتيين: [1]

1/ تغير على مستوى الفاعلين

لقد ارتكز التنظيم الدولي منذ معاهدة وستفاليا 1648، على النظر إلى مجموع الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، مما جعل العلاقات الدولية مقتصرة على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما الدبلوماسية والإستراتيجية (الحرب).

وهكذا، في ظل النظر إلى الدول كوحدات مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض واقتصار التفاعل فيما بينها على أضيق نطاق، كان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدول، وبين ما هو دولي أو خارجي، غير أنه بمرور الزمن أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية بسبب ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية من غير الدول، فعلى المستوى الدولي تزايد دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وعلى المستوى العبر وطني برزت الشركات متعددة الجنسيات وكارتلات المخدرات والجريمة المنظمة، أما على المستوى تحت وطني فلا يمكن إغفال دور المجتمع المدني وخاصة الأقليات والجماعات الإثنية، التي تطالب بمزيد من الحقوق والمشاركة والاستقلال. ويلخص عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بل "Danial Bell" هذا الوضع في عبارته الشهيرة :" الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى".[2]

[1] _ **المرجع نفسه.**

[2] _ مازن غرايبة، "**العولمة وسيادة الدولة الوطنية** ". أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة،(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004) ص07.

"**The State is becaming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones.**"

وكل هذه المتغيرات تفرض بالضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الوطنية للتحول إلى "الدولة الشبكية"، لأن الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي أصبحت تحدد الواقع القائم في العالم، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط "Linkage Politics"بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع الداخلية المحلية أو العكس.[1]

وتبرز نقطة الاختلاف الرئيسة بين الدولة الوطنية والدولة الشبكية، أن الأولى ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطها، في حين أن الثانية لا تقوم على إطار إقليمي محدد لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، ومن ثم وجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال رجال الأعمال والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها.[2]

ومع هذا التحول في فواعل العلاقات الدولية لم يعد من المجدي علميا وواقعيا تركيز الاهتمام على الدولة فقط كموضوع مرجعي للأمن، لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته، ولا يمكن أن تكون هي المعنية وحدها بالأمن. فحماية الكائن البشري، أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل(Global Security) والأمن الإنساني(Human Security) لذلك يركز المشروع النقدي في الدراسات الأمنية على اقتراح مفهوم جديد هو الأمن الإنساني.

2/ تغير على مستوى مصادر التهديد

لاشك أن تحقيق الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من الوظائف التقليدية للدولة والتي كان ينظر إليها فلاسفة السياسة كمهمة مركزية للدولة وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من السياسيين الممارسين أن الواجب الأسمى للدول هو تولي هذه المهام بفاعلية. وقد ارتبط مدلول الأمن بمفهوم الخطر والتهديد، فلا نستطيع تعريفه إلا في مجال داخلي ودولي محدد وبذلك فهو يمثل المحصلة النهائية لمستوى ودرجة

[1] _ سامي الطيب ادريس،" دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 10، العدد الثاني، يوليو 2024، ص 1402.

[2] _ جويدة حمزاوي، "الدولة الواستفالية وما بعد السيادة القومية: التحديات المبكرة للنظام الواستفالي"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 15، العدد الأول، أفريل 2022، ص612.

التحصين لكيان الدولة من الداخل والخارج. وبقي مفهوم الأمن محافظا على أهميته الجوهرية في عصر العولمة بكل أبعاده سواء الداخلية أو الخارجية، وليس ذلك غريبا ففي كل العهود والأزمنة كان للاقتصاد، الحروب والسياسة روابط ضيقة ومتقاربة. [1]

إلا أن الجديد في هذا المجال يتمثل في القضايا والإشكالات الجديدة التي تواجه الدولة في عصر العولمة، الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أدائها. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض القضايا الجديدة وما تتطلبه من أدوار أمنية للدولة على المستويين الداخلي والخارجي:

- التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني كالجرائم الاقتصادية ومنها غسيل الأموال التلاعب بالبورصة والفساد الإداري، ووضع مخطط علمي وعملي للتعامل معها حيث أن الآثار الناتجة عن مثل هذه الجرائم على أمن الدولة لا تقل عن التهديدات الخارجية ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الإلكترونية والجريمة الدولية وتجارة المخدرات ودفن النفايات النووية والكيميائية ...وهكذا نجد أن مجالات الوظيفة الأمنية قد اتسعت وتعقدت بصورة غير مسبوقة، حيث أن مثل هذه الجرائم تهدد الأمن الوطني للدولة من زوايا مختلفة.[2]
- مقاومة التطرف والإرهاب، حيث أن ظاهرة التطرف والإرهاب تعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن الوطني. وعلاج هذه الظاهرة لابد وأن يجمع بين الأساليب الأمنية، الاقتصادية الاجتماعية والنفسية، وعلى هذا الأساس أصبحت محاربة الفقر إحدى أدوات الأمن. ودعم التنمية عاملا مهما للاستقرار.[3]
- فيما يتعلق بمفهوم الأمن الخارجي والذي يدور حول الحفاظ على سلامة إقليم الدولة براً بحرا وجوا، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي وتوفير القدرة اللازمة للتصدي له، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح مواطني الدولة في الخارج، هذا المفهوم للأمن الخارجي لم يعد قاصرا على هذه الجوانب التقليدية.

فاختراق إقليم الدولة ليس بالضرورة عن طريق الوسائل العسكرية المباشرة وإنما من خلال وسائل تكنولوجية متطورة تعمل عن بعد، كالأقمار الصناعية وغيرها من وسائل جمع المعلومات الحديثة ويتم كذلك من خلال ما يمكن أن نطلق عليه " الأساليب الذكية " التي تدور حول تحليل البيانات الإستراتيجية

[1] _Carlo JEAN , "**Conséquences politiques et sécuritaires de la Globalisation**" .in: Mondialisation et sécurité,(actes du colloque international Mondialisation et sécurité.CDN) Edition ANEP, Alger, 2003, p161.

[2] _ محمد سعيد أبو عامود،"الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة". مجلة **الديمقراطية**، عدد3 ،صيف2001 ، ص78.

[3] _Carlo JEAN , Op.cit , p171

للدولة والتعرف على كيفية إدراك صانع القرار السياسي للواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا وعالميا. ومن هنا فإن تحقيق الأمن الوطني على هذا المستوى لم يعد يتم من خلال الأساليب العسكرية وحدها، وإنما من خلال أساليب جديدة تعتمد على العلم والمعارف المتطورة.

وفي هذا السياق أصدر اتحاد العلماء الأمريكيين بيانا جاء فيه: "...إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة أو المال، إنه يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة، إن هناك حربا تحدث الآن، إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر إنها حول من يسيطر على المعلومات، ماذا نسمع أو نرى؟ كيف نقوم بعملنا ؟ كيف نفكر ؟ إنها حرب المعلومات."[1] وهكذا يضاف إلى مدلولات الأمن الواسعة مدلول جديد اسمه " الأمن المعلوماتي"، يفرض على الدولة أخذه بعين الاعتبار في هذا القرن الذي تؤدي التكنولوجيا فيه دورا أساسيا.

وفي مجال الأمن الخارجي كذلك تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية وقد أخذ هذا النمط يتخذ شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسيات لفرض احترام حقوق الإنسان في دول مختلفة.[2]

وبذلك يقوم مبدأ التدخل الإنساني بوظيفة تبريرية توفر غطاء الشرعية الدولية لتدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، مما يعد انتهاكا لمبدأ السيادة الوطنية. وهذا ما يعكس التحول الذي يشهده العالم من التركيز على مفهوم السيادة إلى التركيز على الأمن الدولي كما تتصوره القوى الكبرى.

وهكذا يتضح جليا أن التهديد العسكري الخارجي المتعلق بالحدود والأطماع الترابية وغيرها لم يصبح هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار التيار الواقعي)؛ فالدولة أصبحت تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد؛ مثل تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الفقر والأوبئة والتلوث البيئي إضافة إلى الجرائم العالمية والاتجار بالإنسان وأعضائه.[3]

وهذا كله يؤدي بالضرورة في تغير الإستراتيجية الأمنية للدول من إستراتيجية تقليدية مبنية على مفهوم التهديد التقليدي الذي يتشكل في أغلب حالاته من خطر مادي بحت فتعبر بذلك عن إستراتيجية عسكرية فقط، إلى إستراتيجية حديثة تهتم بمواجهة كل أنواع التهديد خاصة تلك التي تحمل في طياتها خطرا ليس بالضرورة مادي وبالتالي ليس لها علاقة بالبعد العسكري للأمن.

[1]_عبد الوحيد . م، "حرب المعلومات: تحديات القرن الواحد و العشرين". **مجلة الجيش**، عدد482، سبتمبر2003، ص9.

[2]_ مفهوم الأمن القومي وتطوراته وأهم القضايا والنقاشات، **المرجع السابق**.

[3]_ ماجد أحمد الزاملي، **التدخل العسكري والإنساني وسيادة الدول**، http//www.ahewar.org

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية: مفهومها صياغتها ومراحل إعدادها

تمر الدول عبر مراحل تاريخية تعيش ضمنها تهديدات وتحديات مختلفة تمس أمنها الوطني واستقرارها، وتختلف هذه التهديدات من مكان لآخر ومن مرحلة لأخرى، ولكي تستجيب الدولة لتلك التحديات حتى قبل حدوثها يجعلها تضع خطة لتأمينها وتأمين محيطها تعمل تلك الخطة بأدوات معينة وتلتزم بها هيئات الدولة كلها، لعلها تتلخص في اسم الإستراتيجية الأمنية.

للإستراتيجية ارتباطاً وثيقاً بالأمن، بمفهومه الشامل، نظرا لأنها تأخذ جميع الاحتمالات المستقبلية بدون أن تفصلها عن الماضي، وتحشد جميع الطاقات وتوجه جميع موارد المجتمع نحو الهدف، ومن ثم لها ارتباط وثيق أيضا بالاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والسياسي، كما أنها تشترك مع الدراسات الأمنية في محاولة التركيز على التهديدات بكل أشكالها وتنوع أخطارها، وصولا إلى الطبيعة النفسية التي يتميز بها الإنسان من خلال احتكاكه بالطبيعة وطريقة عيشه وتعبيره عن احتياجاته على المستويين الفردي والجماعي. وهذا ما يذكر الباحث بضرورة النظر في مساعي الإنسان للمحافظة على حياته وفق ما يسمى لدى الفلاسفة بغريزة البقاء وهذا ما يبرر فكرة الخوف الملازم لمختلف دورات الحياة البشرية، عبر العصور من القبيلة إلى دولة المدينة وصولا إلى الدولة القومية.[1]

أولا: تعريف الإستراتيجية الأمنية

قبل تعريف الإستراتيجية الأمنية نتطرق لتعريف الإستراتيجية والتي أخذت سياقها الأصلي في المجال العسكري ويتم تعريفها "ليدل هارت": " فن توزيع الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية وهي أيضا "فن وعلم استخدام القوات المسلحة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها".[2]

أما الإستراتيجية الأمنية فتعرف بأنها "مجموعة خطط تتضمن مجموعة من الأهداف المشروعة والوسائل القانونية والعلمية والعملية لمواجهة ما هو قائم فعلاً من ظواهر إجرامية توافرت فيها بعض أو كل خصائص الأزمة الأمنية، وللوقاية من أحداث وظواهر إجرامية يحتمل حدوثها بشكل مماثل ومعالجة أسبابها المحلية والإقليمية والدولية على أسس علمية واقعية وحاسمة وذلك وفقاً لسياسة وقائية وجنائية رشيدة تنتهجها الدولة".

[1] _ **الإستراتيجية والأمن الوطني**، http://moodle.univ-dbkm.dz/course/view

[2] _ أكرم ديري والهيثم الأيوبي، **نحو استراتيجية عربية جديدة**، بيروت: دار اليقظة، ص 27.

وتبنى إستراتيجيات الأمن القومي للدول على طبيعة التهديدات ونوعية مصادرها، ومكونات الإستراتيجيات المضادة والمصالح المنتشرة عبر العالم، وطبيعة الحلفاء والأصدقاء الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة للدولة على وجه التحدي، لذلك يمكن القول أن: "الإستراتيجية الأمنية هي منظومة عملية للأساليب والوسائل العلمية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي". كما يمكن أن نعرف الإستراتيجية الأمنية على أنها جملة من الإجراءات التي تحدد الهدف الأمني للدولة في حدود عناصر القوة المتاحة في إطار المبادئ الأممية التي لا تتطاول على حقوق الإنسان ولا على حريته".[1]

ويتم صياغة الإستراتيجية الأمنية من خلال عقد اجتماع وإجراء المناقشات النهائية من قبل الأجهزة المعنية (التابعة لوزارة الداخلية، وزارة الدفاع أو جهات رسمية أخرى أو من مؤسسات المجتمع المدني)، ويعتمد وضع خطة تكون قابلة للتطبيق، وفقاً لما تم رصده من إمكانيات مادية وبشرية، وهذا يستلزم توزيع الأدوار وتحديد الزمن المخصص لتحقيق الأهداف، والتعرف على الفجوات، واختيار البدائل المناسبة، وتنتهي عملية الصياغة بتصميم الهيكل التنظيمي ونظم الرقابة لتنفيذها، وإقرارها من قبل القيادة العليا في الدولة[2].

ثانيا: مراحل إعداد الإستراتيجية الأمنية

وذلك يكون من خلال:

1/ تحليل البيئة الداخلية والخارجية

تقوم الجهة الأمنية المعنية بالتخطيط للوقاية من الأزمات والتعامل معها من خلال مركز إدارة الأزمات، والذي يتولى جمع البيانات والمعلومات بمختلف تصنيفاتها (تاريخية، حاضرة، مستقبلية)، والتي تم الحصول عليها عن طريق تحليل البيئة الخارجية لاستقراء الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه الدولة في الحاضر والمستقبل، وكذلك تحليل البيئة الداخلية للتعرف على القدرات الذاتية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وتقديمها للقادة ليقوموا بتحليلها بهدف توضيح العوامل التي تحدد مستقبل الدولة أو الأجهزة الأمنية.

[1] _ **محمد العبادي، مفهوم الإستراتجية الأمنية تختلف حسب طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع الدولي**، "مجلة الغارديينا للثقافة والفنون"، https://algardenia-news.com/

[2] _ **مفهوم الاستراتيجية الأمنية وأهميتها وإعدادها**، منصة علم ودواء وفير https://doafeer.net/security_strategy

ولتوضيح ذلك نعرض نموذج (SWOT) سوات*، الذي يعتمد على تحليل جوانب القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات للبيئة الخارجية، نبينها كما يلي :[1]

أ/جوانب القوة والضعف للبيئة الداخلية

نقاط القوة ويقصد بها "العوامل الموجودة داخل المنظمة والتي تسهم بشكل فعال وإيجابي في تحسين العملية الأمنية والتدريبية داخل المنظمة"، أما نقاط الضعف تُعرف بأنها "جوانب القيد والقصور في الإمكانيات أو المهارات أو الموارد في الأجهزة الأمنية والتي تحد من الأداء الفعال أو الجيد لهذه الأجهزة." أو تعبر عن الضعف في هيكل المؤسسة أو الدولة مثل نقص في التمويل، أو ضعف في البنية التحتية، أو نقص في المهارات اللازمة لتحقيق الأهداف.

ب/جوانب الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية

تُعرف الفرص بأنها "أفكار وخدمات تطرح من المجتمع الخارجي وذلك لمساعدة الأجهزة الأمنية على التطور والتقدم ويجب عليها استغلالها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية"، أما التهديدات فتُعرف بأنها "مشاكل تواجه الأجهزة الأمنية وتنشأ نتيجة ظروف خارجية، يجب أن تعمل الأجهزة الأمنية على تفاديها والتقليل من تأثيرها."

2/ تحديد التوجه الاستراتيجي

ويتمثل تحديد الاتجاه بشكل عام في الآتي:

أ/صياغة الرؤية والرسالة، تحديد الأهداف الأمنية.
ب/معرفة توجيهات القيادة السياسية والإدارية والأمنية.
ج/دور المناقشات الأولية حول البيانات والمعلومات.

تحديد الرؤية العامة ووضع نص للمهمة الكبرى تصف ما تحتاج الدولة من أدائه لتحقيق رؤيتها، تلجأ الدولة للتخطيط الاستراتيجي لتولد من أهدافها مجموعة من البرامج والمشاريع لتصل بها لتلك الأهداف. تلك البرامج والمشاريع يجب أن تكون محددة ويجب ترتيبها حسب درجة أهميتها وموقعها من الخط الزمني.[2]

* هو إطار تحليل يُستخدم لتقييم موقع الدولة التنافسي ويحدد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تتعرض لها بيئتها يُعدّ تحليل سوات نموذجًا تقييميا أساسيا يقيس ما يمكن/لا يمكن للدولة القيام به، بالإضافة إلى فرصها والتهديدات المحتملة التي تواجهها.

[1] _ **المرجع نفسه.**

[2] _ **عشرة حقائق يجب معرفتها عن التحقيق الاستراتيجي للدولة**، "منصة stratigigos"، https://onstrategos.com/ar/Blog

وتكون مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، لذلك لن تكون في هيئة خطوات متتالية بل ستُنفذ في شكل متوازي، لتسير الدولة إلى أهدافها بسهولة دون عوائق أو عقبات تعطلها، ولكن كأي خطة ستوجد مهام معتمدة على أخرى، فلن تستطيع الدولة إنهاء مهمة ما إلا بإنهاء سابقتها.

المبحث الثاني: المقاربة االجيوسياسية في التحليل

إننا هنا بصدد تحوّل تاريخي، أو لنقل منعطف علمي، تاريخي الطابع، وهذا الأمر يتأكد من خلال الدراسات العلمية التي يقوم بها المهتمون بشؤون الدراسات الإستراتيجية والباحثين الأكاديميين، فالمقاربة الجيوسياسية شديدة التشعب والتعقيد، بقدر كونها تاريخية الدلالات.

المطلب الأول: الجيوسياسة والتحليل الجيوسياسي

لمعرفة أسس هذا التحليل وجب المرور على أصل الجيوسياسة وتطورها في تحليل القضايا الإستراتيجية.

أولا: ظهور الجيوسياسة وتطورها

في الأصل، كان الألمان في طليعة من بلوروا مفاهيم الجيوسياسة، وخاصة في القرن التاسع عشر، وتبعهم في ذلك دارسي السياسة والدفاع والإستراتيجية في دول مختلفة من أوروبا، وفي غضون ذلك، كانت مدرسة جيوسياسة قائمة بذاتها قد أخذت تفرض نفسها في الولايات المتحدة الأميركية[1].

وبعدها، برزت مدرستان للجيوسياسة: واحدة أوروبية والأخرى أميركية؛ بدت المدرسة الأوروبية أكثر اعتناء بمقاربات الدفاع والتوازن التقليدي للقوى، وأولت اهتماماً متضخماً للجغرافيا الطبيعية، وفي ضوء مفاهيم هذه المدرسة أتت الحروب الإمبراطورية الكبرى، بل وحتى الحربين العالميتين الأولى والثانية[2].

في المقابل، بدت المدرسة الأمريكية للجيوسياسة أقرب للدراسات الدولية العامة منها إلى دراسات الدفاع والأمن، وهذا الأمر عكس نفسه بالتالي على رواد الدراسات الإقليمية، التي أخذت من الجيوسياسة بعضا من أهم جذورها.

وفي الوقت الحالي انتهى التأصيل النظري لعلم الجيوسياسة، وباتت المكتبة العالمية تستقي ما كتبه الرواد والباحثون في الفترة السابقة تقريبا للعقد الثامن من القرن العشرين، وغالبا ذهبت لما أبعد من ذلك بكثير.

[1] _ عبد الجليل زيد المرهون، "رؤية في دراسات الجيوبوليتيك"، **مجلة الرياض**، العدد 17391، http://www.alriyadh.com

[2] _ **المرجع نفسه**.

ثانيا: التحليل الجيوسياسي

ويأتي التحليل الجيوسياسي كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، وظاهرة النزاع الدولي عموما، ويتخذ المدخل الجيوسياسي من الدولة أي "الأرض" مستوى أساسي للتحليل، كما يحظى هذا التحليل بخاصية فريدة جعلته موضع جذب واهتمام، سواء كان من قبل القادة السياسيين والعسكريين وصناع القرار أو من الدارسين الباحثين والأكاديميين.

حيث يمكن الاستفادة من التحليل الجيوسياسي لأغراض سياسية وعسكرية، وهو يساعد القادة السياسيين والعسكريين على اتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع عنه بالانسحاب، كما يسهل هذا التحليل على تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيه تصادم المصالح الدولية، وفي ضوء التحليل الجيوسياسي أيضا يمكن إعداد السياسات والخطط والمناهج التي ينطوي عليها السوق الأكبر أو الإستراتيجية العليا.[1]

وبالنظر للتباين الحاصل في وجهات النظر التفسيرية للأحداث، من وجهة نظر الجيوبولتيكيين فقد أصبح مبادئ إجرائية من علم الجغرافيا السياسية التي تنطلق منها الدولة في صياغة سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الدولية. وهذه القواعد تتضمن[2]:

- تحديد مصالح الدولة.
- تحديد مصادر التهديد التي تتعرض لها هذه المصالح.
- الرد المخطط لمواجهة هذه التهديدات، "إن وقعت".
- المبررات التي تقدم لاتخاذ مثل هذا الرد.

بدأ الاهتمام بالتحليل الجيوسياسي كتخصص معرفي دقيق فرض نفسه تدريجياً على الساحة الأكاديمية، وعرف تطور كبير في تحليل الأوضاع الدولية سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية بتأثيره في صياغة التوجهات الإستراتيجية الكبرى للدول .

وفي ذلك يقول "**نيكولاس سبيكمان**" بأن: الوزراء يذهبون وحتى الطغاة يموتون لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها، إن "جورج واشنطن" الذي دافع عن ثلاث عشرة ولاية بجيش غير نظامي، قد خلفه "فرانكلين روزفلت" الذي كان تحت تصرفه موارد قارة بأسرها، لكن المحيط الأطلسي استمر في فصل أوروبا

[1] _ محمد صخري، **النظرية الجيوبوليتيكة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.politics-dz.com

[2] _ محمد حمزة علوان، **الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك**، شبكة النبأ المعلوماتية، https://annabaa.org/

عن الولايات المتحدة، كما أن موانئ نهر "سانت لورنس" مازالت تغلق بسبب الجليد في فصل الشتاء، أما "ألكسندر" وهو قيصر جميع الأراضي الروسية قد أورث ل "جوزيف ستالين" والذي كان عضوا في الحزب الشيوعي ليس فقط سلطته ولكن كفاحه الذي لا ينتهي للوصول للبحر، في حين ورث "ماجينو" وكليمونصو" من قيصر روما والملك "لويس الرابع عشر" قلقهما على الحدود الألمانية المفتوحة". [1]

أي الأشخاص مهما كانت قوتهم ومناصبهم وتأثيرهم يزولون بزوال الزمن، وحدها الجغرافيا تبقى لزمن طويل تتحكم في الأمور، فدول كثيرة تغيرت سياساتها عبر التاريخ لتتماشى مع الحيز الجغرافي الذي تتواجد فيه، كروسيا مثلا التي استنجدت بسياسات التوسع للوصول للمياه الدافئة التي حرمتها منها جغرافياتها.

ويقوم التحليل الجيوسياسي على ثلاثة أسس مهمة وهي: [2]

أ/ اختيار الدولة كمرجع أساسي للدراسة وإطار للمقاربة الجيوسياسية باعتبارها البناء الأساسي والشكل الحديث للتجمعات الإنسانية ومصدر القوة، وبالتالي فالدولة هي قلب التحليل الجيوسياسي.

ب/ يقوم على وصف الوضع الجغرافي للدولة ودوره بالقوة السياسية المختلفة.

ج/ يعمل على وضع الإطار المكاني الذي يحتوى على مختلف القوى الدولية التي تتفاعل حينا وتتصارع أحيانا فيما بينها.

وبفضل المجال العسكري تشكل هذا المفهوم وأخذ أبعادا أخرى في التحليل، وعمل على إثراء النظريات والدراسات من بعدها، فاعتمد عليه الباحثون في الدوائر الأكاديمية وكذلك العسكريون والساسة فارتبط بالمعارك والاستراتيجيات العسكرية خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وركزت الدول من خلاله على الرغبة في استثمار كل الإمكانيات لإخضاع العدو، وإلحاق الهزيمة به.[3]

وقد ساهمت الجغرافيا بتقديم مقاربة جديدة للتحليل ودراسة ظاهرة الدولة ككيان جغرافي منفصل من خلال ما يسمى بالمقومات المادية للدولة كالموقع، المساحة، الثروات... والمقومات البشرية كعدد السكان،

1_ روبرت د. كابلان، تر: إيهاب عبد الرحيم علي، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به خرائط الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، (الكويت: عالم المعرفة، جانفي، 2015) ص50.

2_ جيوبوليتيك، **موسوعة رؤية بيديا**، https://x.com/.

3_ **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية**، عربي، إنكليزي، فرنسي، المؤلف محمد سبيلا، ونوح الهرموني، الطبعة الأولى 2017، منشورات المتوسط ميلانو إيطاليا، بالتعاون مع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط.

وتوزيعهم وتركيبتهم..، ومساهمة هذه الصفات الطبيعية في معرفة مركز الدولة وقوتها وكذلك معرفة نقاط ضعفها وسلبياتها التي استمدتها من هذه المقومات وهو اختصار لما عبر عنه السياسي الأمريكي "بول كينيدي" في قوله: "تحديد ما إذا كانت المقومات المادية لأي دولة من مساحة، سكان وموارد وإمكانات تتناسب أو لا تتناسب مع نفوذها على المستوى السياسي للدولة".[1]

المطلب الثاني: تأثير الإطار الجيوسياسي على الأمن الوطني

يمكن معرفة مدى تأثر الإطار الجيوسياسي للدول وعلاقته بالأمن من خلال:

أولا: الأمن من منظور جيوسياسي

يتأثر الأمن الوطني بالإطار الجيوسياسي تأثرا مباشرا، من خلال تأثير النظريات الجيوسياسية ، ويكون هذا التأثير في عوامل عديدة تمثل مكونات هامة للأمن الوطني، مثل الموقع الجغرافي، الحدود السياسية، شكل ومساحة الدولة، والموارد الطبيعية، حيث تمثل تلك المكونات أسباب الصراع بين القوى البرية والبحرية (القوى العظمى والكبرى في النظام العالمي، وتمثل كذلك مناطق الصراع المتنازع عليها أو مناطق الارتطام)، خاصة الموقع والموارد الطبيعية، اللذان يشكلان السبب الرئيسي أو الحقيقي لمعظم الحروب، وهذا ما يفسر تلك الصراعات المستمرة التي حصلت على مدى قرون عديدة، في مناطق محدودة دائما(وسط أوروبا، شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا والخليج العربي) وكلها كانت أماكن لقسان وتطور الحضارات السابقة (الرومان، الإغريق، الفراعنة، الفينيقيين، الحبشة، الآشوريين، البابليين والفرس)، وهي كذلك أماكن الآن لقوى إقليمية كبرى (وبعضها كان قوة عظمى فترة من الوقت) مثل الإمبراطورية الرومانية (إيطاليا)، الإمبراطورية البروسية (ألمانيا) الإمبراطورية العثمانية (تركيا)، الإمبراطورية الفارسية (إيران).

ويدور الصراع وتنشب الحروب في معظمها بين القوى العالمية الطامعة في المميزات الجيوسياسية للموقع، وبين القوى المالكة له، أو بين القوى الإقليمية بعضها بعضا، بتوجيه من القوى الدولية أحيانا (بما يعرف بالحروب بالوكالة)، بينما تخضع أقاليم منطقة الارتطام دائما، لسيطرة تلك القوى (الدولية أو الإقليمية)

3 _ محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، مصر: المكتبة الأنغلو-مصرية، 2010، ص15.

في أحد صور السيطرة التي كان أقدمها الاحتلال العسكري للإقليم، أو الخضوع للنفوذ السياسي، أو التبعية الاقتصادية (الصورة الحديثة للسيطرة) وتؤدي الصراعات وما ينتج عنها من سيطرة إلى تهديد الأمن الوطني واستباحته في بعض الأبعاد المكونة له أو كلها، ويتكون الإطار الجيوبوليتيكي للاحتياجات الضرورية للآخرين من أجلها وقت الصراع. [1]

ولذلك فإن الأمن لبعض الدول يمكن أن يتأثر بطبيعة جغرافيتها كأن تقع في منطقة بين بحرين تربط بينها قناة مثلا (كمصر وقناة السويس)، أو منطقة تحتوي على مضائق هامة (كإيران ومضيق هرمز) فذلك الموقع قد يكون بشكل مباشر أو غير مباشر تحكما لتلك الدولة ولو بشكل بسيط في مسرى التجارة الدولية التي تعبر المحيطات والبحار عبر القنوات والمضائق وبالتالي هذا قد يخول لبعض الدول أن تتدخل في سياسة هذه الدول وقد يصل الأمر حتى إلى افتعال حروب من أجل الحفاظ على مصالحها في تلك المناطق، أو افتعال أزمات ونزاعات داخل دول أخرى مثل تلك التي تملك ثروات طبيعية كالبترول أو المعادن للاستفادة من مزايا جديدة (مثل ما حدث في العراق وليبيا).

ثانيا: المفهوم الحديث للجيوسياسة وعلاقته بتطور الأمن

يشير المفهوم المعاصر للجيوسياسة بأنه "**وضع سياسة السلامة والأمن للدولة على أساس العوامل الجغرافية**"، حيث ينهض هذا المفهوم المعاصر من البحث في القوانين الخاصة بنمو الدولة إلى علم يعمل على تشكيل الأهداف القومية بصورة واقعية.[2]

وبالتالي فإن عبارة (وضع سياسة) تفرض على علم الجيوسياسة تبني عمل الاستراتيجيات والسياسات لمعالجة السلامة والأمن في الدولة، هذه الاستراتيجيات تقوم على كم وافر من المعلومات التي تتداخل مع العلوم الجغرافية المختلفة بغرض الوصول إلى المحصلة النهائية حماية الأمن القومي للدولة.

---

[1] _ **أسس ومبادئ الأمن الوطني**، موسوعة مقاتل http://www.moqatel.com

[2] _ هاشم البدري، **علم الجيوبوليتيك وأثره على الأمن القومي**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.politics_dz.com

* وفي كتابه الجغرافيا السياسية –والذي يعد أول معالجة أكاديمية لعلم الجغرافيا السياسية–، عرف "راتزل" الدولة على أنها **كائن عضوي** مرتبط بالأرض وأكد أن الدولة مثل سائر الكائنات الحية تمر خلال عملية تطورية، وإنها إما تنمو أو تتحلل وتتلاشى حيث أنها لطبيعتها لا تستطيع أن تظل ساكنة.

وكلمة (السلامة) هنا تسبق كلمة (الأمن)؛ حيث تعني السلامة القيام بالإجراءات الوقائية بغرض ضمان سلامة الإنسان والدولة، وتقع في إطار هذه الإجراءات كثير من الأعمال والمؤسسات التي تعمل على أسس علمية لضمان سلامة الإنسان أو الدولة، إذا اعتبرنا الدولة كائن حي* مثل الإنسان، يتطلب كثيرا من الجهد والعمل لضمان سلامة نفسه وممتلكاته.

ويقصد بكلمة الدولة هنا أنها الأرض التي يقيم عليها الإنسان والتي يعيش فيها ويستفيد من خيراتها، وعليه يتلخص معنى المفهوم الجيوسياسي المعاصر" في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تضمن أمن وحماية الإنسان والأرض التي يعيش عليها منعا لهلاك الحرث والنسل واستلاب الأرض، مع ضمان تأمين حاجتها الضرورية بدءا بتأمين الغذاء وتوفير السكن الملائم واكتفاء حاجته من التعليم والصحة.[1] ولعل أكبر دليل على تلك الحماية هي الحروب التي خاضها الإنسان منذ الوجود دفاعا على الرقعة الجغرافية التي ينتمي إليها والتي فيها غذاءه وماءه في بادئ الأمر، وبعدها تحول الصراع من بسيط كهذا لصراع على الموارد والثروات التي تحتوي عليها تلك الأرض.

ولتحقيق الرفاهية والمتعة والتي لا تكتمل جوانبها من الناحية المادية فقط إلا إذا تم التأمين وإتباع النفس من الناحية الروحية أيضا، حماية النفس البشرية أو الدولة، يكون أعلاها البعد عن الهلاك والدمار، ثم النأي والحماية عن الأذى الجسيم وللبسيط، وتقع أدناه في التهديد والشتم والأذى باللفظي.[2] وذلك ما يحمله مفهوم الأمن الذي تتشعب ومصادره وتتعدد متطلباته، فيعمل الإنسان جاهدا على تأمين نفسه وممتلكاته مع تأمين حاجته من الغذاء والكساء والمسكن، كل هذا يأتي في إطار عملية حماية النفس وتوفير الطمأنينة لها، وهذا رافق الإنسان منذ الخليقة وحتى اليوم.

وإذا تحدثنا عن العلوم الجيوسياسة فقد جاء التحول الكبير للاهتمام بها متأثراً على نحو مركزي بانتهاء الحرب الباردة، وزوال الثنائية القطبية وتراجع هيمنة القطبين الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ذلك كان العامل الأكثر حسماً في كل ما حدث.

---

[1] _ محمد عبد السلام، "المفهوم الجيوبوليتيكي المعاصر"، عن كتاب: **علم الجيوبوليتيك علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، ص26،27، http://www.almarja.net.

[2] _ محمد عبد السلام، "المفهوم الجيوبوليتيكي المعاصر"، **المرجع السابق**.

*وهي المدرسة التي تدرس تأثير الظواهر الطبيعية على الإنسان وحياته بصفة عامة.

كذلك، تأثر هذا التحول، بالتطور سريع الخطى للمدرسة الإقليمية* وأخذها مكاناً بارزاً في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، في كل من الأميركيتين وأوروبا أولا وبعدها باقي القارات، وبعد ذلك بنحو عقدين من الزمن، بدت مفاهيم مدرسة الجيوسياسة، وخاصة في نموذجها الأوروبي، وقد اصطدمت بالتطوّر المفاجئ لفكر العولمة، وانفجار ثورة المعلومات، وتشكّل القرية الكونية[1]، وشكل ذلك بعدها عاملا آخرا في دراسة التطور الذي مس العلوم الجيوسياسية حتى يومنا هذا. فقد حدث تحول كبير في الدراسات الجغرافية، في جانبها البشري والطبيعي (وخاصة على المستوى السياسي) .

أصبحت الجيوسياسية المعاصرة انعكاسات للاحتياجات السياسية لنمو الدولة حتى ولو كان نموا يمتد إلى ما وراء حدودها (كالتوسعات)، وهو ما تعكسه "دراسة تأثير النمو السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة" لأن النظرية الجيوسياسية تختص بدراسة الدولة من وجهة نظر سياسية في إطار واقعها الجغرافي، وأن تطور الدولة ونموها وارتقائها يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الجغرافية (طبيعة، ثروات موقع)، مضافا إليها قدراتها المادية والمعنوية، والمهم هنا أن الدراسات الجيوسياسية _حسب "أوتومول"_ تهتم بالدولة لا على أساس مفهوم جامد، بل باعتبارها كائنا حيا ينمو ويتحرك (مثله مثل الإنسان)، ولا ينبغي أن تكون هذه الحركة عشوائية، أو تفتقر إلى وضوح الرؤية والهدف، إنما ترتبط هذه الحركة بأهداف ومقاصد سياسية معلومة ومحددة، وتأتي في مقدمة هذه الأهداف ما يعرف بالمجال الحيوي، والمجال الحيوي وفق المنظور الجيوسياسي هو الإطار المكاني أو الحجز الجغرافي الذي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يعد ضروريا لتحقيق أهداف سياستها العليا،[2] إلا أنه ومنذ نهاية الثنائية القطبية تحولت الجيوسياسية إلى علم متاح للعامة.

* تتلخص مبادئ هذه المدرسة في أثر البيئة على الإنسان والتفاعل بين الظروف الطبيعية والبشرية، ومن أنصار هذه المدرسة العالم الأمريكي "**برستون جيمس**" والذي قال بأن **الجغرافيا الإقليمية** " تختص بدراسة الروابط والعلاقات بين مختلف الظاهرات، لكي تبرز شخصيات الأقاليم من خلال إظهار أوجه التشابه والاختلافات بينها ".

[1] _ عبد الجليل زيد المرهون، **المرجع السابق**.

[2] _ محمد صخري، **المرجع السابق**.

المبحث الثاني: الدولة كمصدر للتحليل من وجهة نظر الجيوسياسة

تعد الدول أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية، كما تعتبر من أعقد الأنظمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ويرى اليونانيون أن الدولة تعبر عن نظام أو مؤسسة طبيعية وضرورية أي أنها حاجة طبيعية؛ بمعنى أنها نشأت من الغرائز الأولية عند الإنسان ثم نمت تدريجيا.[1]

تدرس الدولة على أساس تطورها التاريخي وإطارها السياسي وتركيبها الطبيعي، ويذكر أرسطو أن الدولة أتت أولا لكي تمكننا أن نعيش ثم استمرت في الوجود لكي نعيش عيشة سعيدة، وهو يفسر ذلك بان الدولة تأتي إلى الوجود لتلبية الحاجات الضرورية للحياة ثم تستمر في الوجود من أجل الحياة الطبيعية؛ أي أن إرضاء الحاجات الاقتصادية هو السبب الرئيس في وجود الدول أول الأمر.[2]

ويرى كثيرون أن الدولة لا تعني مجرد مساحة من الأرض، ومجتمعا يعيش على هذه الأرض بل إنها حقيقة اجتماعية اقتصادية مستقلة، عن السلالة والعلاقات السلالية والدينية إلى آخر ذلك من مكونات الشعوب، ولذلك فمهمة الجغرافيا هي دراسة الدولة ككائن عضوي نشأ عن تجمع إنساني معين على جزء من الأرض.

وفي هذا الإطار يرى راتزل الدولة بأنها: "جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت في وحدة تجاه شعور وفلسفة واضحة ومحددة"[3]. ويعتبر راتزل من بين الأوائل الذين اعتبروا الدولة كائن حي يتطور وينمو ويشيخ ويموت مثل الإنسان.

ومن ناحية الجغرافيا السياسية ظلت الوحدات السياسية (الدول) تدرس ضمن المرحلة الثانية في تطورها، وكان ل "راتزل" الفضل الأكبر في تقدم الدراسات؛ فهو من اعتبر أن مساحة الدولة من أبرز المعايير التي

[1] _ علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص 55.

1_ محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت 1981، ص 10.

[3] _ فريدريك، راتزل، **المرجع السابق**.

تحدد أهميتها وقوتها. وأن لكل وحدة سياسية نطاق محدد، لها نموذجها ونمطها الخاصين وتتضمن مناطق إدارية ونقاطا إستراتيجية وهامة.[1]

وتعد الدول الموضوع الأساسي للجغرافيا السياسية، فحولها تدور الدراسة، لأن الدولة هي المظهر البارز لكل وحدة سياسية ذات مظهر خاص من حيث موقعها ومظاهرها التضاريسية، ومساحتها، وشكلها سواء كانت معمورة كليا أو جزئيا، ومستوى علاقتها بالدول الأخرى على المستوى الإقليمي أو العالمي، ونظام الحكم القائم في هذه الدولة وسكانها من حيث الكم والتوزيع، والتكوين الأنثوغرافي والديانة والنشاط الاقتصادي، المستوى الثقافي والحضاري.[2]

ورأى المفكر " ريتشارد هارتشهورن" أن أفضل أسلوب لشرح قيمة الدولة وإبرازها من وجهة نظر الجغرافيا السياسية الحديثة، هو استخدام المنهج المورفولوجي Morphological Approach، الذي يفسر ويشرح ويصور الشكلين الداخلي والخارجي للدولة وما ينتج عنه من شكل ومساحة وموقع، وهذا يدخل ضمن إطار دراسة الشكل الخارجي للدول، أما دراسة الأقاليم ذات القيمة الاقتصادية والسكانية والإستراتيجية والتقسيم الإداري الداخلي وموقع العاصمة كلها مسائل في دراسة الشكل الداخلي للدولة أي التدقيق في مورفولوجية الدولة.[3]

وبالتالي فالدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية الأول والأساسي، والدولة هي الوحدة الأساسية في النظام السياسي العالمي، ولكل دولة مظهر قائم بذاته، غير متكرر في أي صورة من الدول الأخرى، فالدولة إذا شكل منفرد غير متكرر بالنسبة للوحدات السياسية الأخرى.

[1] _ خليل حسن، **الجغرافيا السياسية (دراسة الأقاليم البرية والبحرية للدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها)**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 173.

[2] _ علي أحمد هارون، **المرجع السابق**، ص58.

[3] _ خليل حسين، **المرجع السابق**، ص 173.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة جيوسياسيا في الدول

تتأثر الدول بمجموعة من العوامل التي تحدد مدى قوتها واستقرارها وترتيبها في السلم العالمي قد يكون أهمها ما يلي:

أولا: العوامل المادية

لكي تكون للدولة كيان خاص بها لابد أن تتوافر عندها مجموعة من العناصر أو العوامل الأساسية لقيامها ولا يمكن أن يطلق عليها دولة إلا من دونها، وهناك من يرى أن هذه العناصر تتلخص في ثلاثة:[1]

المساحة، نظام حكم إداري، شعب مقيم بصفة دائمة ومنهم من يضيف إلى هذه العناصر عنصرين آخرين وهما: النظام الاقتصادي ونظام من الخطوط النقل وخطوط الحركة داخل أراضي الدولة.

ويمكن القول أن العوامل المؤثرة في الدولة تتمثل في:

1/ الموقع

تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات التي تضع الخصائص التي تتأثر بها الوحدة السياسية، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي وزن وتقدير، فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تسهم فيه بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وبالنسبة لعلاقاتها مع الوحدة السياسية من ناحية أخرى.[2]

ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ويسمى الموقع الفلكي، وموقعها بالنسبة لليابس والماء والدول المجاورة وهو الموقع الجغرافي.[3]

ويعتبر موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء مهم جدا، فالعوامل البحرية والقارية تؤثر في الدولة، فعلى أساس الموقع تحدد الكثير من العوامل الأخرى المؤثرة كالثروات الطبيعية وتوزيع السكان وغيرها.

[1] _ وفاء كاظم الشمري، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.

[2] _ دولة أحمد صادق، عبد الفتاح صديق، **أسس الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الرياض: مكتبة الرشيد، ص 57.

[3] _ علي أحمد هارون، **المرجع السابق**، ص87.

وكثيرا ما كان الموقع هو العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة، الذي تدين له بوجودها ونجاحها في مزاحمة جيرانها، فقديما مثلا قامت الإمبراطوريات في مناطق الزراعة التي تتميز بأراض خصبة حول الأنهار الكبرى كالحضارة السومرية والإمبراطوريات البابلية وحضارة الصين وإمبراطوريات فارس والإمبراطورية الرومانية، أما في العصور الحديثة أصبحت عملية الاتصال بين الدول ميزة كبرى في موقع أي دولة وأصبح موقع الدولة سواء بالنسبة للدول المحيطة بها أو بالنسبة للكتل المائية المتاخمة لها مكونا حيويا من مكونات قوتها.[1]

والدول الساحلية أو الدول التي تتمتع بواجهة بحرية تعتبر ذات موقع استراتيجي أما الدول الداخلية أو الدول الحبيسة، فهي دول تعاني من العزلة وتسعى دائما للوصول إلى البحار المفتوحة للتجارة وقد يدفعها موقعها الداخلي إلى المنازعات والحروب من أجل الحصول على واجهة بحرية مع الدول التي تحول بينها وبين البحر.

فالدول المغلقة التي تعاني من فقدان الواجهة البحرية تواجه صعوبات كثيرة منها:[2]

*صعوبة تصدير منتجاتها عبر دول أخرى كدولة العراق مثلا الذي يصدر منتجاته النفطية عبر تركيا وسوريا.

- ارتفاع تكلفة السلع.
- السياسات الجمركية بين الدول.
- حدوث مشاكل بين الدول المغلقة والدول البحرية نتيجة الاختلافات السياسية.

والواجهة البحرية للدول تختلف أهميتها من مكان لآخر؛ فهناك واجهات بحرية عديمة القيمة مثل السواحل الشمالية لكل من روسيا وكندا[3] (البحار المتجمدة) وهناك دول تطل على واجهة بحرية لكنها تعاني من العزلة مثل البيرو والإكوادور، حيث تقع على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية مقارنة بالبرازيل التي تقع

[1] _ وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص63.

[2] _ صلاح الدين الشامي، **الجغرافيا السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 46.

[3] _ وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص 64.

على الساحل الشرقي لنفس القارة، وكذا بخلاف أهمية السواحل المطلة على بحر البلطيق أو البحر الأسود وبحر الشمال والبحر الأبيض المتوسط.[1]

لذلك فالدول التي لا تمتلك واجهة بحرية تعاني من صعوبة الاتصال ببقية دول العالم رغم أن النقل الجوي له دور في التقليل من شأن ذلك، إلا أن النقل البحري لا يزال يحتل مكانة مرموقة في التجارة الدولية.[2] وعادة ما تسمى تلك الدول بالدول الحبيسة، وبسبب جغرافيتها تعزل نوعا ما عن العالم الخارجي وتكلفة النقل الجوي للبضائع والسلع يكون مرتفعا مقارنة بالنقل البحري.

وللموقع الساحلي للدولة أهميتان: غناها الاقتصادي واحتكاكها الحضاري، وبالتالي قوتها وتقدمها، فوقوع الدولة على البحر يشجعها على البحث عن ثروات البترول والغاز والمعادن، وتوفير النقل البحري للبضائع والأشخاص على حد سواء، إضافة إلى أن البحر يسهل عملية الاحتكاك الحضاري، وذلك لأن أغلب الحضارات التي تشكلت عبر التاريخ كان للبحار والنهار الفضل الكبير في نشأتها، وكل تلك العوامل تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، فالموقع البحري لبريطانيا مثلا يلعب دورا في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية ونفس الشيء بالنسبة لليابان، فالموقع هو أهم عنصر في مكونات الدولة الطبيعية.

كذلك تختلف قيمة الجبهة البحرية بحسب بعدها أو قربها من طرق التجارة العالمية الرئيسية حتى في الدولة نفسها، فلا يمكن القول بأن الجبهة البحرية التي تطل عليها البرازيل والأرجنتين على المحيط الأطلسي مثلا تعادل الجبهة البحرية التي تطل عليها دولة الشيلي والبيرو على المحيط الهادي، فلا شك أن دول **المجموعة الثانية** أكثر عزلة من دول **المجموعة الأولى**، لأن جبهة الأطلنطي تعد أهم ثاني ممر للطرق البحرية العالمية، بينما دول الساحل الغربي تقع بعيدا عن المسار المألوف لطرق التجارة العالمية ومع ذلك ولاشك أنها في وضع أفضل من الدول الداخلية كدولتي بوليفيا وباراجواي.[3]

[1] _ علي أحمد هارون، **المرجع السابق**، ص 89.

[2] _ *Huntington E, **Main Springs of Civilization** , NewYork : New American Libary , 1945 , p272 .*

[3] _ محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، مكتبة نور للنشر والتوزيع https://www.noor-book.com/ -pdf

وفي هذا الإطار نجد أن "صامويل هنتنغتون" S.Huntington قد تحدث عن أن البنية الاستوائية للدول التي تقع ضمن دائرة خط الاستواء لا تشجع الإنسان على بذل مجهود لمزيد من التقدم، على عكس المناطق المعتدلة والباردة، لذلك حتى الآن لم تظهر دولة في المناطق القطبية أو الاستوائية ذات شأن دولي، والملفت للانتباه كذلك أن أغلب دول العالم الصناعية ظهرت في العروض المعتدلة المتمثلة بين درجتي عرض 40- 60 درجة شمالا.[1]

يبقى للموقع الأهمية الكبرى في تحديد القيمة الجيوسياسية للدولة، يلعب دور في قوة الدولة وتطورها وتحصيل المزايا الجغرافية المختلفة، كما قد يكون سببا في تخلفها أو استهدافها وكذلك مصدرا لمختلف التهديدات الأمنية الممكنة.

2/ المساحة

كانت ولازلت المساحة تشكل ميزة إستراتيجية للدولة، فتجد أن الحضارات سابقا كانت تهتم كثيرا بالتوسع وضم مساحات أكبر من الأراضي فلطالما كانت المساحة تدل بشكل مباشر أو غير مباشر على قوة الدول، فكلما كبرت مساحة الدولة زادت موارد الثورة الاقتصادية ، كما يعطي الفرصة لتنوع الإنتاج وزيادة في نموها الاقتصادي والسياسي، واتساع المساحة يعتبر المجال الحيوي للدولة الذي يسمح بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي،[2] وعدم استيعاب المساحة لزيادة عدد السكان قد يؤدي لحدوث اضطرابات داخلية تدفع بالسكان الهجرة.

وليست كل الدول كانت كبيرة هكذا منذ الوجود، فبعض الدول كانت صغيرة، اكتسبت أراضي جديدة واتسعت حدودها طبقا لظروف جغرافية وتاريخية معينة، مثل روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا كان أكبر من حيث المساحة لأنه ضم دول تابعة لأوروبا الشرقية انفصلت عنه فيما بعد عندما تفكك في التسعينات) .

والمساحة الكبيرة لا تحوي بالضرورة مناطق مفيدة، فقد يكون الجزء الأكبر من هذه المساحة مناطق جليدية متجمدة مثل روسيا وكندا أو مناطق صحراوية جافة مثل استراليا، وبذلك تفقد المساحة الشاسعة

[1] _ وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص 65.

[2] _ علي أحمد هارون، ص 99.

قيمتها، وبالتالي يمكن أن تكون هذه المساحة عبارة عن مناطق غير منتجة تشكل عقبة أمام الإنتاج وتحول دون تحقيق الدفاع عن الدولة، كما هو الحال في كل من مصر، ليبيا، الجزائر، المملكة العربية السعودية وكندا.

كما أن المساحة الكبيرة لا تكفي وحدها لتتقدم الدولة، فيجب أن تقترن بكثافة سكانية عالية موزعة على هذه المساحة بتوازن، وموارد طبيعية متعددة مستقلة استغلالا جيدا، وقدرة تكنولوجية وعلمية عالية فذلك يشكل مصدر قوة الدولة وبالتالي تقدمها كالولايات المتحدة، الصين..

وحسب المتفق عليه فإن الدول التي تبلغ مساحتها مليون ميل مربع فما فوق تسمى بالدول العملاقة أو ذات الحجم الكبير جدا Giant States أما الدول التي تتراوح مساحتها بين النصف مليون والمليون ميل مربع فتسمى بالدول الكبرى Large States، فالدول التي تتراوح مساحتها بين المائة ألف ونصف المليون فتسمى الدول متوسطة الحجم Medium States، أما الدول الأخرى التي تتراوح مساحتها بين عشرة آلاف ميل مربع فتسمى دولا صغيرة small states وأما التي تقل عن عشرة آلاف ميل مربع فتسمى دولا قزمية Microstates مثل لوكسمبورغ (998 ميل مربع)، موناكو (6 ميل مربع).[1]

ومن وجهة نظر جيوسياسية فإن المساحة الكبيرة للدول تشكل عنصرا حيويا في قدرتها على مقاومة العدوان من حيث أنه يوفر العمق الاستراتيجي في الدفاع The Strtegic Depth in Defense فيصعب احتلالها والسيطرة عليها،(الإستراتيجية، الأمنية) .. وتوضع ذلك في جهود الاتحاد السوفياتي سابقا لغزو هتلر ونجاح الصين في الدفاع والمحافظة على استقلالها أمام اكتساح اليابان لأجزائها الساحلية، أما الدول الصغيرة فلا تستطيع الدفاع عن نفسها كما حدث مع هولندا في حربها مع ألمانيا فقد احتلتها في أربعة أيام، وانهارت بولندا وبلجيكا أمام الغزو الخارجي.[2]

أما فيما يتعلق بالأمن الداخلي فإن المساحة الكبيرة تصبح خطرا على الدولة في حالة ما إذا كانت هناك مناطق تخلخل سكاني تفصلها بعضها عن البعض والبعض الآخر عوائق طبيعية كالصحاري والجبال، أو تمثل بؤر توتر تحاول الانفصال عن الدولة أو الحصول على الاستقلال.

[1] _ أحمد هارون، ص 101.

[2] _ وفاء كاظم الشمري ص 68 و أحمد هارون ص 101.

كما يمكن أن تكون المساحة الكبيرة عائقا أمام تكامل التجانس البشري داخل الدولة؛ فقد تؤدي إلى عزلة بعض المناطق ما يخفف من شعور انتماء سكان هذه المناطق أو القبائل إلى شيخ القبيلة أو زعيم معين أكثر من انتمائها إلى الحكومة المركزية فكلما بعدت المسافة عن العاصمة كلما تضاءل شعور الأفراد بالانتماء القومي.[1]

وعند تقييم عامل المساحة من وجهة النظر العسكرية والأمنية، فإن استخدام الصواريخ بعيدة المدى والطائرات الحديثة والأسلحة النووية، كلها أمور هدمت مفاهيم الأمن والسلام في كل العالم، ففي الدول صغيرة الحجم لن يكون هناك أي مكان آمن، حتى في الدول كبيرة المساحة، فإن فحتى المميزات مثل عمقها الاستراتيجي أو بعدها عن منطقة النزاع أصبحت أمور غير مجدية، فمع النتائج الكارثية والمرعبة التي يمكن للحرب النووية أن تسببها، انتهت فاعلية المساحة الكبيرة كميزة أمان للدولة، وتساوت كل الدول في قدر الدمار الذي يمكن أن يحدث إذا ما قامت الحرب.

إن المساحة الكبيرة قد تعد نعمة ونقمة في آن واحد، فلم يتوقف يوما تطور وتقدم الدول على كبر المساحة من عدمه، فعبر التاريخ شاهدنا الكثير من الدول صغيرة الحجم (مساحة) لكن لها مكانة كبيرة في النظام الدولي واستطاعت أن تبني حضارات عابرة للحدود كفرنسا ألمانيا، اليابان مثلا، كما شاهدنا في المقابل الكثير من الدول كبيرة الحجم لكنها تعاني من تدهور للأوضاع الاقتصادية وتخلف على مستوى دولي كالسودان، لذا فالمساحة الكبيرة لا تمثل إلا مؤشرا بسيطا قد يساهم في ترتيب الدولة وإعطائها مكانة بين الدول في العالم. ومن حيث سلبياتها فقد تعجز بعض الدول عن توفير الأمان لرقعة جغرافية مترامية الأطراف وطبيعتها وعرة لأن أمنها واستقرارها قد يكون مكلفا من الناحية اللوجيستية خاصة إن كان موقعها يقع ضمن حزام أمني مشتعل بالأزمات والتهديدات كدولة الجزائر.

ج/ النظام الإداري

قد تعرف الدول على أنها وحدات سياسية تحظى على منظومات إدارية تهدف من خلالها إلى فرض سلطتها وسيادتها، وكما أوضح الجغرافي الأمريكي " ريتشارد هارتشهورن" ومن وجهة نظر الجغرافيا أن

[1] _ خليل حسين، ص 188.

الهدف الأساسي للإدارة المركزية هي إنشاء وحدة متماسكة وإضفاء صفة التجانس على كافة أقاليم الدولة؛ لأن غياب السلطة الإدارية يخلق الشقاق والتفرقة وعدم التجانس بين أرجائها.[1]

وبالتالي فإن الدول بحاجة لسلطة سياسية تسير أمورها في الداخل والخارج، ودراسة شكل الحكومة والسلطة الإداري وهيكلها وفق سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية ليس محور اهتمام الجغرافيا السياسية، بل يمكن التساؤل عما إذا كانت هناك حكومة مركزية لتمارس سلطتها على جزء معين من سطح الأرض.

تحتوي السلطة السياسية على منظورين، يعكس الأول مدى وجود دول مستقلة أو غير مستقلة، والثاني: الأنواع المختلفة من صور الوحدات السياسية فوق خريطة العالم، سواء المستقلة أو الأنواع الأخرى لتلك الدول غير المستقلة ومنها المستعمرات والمحميات والمناطق الدولية ومناطق السيادة المشتركة، والدول التي تحت الوصاية.[2]

فإن مدى قوة الحكومة المركزية تتباين بصورة كبيرة من مكان لآخر داخل حدود الدولة وبخاصة في الدول كبيرة الحجم، حيث تختلف ظروفها الطبيعية والبشرية وبالتالي فإن إحدى أهم وظائف الجغرافيا السياسية هي دراسة تلك الظاهرة وتحليلها.*[3]

كما أوضح " تشارلز وايت ويتلسي" «**Charles White Whittlesey**» أن الأنشطة السياسية تترك بصمتها الواضحة على المظهر الجغرافي للدول كصورة مشابهة لما تفعله الأنشطة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن دراسة طبيعة عمل الحكومة المركزية وتحليلها باعتبارها عامل تعديل في معالم الأرض هو أحد الموضوعات التي تهتم الجغرافيا السياسية بدراستها.

---

[1] _ Whittlesy D , « **the Impres of Effective Central Authority on the Landscape ; Analls of Association of American Geoggraphes**, vol 25, 1935, pp55-97.

[2] _ خليل حسين، ص 196.

*إن المنهج الوظيفي الذي قدمه "**ريتشارد هارتسون**" في خطابه الرئيس لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين عام 1950 تحت عنوان "المدخل الوظيفي للجغرافيا السياسية يؤكد فيه أنه يجب على الجغرافيين الاهتمام بوظيفة الدولة كنظام إداري. ومن هذا المنطلق عليهم أن يحددوا ويعرفوا ويحللوا قوتها وسلطتها ونفوذها على كل أراضيها القريبة والنائية، وتبيان دورها في توحيد الدولة لتصبح كيان واحد. وتهتم أيضا بدراسة القوى التي تعمل ضد هذه الوحدة وإثارة الأقليات للنزاعات الانفصالية.

ثانيا: العوامل البشرية

تعد العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة في الدولة، فمعظم المشكلات السياسية التي يعاني منها العالم تعود إلى الجانب البشري أساسا، وما يهمنا في مجال دراسة الجغرافيا السياسية إيضاح الموضوعات التي تؤثر جليا في الظاهرة السياسية ومنها: حجم السكان وتوزيعهم، التركيب العمري والنوعي وغير ذلك.

1/ السكان

يعد السكان من بين مكونات الدولة الأساسية وبالتالي فإن قوة الدولة النسبية تعتمد على حجم السكان والتاريخ شاهد على ذلك؛ فجميع الدول التي توسعت وتقدمت وأصبحت حضارات عريقة تضرب جذورها في التاريخ، كان لسكانها الدور الأكبر في قوتها.

ويعد حجم السكان ذو دلالات هامة في التوجهات السياسية للدولة، خاصة إذا ربط هذا الحجم بالموارد الاقتصادية في الدولة؛ فالكثرة العددية للسكان ليست دائما مصدر القوة إذا لم تتوافر لها جوانب أخرى كالمستوى العلمي والتقدم التكنولوجي والتماسك السياسي مع توافر الموارد لدى الدولة وقوة الإنتاج، وإلا فستصبح الكثافة السكانية مشكلة كبيرة تعيق تقدم الدولة وتؤدي إلى المشاكل الداخلية وبذلك سيكون التزايد السكاني عامل ضعف وليس عامل قوة.[1]

وتعد كثافة السكان وتوزيعهم أكثر تأثيرا في قوة الدولة سياسيا واقتصاديا من تأثير الحجم السكاني، وهي مقياس لضغط السكان فوق رقعة الأرض؛ فهي لا تخبرنا ما إذا كان توزيع السكان متعادلا أو إذا كان يمثل ضغطا على بعض أجزاء الدولة.

وتعتبر نوعية السكان أحد العناصر المؤثرة في الجغرافيا السياسية للدولة أكثر من حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم، فالعالم النامي يتمتع بتزايد سكاني هائل over population لكن الغالبية العظمى من الفقراء

[1] _ علي أحمد هارون، **المرجع السابق**، ص154.

والأميين، وأن قلة موارد الغذاء وانخفاض مستوى الدخل وتدني مستويات المعيشة يخفض إنتاجية العامل، ويجعل كفاءة العمال محدودة وبالتالي يتراجع مستوى هذه الدول وينقص ولاء الشعوب لحكوماتهم.[1]

لذا أهمية السكان ليس بكثرتهم وأعدادهم الهائلة، وإنما بمدى فاعليتهم وإنتاجيتهم، أي العبرة بالكيف وليس بالكم، لأن الدول تتقدم بالعمل والإنتاج وليس بزيادة عدد شعوبها.

2/ الأقليات

تكاد لا تخلو أي دولة من وجود أقلية سكانية فيها، سواء كانت لغوية أو سلالية أو دينية، عرقية أو قومية.. ويوجد في العالم ثلاثة أنواع من الأقليات ويرجع وجودها إلى:

– وجود عناصر ضعيفة كانت قليلة العدد تسكن في منطقة من المناطق وجاءت جماعة أخرى أكبر منها وأقوى منها فتغلبت عليها واضطرتها إلى اللجوء إلى مناطق صعبة منعزلة مثل الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

– وقد توجد الأقلية نتيجة غزو تعرضت له الدولة، وبعد نهاية الغزو تبقى بعض الموجات الصغيرة لتصنع أقلية داخل الدولة مثل الألمان في لوكسمبورغ.

– وقد توجد الأقلية نتيجة السياسية التي تنتهجها الدولة كما حدث بالنسبة للسياسة التي اتبعتها روسيا عند قيام الاتحاد السوفياتي.

وللأقليات أثرها في الدولة نتيجة بعض العوامل منها:[3]

أ/ التوزيع الجغرافي للأقلية: عندما تكون الأقلية واسعة الانتشار في أماكن متفرقة من الدولة أكثر من الأغلبية تقل أهميتها ويضعف تأثيرها واحتمال انفصالها عن الدولة، بخلاف تركزها في منطقة واحدة مما يساعد على قوتها وتماسكها ويجعلها محل قلق واضطراب داخل الدولة.

[1] _ **المرجع السابق**، ص ص 202، 203.

[2] _ محمد علي الديبي، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، 1984، ص 27.

[3] _ علي أحمد هارون، **المرجع السابق**، ص 169.

ب/ وطن الأقلية

الوطن الذي تنتمي له الأقلية يلعب دورا كبيرا في تأثيرها؛ فعندما تكون الأقلية منتمية في أصولها التاريخية إلى دولة تحيط بها وتعد امتدادا قوميا لها فإنها تصبح مصدر خطر على الدولة، وأيضا عندما تكون هذه الأقلية تعود تاريخيا لأصول قديمة امتصتها الدولة الأم فإنها تعود للمطالبة بحقوقها المغتصبة وتحاول الإبقاء على هويتها.

ج- الخصائص القومية للأقلية

عندما يكون هناك اختلاف في بعض الخصائص للأقلية من حيث اللغة، مثلا عندما تكون للأقلية لغة مختلفة تسعى للمحافظة عليها حتى لا تفقد هويتها وأصولها تبرز المشكلات بين الأقلية والدولة الأم.

د- القوة الاقتصادية للأقلية

قد تكون الأقلية قوية اقتصاديا مثل الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ذات التأثير الكبير على سياستها، ويصبح خطر هذه الأقلية كبير جدا إذا كانت قوية اقتصاديا وكبيرة العدد نسبيا.

وتعد الأقليات ذات النزعة الانفصالية مصدر خطر للدولة، وتحاول الدولة من جانبها إتباع سياسة التسامح في البداية بأن تحقق لها مطالبها إذا كانت لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة بأن تعطيها استقلالها الذاتي مثلما أعطت إسبانيا الاستقلال لإقليم كتالونيا.

وقد ترفض الدولة تحقيق مطالب الأقلية مستخدمة معها مختلف أساليب القمع لكبح جماحها كأن تحرم من بعض الحقوق الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمدنية التي تطالب بها.

وذكر الأقليات هنا للتعريف بأهميتها في تغيير الخارطة السياسية للدول، والتأثير على مجريات الأحداث في العلاقات الدولية، حيث شهد التاريخ على الكثير من الحالات التي لعبت فيها الأقليات دورا حاسما في تقسيم أو التأثير في جيوبولتيكية الدول.

المطلب الثاني: تأثير الحدود في جيوسياسية الدولة

لطالما شكلت الحدود موضوعا أساسيا لما لها من أهمية وخطورة في الوقت نفسه في ميدان الجغرافيا السياسية، خاصة نظرا لدورها الأساسي في تحديد جغرافيا الدول لذا سنحاول توضيح معنى هذا المصطلح.

الحد الدولي هو الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة محددة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة، فالحدود السياسية هي التي تحدد انتهاء سيادة دولة ما وبداية سيادة دولة أخرى.[1]

قامت الدولة في أول عهدها في نواة (قلب) منعزلة تحيط بها مناطق غير مأهولة أو قليلة العمران، ثم توسعت النواة لتضم مناطق جديدة تعرف باسم التخوم*، أو مناطق الحدود، وهي بمثابة الأقاليم الحاجزة التي توفر الأمن للدولة من عدوان جيرانها.

ووصلت الدول أخيرا إلى مرحلة المعاهدات بغية إقرار حدود معينة على الأرض تحدد السيادة الإقليمية وتتميز بالثبات ولو بدرجة نسبية، إنها مرحلة تعيين الحدود أو ترسيم الحدود[2] وحدود الدول ليست برية فحسب بل لكل دولة حدود برية وبحرية وجوية.

ورغم تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت ومازالت تثير المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول.[3]

كما أنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية؛ ذلك أن الحدود البرية للدول هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتختلف فيها كتل الناس وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية بتوجيه الدولة، ولهذا أثارت الحدود البرية مشكلات كثيرة أبرزها في تعريفها: هل هي خط الحدود أم نطاق حدود التخوم؟[4]

---

[1]_ عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص40.

- **التخوم:** مناطق تتجاوز حدود الدول قد يمتد خلالها أمنها ومصالحها.

[2]_ **المرجع نفسه**، ص49.

[3]_ عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 1999، ص222.

[4]_**المرجع نفسه**، ص 222.

والمشكلة الثانية هي أن الحدود ليست على درجة واحدة من الثبات، فهناك حدود ثابتة لم تتغير منذ قرون مثل حدود البرتغال واسبانيا، وهناك حدود متغيرة مثل حدود البلقان، ويمكن أن تتبدل الحدود في ثلاث حالات:[1]

– أن تتنازل إحدى الدول عن بعض أجزائها لدولة أخرى مقابل امتياز تحصل عليه.

– ظهور حدود جديدة بعد نزاع مسلح، أو عند إلحاق بعض المقاطعات بدولة ما نتيجة الحرب المسلحة.

– ظهور حدود جديدة بعد تقسيم الوحدة السياسية: كالحدود الهندية–الباكستانية، حدود الدول المقسمة في كوريا، فيتنام وألمانيا سابقا.

وقد كان "فريدريك راتزل" F.Ratzel من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود في كتابه الجغرافيا السياسية 1895 ذكر "راتزل" عدة إيضاحات لهذه المشكلة فيقول: "أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق،[2] ويقول أيضا: "في مناطق الحدود يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي"، وفي مكان ثالث يؤكد أن نطاق الحدود هو المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدولة.[3]

يمكن إذن القول أن الحدود السياسية هي خطوط وهمية لا وجود لها في الواقع، لكنها وضعت من قبل الإنسان، لتحدد أراضي الدولة التي يحق لها ممارسة سلطتها وقوانينها عليها، ترسم هذه الحدود على الخرائط في شكل خطوط متصلة أو متقطعة، وتضم كافة الأنهار والمسطحات المائية وجزء من مياه البحار والمحيطات التي تطل عليها أراضي الدولة وتعرف باسم المياه الإقليمية، كما تحدد أيضا المجال الجوي التابع لهذه الدولة ولا يسمح بالتحليق فيه إلا بإذن منها، لكل رقعة محددة على الخريطة لها لغة وعملة رسمية، ودستور وحكومة خاص بها، كما يتفق أهلها في العادات والتقاليد والأعراف.

[1] _ عدنان السيد حسين، **المرجع السابق**، ص 50.

[2] *_Fridrik Ratzel , **ipid**, p538.*

[3] *_ **op cit**, p584.*

أولا: الحدود والتخوم

يرجع الفضل إلى خبير الحدود المعروف "اللورد كرزون" في التمييز بين الحدود الطبيعية وهي تلك المبنية على مظهر من المظاهر الطبيعية، وبين مجموعة "التخوم الطبيعية"، وهي تلك التي تدعيها الأمم حدودا طبيعية، بدافع الرغبة في التوسع أو تحت إلحاح عواطف قومية، ويقول اللورد كرزون: "إن محاولة تحقيق مثل هذه التخوم الطبيعية كانت المسؤولة عن الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ وذلك سنة 1908.[1] فالتخوم حسب اعتبارات الدول هي الفراغ الحيوي الذي يحق للدولة أن تمتلكه وتمارس سياستها عليه، باعتبار أن الدولة –حسب راتزل– هي كائن حيوي ينمو ويتطور مثل الإنسان، فالمساحة التي ترسمها الحدود غير كافية لتطور هذا الكائن حسب احتياجاته.

وقد رأى المحامي الفرنسي "ب . دي لابرادل" سنة 1928 أن الحدود والتخوم أمران مختلفان فهو في ذلك يتفق مع "راتزل" في أن الحدود لا يمكن فصلها عن إقليم الحدود والتخوم، ويرى أن التخوم قائمة كأمر واقع قبل الحدود، وأن لها صفاتها الخاصة السياسية والاقتصادية والقانونية، فالتخوم هذه هي بيئة انتقالية ويقسمها إلى ثلاثة أقسام:[2]

1/ المنطقة الحدية: territoire limitrophe وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

2/ نطاق الحدود: Frontières وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة التي تنتمي إليها.

3/ الجوار Le voisinage وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين، أما الجغرافي الفرنسي جاك آنسل "J.Ancel" فيقول: أن دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة في محتوى العلاقات الدولية، فهو يقول ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه، ويضيف: أنه لا توجد مشكلة حدود وتخوم بل المشكلة هي مشكلة أمم".[3] ويستند في ذلك إلى أمثلة من الشعوب البدائية مؤكدا على سبيل المثال أن

[1] _ عدنان صافي، **المرجع السابق**، ص224.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص 224.

[3] _ Ancel, J. "**Les Frontières; etude de géographic politique**" Recueil des Cours, pp. 207–97, 1936.

القبائل البادية ليس لها حدود، وأن السيادة على أرضها مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباط ذلك بالأرض نفسها.

ويستند في ذلك إلى أمثلة من الشعوب البدائية مؤكدا –على سبيل المثال– أن القبائل البدائية ليس لها حدود وأن السيادة على أرض ما مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباط ذلك بالأرض نفسها.[1]

ويضيف "أنسل" أن هناك نوعان من الحدود: الحدود الثابتة والحدود المتحركة ويعارض آراء "راتزل" التي تؤكد أن الحدود عضو من أعضاء الدولة يعكس قوة أو ضعف الدولة، ويؤكد أن الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين وهذا ما لا يختلف عنه "راتزل" في توصيف الحدود بأنها خط يفصل بين العضوين الخارجين لدولتين متجاورتين.

يمكن القول أنه من خلال ما تم ذكره أن الحد هو الخط الفاصل بين دولتين تم رسمها لظروف معينة، أما التخوم هي مناطق حدية تقع ما وراء الحدود قد تمتد لها مصالح الدول وتعبر عن أجزاء حيوية بالنسبة لهذه الدول.

برغم بعض الاختلافات إلا أن الاتفاق السائد بين الدارسين حتى الآن على التمييز بين الحدود أو التخوم أو الجوار التي تمثل نطاقا انتقاليا بين الدولتين المتجاورتين.

وتترك المناطق الحدية الفاصلة (التخوم) سابقا بين المجتمعات القبلية أو الدول القديمة، وهذه المناطق هي ما نعرفه حاليا باسم الشقة الحرام* No Man's Land التي تلجأ إليها الدول المتحاربة في كثير من الأحيان محاولة لتقليص فرصة الاحتكاك بين الدول –مثال ذلك الأرض منزوعة السلاح بين فيتنام الجنوبية والشمالية–، وفي الماضي أيضا كان يمكن إنشاء دويلة أو إمارة صغيرة كمنطقة حاجزة بين دولتين أو مجتمعين متحاربين وذلك من أجل تحقيق الحد الأدنى من الاحتكاك العسكري، ومن الأمثلة المشهورة على

[1] _ **المرجع السابق**، ص225.

ذلك سويسرا التي قامت كدولة حاجزة بين فرنسا وألمانيا وإمبراطورية النمسا في منطقة التخوم الصلبة الفاصلة.[1]

ثانيا: تصنيف الحدود

منذ القديم كان الإنسان يعمل على وضع حدود فاصلة تمثل حواجز تمنع تقدم الجماعات البشرية كما تقوم بوظيفة الحماية، وكانت الأسوار القديمة المبنية تستخدم كحدود تحمي الدول والإمبراطوريات، ومع تطور الزمن أصبح يعتمد على حدود اصطناعية بناء على عدة معطيات سيتم التطرق لها في هذا المطلب ، وقد اختلفت تقسيمات الحدود السياسية من مفكر إلى آخر وسنقوم بذكر أهمها:

كان "اللورد كرزون" 1907 أول من أشار إلى تصنيف الحدود طبيعي واصطناعي وقد تبعه في ذلك "فوست Fost" 1918 و "بوجز Bujez" اللذان أضافا الكثير من الدراسة التفصيلية لأنواع الحدود وصنوفها.[2]

نجد أيضا أن الكولونيل "هولديك Holdick" يؤكد على أن أهمية الحدود الإستراتيجية قوية التحصين وفي ذلك قال: "يجب أن تكون الحدود عوائق"، وهي إذا لم تكن كذلك جغرافيا وطبيعيا فيجب أن تكون قوية صناعيا بالقدر الذي تمكنه لنا الوسائل الحربية.

أما الجنرال "هاوسهوفر" فقد دعا إلى إنشاء ما أسماه "حدودا عسكرية" في صورة إطار خارجي يحيط بحدود الحضارة الألمانية من بعيد ليجنبها الغزو وضرب المدفعية، وقد تناول "هاوسهوفر" موضوع الحدود من زاوية الدولة، وصنفها بذلك صنوفا مختلفة: حدود الدفاع، حدود الهجوم، حدود النمو، حدود التدهور والتآكل.[3]

رغم الاختلافات في تصنيف الحدود، إلا أنه هناك ثلاثة أنواع سنتناولها في العناصر الآتية:

*هذه **الشقة الحرام** كانت عبارة عن أراضي مهجورة من السكان تتكون غالبا من بيئة صعبة مثل التلال أو المستنقعات أو الغابات أو الأحراش.

[1] _ عدنان صافي، **المرجع السابق**، ص227.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص233.

[3] _ **الحدود في الجغرافيا السياسية**، هنداوي، http://www.hindawi.org

1/ الحدود الطبيعية

تتبع الحدود الطبيعية خطوط السلاسل الجبلية أو خطوط تقسيم المياه النهرية ومياه البحيرات والمستنقعات كما تساهم مناطق الغابات والصحاري في تعيين الحدود الطبيعية.

_ الحدود الجبلية: نجد أطول حد جبلي بين تشيلي والأرجنتين تبعا لقمم جبال الأنديز، كما أن الحدود الفاصلة في ألاسكا وكندا في القارة الأمريكية هي حدود جبلية.

في قارة آسيا نجد الحدود الجبلية في أجزاء بين الصين والهند، وبين الصين وروسيا، وبين العراق وإيران.[1]

وتوجد الحدود الأوروبية بين إيطاليا وفرنسا تبعا لجبال الألب « Les Alpes » ، وبين فرنسا وإسبانيا تبعا لجبال البرانس، وتقوم الجبال بدور استراتيجي دفاعي، كما حمت هضاب التبت وجبال "الهمالايا" الهند من الغزوات الشمالية، كما أن للممرات الجبلية أهمية استراتيجية بالغة في السلم والحرب، كما هو الحال بالنسبة لممر "ديريل Dariel" الذي يصل بين السفوح الشمالية والغربية لجبال القوقاز.

أ/الحدود النهرية: يفصل نهر "الراين" بين الحدود الفرنسية والحدود السويسرية–الألمانية، وكذلك نهر الدانوب على الحدود البلغارية– الرومانية، ونهر "دالفا" على معظم الحدود اليوغسلافية–المجرية.[2]

وفي إفريقيا نهر "كغالي" بين ليبيريا وساحل العاج، ونهر النيل في بعض أجزائه بين السودان والكونغو، ونهر" السنغال" بين موريتانيا والسنغال، وفي القارة الأمريكية يساهم نهر "ريو غراند" بتحديد الحدود السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ونهر "غوابوره" (رافد من نهر االأمازون) بين البرازيل وبوليفيا.

وتعتبر الحدود المائية ذات قيمة دفاعية كبيرة رغم أنها فقدت قيمتها الدفاعية بفعل تطور التكنولوجيا إلا أنها تظل هذه الحدود مثالية طالما احتفظت بصفاتها الطبيعية كعائق أمام الغزو الخارجي[3]، فقد شكلت الأنهار الروسية دورا فعاليا كبيرا في الدفاع عن روسيا.

[1] _ عدنان السيد حسين، **المرجع السابق**، ص51.

[2] _ محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية**، الاسكندرية: منشأ المعارف، 1967، ص 104.

[3] _ عباس غالي الحديثي، **الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين**، ليبيا: دار الرواد، 2005، ص141.

كما أن للمستنقعات قيمة فعالة كحدود سياسية بين الدول، اكتسبت أهميتها نتيجة طبيعة أراضيها وصعوبة اجتيازها في عمليات القوات البرية كمستنقعات "تيراي" في شمال الهند التي ساعدت على استقلال النيبال، وحماية الهنود في السهول، ومستنقعات "بريبيت" بين بولندا والاتحاد السوفياتي، فقد أعاقت هذا الأخير التقدم في بولندا.[1]

ب/**الحدود الغابية:** وتوجد أقاليم الغابات في بعض السهول والمرتفعات البسيطة على حدود بعض الجمهوريات الإفريقية مثل الكونغو وغانا وغينيا والكاميرون، في السهول الواقعة بين كولومبيا وبيرو، وعلى الحدود الفرنسية– الإيطالية، والحدود الفرنسية– الإسبانية، ولم يعد لأقاليم الغابات دورا هاما في عصرنا الراهن كخطوط دفاعية فضلا عن معظم أقاليم الغابات التي تعتبر حدودا سياسية هي أقاليم جبلية أيضا.[2]

ج/ **الحدود الصحراوية:** لا تشكل الأقاليم الصحراوية حدودا سياسية بحد ذاتها نتيجة اتساع مساحتها، غير أن بعض الحدود ترسم عبر أراض صحراوية، وهذا ما قد يسبب خلافات سياسية، إقليمية ودولية خاصة إذا اكتشفت ثروات طبيعية على الحدود، وهذا النوع من الحدود نجده في شمال المملكة العربية السعودية مع الأردن وفي العراق مع الكويت، وفي الحدود الجنوبية الليبية التونسية، وحدود النيجر والتشاد والصومال.

2/ الحدود الاصطناعية

وهي حدود أنثغروفية تتماشى مع المناطق التي تفصل الشعوب والقوميات والجماعات البشرية المختلفة في خصائصها ومعتقداتها، ويختلف هذا النوع عن باقي الحدود كونه يرسم على أساس ثقافي أو بشري، كالحدود بين دول البلقان ودول وسط أوروبا، وبين جمهورية ايرلندا وايرلندا الشمالية، وفي حدود السلام بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة، وفي الحدود الهندية–الباكستانية[3]، ومع ذلك لا توجد حتى الآن خارطة سياسية للحدود الأنثغروفية.

إن وجود جماعة بشرية متجانسة قوميا ودينيا في منطقة موزعة بين دولتين مختلفتين يعرض أمن الحدود للتهديد الدائم، وقد ينسف إمكانات السلام؛ فالحد السياسي الذي يطلب منه الفصل بين وحدة سياسية وأخرى،

[1] _ وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص 76.

[2] _ عدنان السيد حسين، **المرجع السابق**، ص52.

[3] _ **المرجع نفسه**، ص 53.

لا يفضل بالضرورة بين أرض وأرض بقدر ما يفصل بين الشعوب في كل منهما، أي إذا لم يرسم الحد السياسي مراعاة للواقع البشري والتجانس بين الناس من كافة الوجوه يؤدي بالضرورة لأحد الاحتمالين التاليين الذي يتسبب كل منهما في حل مشكلة:[1]

الاحتمال الأول: هو أن الحد السياسي قد يعمل على إبعاد قطاع من الناس خارج الوحدة السياسية فيعيشون في الوحدة المجاورة ومشاعرهم وولاءهم ما وراء الحد السياسي.

الاحتمال الثاني: هو ضم قطاع من الناس في إطار الوحدة السياسية وهم غير متجانسين مع الكيان البشري فيها، فالمشاعر والولاء متعلق بالوطن في الوحدة السياسية المجاورة.[2]

نلاحظ هنا أنه في حالة ما تم رسم الحدود السياسية دون مراعاة للخصوصيات البشرية والثقافية لشعوب تلك المنطقة سيكون لا محالة سببا في نشوب نزاعات وصدامات بسبب الانتماء ومشاعر الولاء.

وأبرز أمثلة على الحدود التي سببت مشاكل سياسية واجتماعية، كالانفصال ومشكلة اللاجئين هي تلك التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى بين النمسا وإيطاليا وفصلت بين الجماعات التي تتكلم الألمانية في جنوب "التيرول"، وبعض خطوط جبال "البرانس" التي فصلت جماعات "الباسك" بين فرنسا واسبانيا.

3/ الحدود الوهمية

وتسمى الحدود الوهمية أو الحدود الفلكية أو الحدود الهندسية وتتبع خطوط الطول ودوائر العرض، وهي قائمة نتيجة معاهدات واتفاقيات دولية، وتعتبر أصلح الجهات الملائمة لمثل هذا النوع من الحدود هي تلك المناطق التي تقل فيها العناصر البشرية كالأراضي الصحراوية المكتشفة حديثا.

وقد تكون حدودا مستقيمة كما هي الحدود بين ولاية أريزونا الأمريكية والمكسيك، وبين كولومبيا والبيرو، وبين فلسطين ومصر (سيناء).

[1] _ وفاء كاظم الشمري، ص 79.

[2] _ محمد محمود الديب، **نظريات الإستراتيجية**، طرابلس: مجلة كلية التربية، 1973، ص43.

إن أغلب الحدود الفاصلة بين الدول الإفريقية هي حدود وهمية، وضعت في القرن 19، خصوصا بعد مؤتمر برلين*، وكذلك حدود الدول العربية التي رسمت بعد اتفاقية "سايكس–بيكو" سنة 1916، واتفاق "سان ريمو" 1920 بين عدد من الدول الاستعمارية مما ولد مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة، وعرض الأمن العربي الشامل للمخاطر[1] مثل حدود مصر والسودان (خط عرض25 شرقا) حدود مصر والسودان(22 شمالا حسب اتفاقية 1899، حدود أوغندا وتنزانيا، إضافة إلى حدود الولايات المتحدة مع كندا (تتبع خط عرض 49 درجة شمالا وهي أطول حدود فلكية في العالم ويبلغ طولها 1300 ميل).

والحدود التي تفصل بين الولايات الاسترالية بعضها عن بعض.

يمكن القول أن أفضل الحدود السياسية هي تلك التي تفصل الشعوب بعضها عن بعض فصلا تاما، وقلما نجد مثل هذه الحدود لأن الفصل بين الشعوب يعتبر في غاية الصعوبة نظرا لتداخل واختلاط الشعوب بعضها ببعض.

ثالثا: وظائف الحدود

تحظى الحدود بأهمية بالغة في علم الجغرافيا السياسية، كونها تتمتع بالكثير من الوظائف وتقوم بالعديد من الأدوار، وليست فقط مسألة تعيين سيادة الدول كما يهيئ للكثيرين، وإنما وظائف تبرز أهمية الحدود عبر الأزمنة ومن بين وظائفها ما يلي:

1/ الحماية والأمن

صحيح أن الحد السياسي هو الذي يعين سيادة الدولة من الناحية الجغرافية وهي الوظيفة الأولى للحدود السياسية، بتحديد المدى الجغرافي الذي تبسط عليه الدولة نفوذها برا وبحرا وجوا، لكن للحدود السياسية وظيفة أمن وحماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ فالحد السياسي يقف مانعا أمام العدوان الخارجي، وتقام عنده

* **مؤتمر برلين:** هو مؤتمر استعماري للدول الأوروبية العظمى سنة 1885 برئاسة "أوتو بسمارك" وبحضور الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وضع سياسة تقاسم إفريقيا بين الأوروبيين.

[1]_ ناجي علوش، **الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 139–141.

مختلف التحصينات ووسائل الدفاع ضد أي اعتداء، كما أنه يحدد مناطق نفوذ كل دولة فتتم مراقبة دخول وخروج الأفراد من وإلى الدولة.[1]

أصلا أنه في بداية ترسيم الحدود كان السبب الرئيسي خلف ذلك هو الحماية خاصة في الوقت الذي ساد فيه التناحر والحروب بين الإمبراطوريات القائمة آنذاك من أجل التوسع والانتشار.

ومع تطور التهديدات وتوسع مفهوم الأمن لم تعد الحرب وحدها ما تهدد الأمن الداخلي للدول، بل توسع دور الحدود ليشمل الحماية من كل الأخطار والتهديدات التي من شأنها زعزعة استقرار الدول، كالتهريب والإرهاب والمهاجرين غير الشرعيين والجريمة المنظمة بأنواعها، لذلك زاد الاهتمام بالحدود وتم توسيع نقاط المراقبة والتفتيش والحراسة على طول الحدود لحماية الدولة بوسائل تكنولوجية متطورة وعالية الدقة.

2/ حماية اقتصادية (الأمن الاقتصادي)

يتمثل الدور الرئيسي للحد السياسي في الجانب الاقتصادي هو ضمان استغلال ثروات الدولة دونما المساس بمصالح الدول المجاورة؛ فاستغلال موارد مشتركة بين دولتين أو أكثر سيدخلها في مشاحنات ومنازعات فيما بينها، مثل وجود حقول نفط مشتركة، أو النزاعات القائمة على المياه اليوم.

كما أن الحدود تضبط انتقال السلع والبضائع، والحركة التجارية داخل وخارج الدولة، كما تعمل على حماية السلع المحلية من المنافسة بمنع دخول السلع المضرة بالاقتصاد الوطني.

لذا فالحروب التي تحدث بين الدول ليست فقط لأسباب سياسية وإنما تكون على الموارد الاقتصادية أيضا كالحرب العراقية–الإيرانية.[2]

3/ ترقية العلاقات الجوارية والحضارية

يزداد مدى اختلاف المظاهر الحضارية على جانبي الحدود باختلاف مستويات الحياة الاقتصادية والحضارية بين الدولتين، ولكن الحدود مهما كانت طبيعتها تعد عوامل مؤثرة في تغير المظاهر، فوجود نقطة

[1] _ وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص81.

[2] _ عباس غالي الحديثي، **المرجع السابق**، ص141.

حدود بين دولتين ينشئ تناسقا في النقل والخدمات الأخرى الضرورية على الجانبين. وتعكس هذه المظاهر مستويات المعيشة والدخل في كل دولة وتتضح الفروق إذا كانت الأحوال الاقتصادية في الدولتين مختلفة، كما أن توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي إن وجد في منطقة الحدود يرتبط بوظيفة الحدود السياسية.[1]

كما تعتبر الحدود عنصرا من العناصر التي تسهم في نشوء المظاهر الحضارية عبر تشييد المباني وأنظمة الدفاع ووسائل النقل والاتصالات في منطقة الحدود على الجانبين.[2]

وتعد أهمية الحدود في كونها عامل فصل ووصل بنفس الوقت؛ فقد تكون الحدود عامل فصل إذا لم يكن هناك سكانا على الحدود بين الدولتين، فلا تزدهر التجارة والتبادل الاقتصادي بينهما، في حين تزدهر بين النرويج والدنمارك على الرغم من أن البحر يفصل بينهما أما إذا كانت الحدود آهلة بالسكان فالاتصال بين الدول المتجاورة يكون قويا ومتفاعلا لدرجة كبيرة، كالحدود بين فرنسا وبلجيكا.[3]

ونجد بعض الدول تلجأ لغلق الحدود فيما بينها فتجعل من المنطقة مجالا للتوتر ونشر التهديدات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بأنواعها وقد تؤدي إلى نزاعات وحروب مسلحة بسبب التجهيزات الحربية والعسكرية التي تقوم بها الدول المجاورة فتصبح الحدود غير آمنة وغير مستقرة.

[1] _ خليل حسين، **المرجع السابق**، ص239.

[2] _ *Prescott.J.R.V, **Geography of Frontiers and Boundaries**, London : Hutchinson University Libarary By CroomHelm London , 1978,*

[3] _ وفاء كاظم الشمري، **المرجع السابق**، ص82.

خلاصة الفصل الأول

طرأت الكثير من التغيرات على مفهوم الأمن من حيث الطبيعة ومستويات التهديد، وتحولت الأنظار نحو المفهوم الحديث الذي يعبر عنه بالأمن الإنساني بمستوياته المختلفة، لكن رغم هذا التغير لازال الأمن بمفهومه التقليدي (الأمن الصلب) يحافظ على صدارته في سلم سياسات الدول، وتحظى القوة العسكرية بأهمية كبرى كضرورة من ضرورات الدفاع والحفاظ على الأمن.

وبتغير مفهوم الأمن تطور مفاهيم الجيوسياسة، فالدولة التي كانت بالأمس وبسبب مكانتها الجيوسياسية آمنة أصبحت اليوم في مرمى التهديدات العابرة للقارات، فلم يعد كاف أي تقوم حدودك الطبيعية بضمان أمنك من العدو، بل أكثر من ذلك أصبح ذلك الموقع بمميزاته الجيوستراتيجية في حد ذاته مصدرا للتهديد.

وقد تلعب المقومات الجيوسياسية للدولة دورا كبيرا في تميزها، كما أنها في ذات الوقت سببا أكبر في جعلها دولة مستهدفة وتثير مطامع دول أخرى سواء داخل أو خارج محيطها ما أثر على أبعاد أمنها الشامل.

وتدرس الإستراتيجية الأمنية بناء على كل هذه الأبعاد لتصوغ خطة المحافظة على الأمن وضمان استقرار المدى الجيوسياسي للدول من خلال إجراءات تتبعها على المستويين الداخلي والخارجي بمصادقة السلطات العليا للبلاد وبتركيز على أهداف الدولة الجيوستراتيجية.

الفصل الثاني

الأمن القومي الجزائري والدوائر الجيوسياسية الأمنية

الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري والدوائر الجيوسياسية الأمنية

تعد الجزائر من الدول ذات الأهمية الجيوسياسية في شمال إفريقيا، المغرب العربي والمنطقة المتوسطية، حيث تحظى بمقومات إستراتيجية منحتها مكانة مهمة.

المبحث الأول: الجزائر في محيطها الجيوسياسي

تحظى الجزائر بمزايا جيوستراتيجية متعددة تجعلها من الدول التي تتربع على مساحة أمنية واسعة تبرز أهمية الدور الذي تلعبه في المنطقة.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية للجزائر

وهي المميزات التي تتمتع بها الجزائر دونما غيرها من الدول، والتي تتحكم غالبا في الحالة الأمنية للجزائر في محيطها الجيوسياسي.

أولا: الموقع والمساحة

ترجع أهمية الجزائر الجيوسياسية إلى تموقعها في شمال غرب القارة الإفريقية وتتميز بشساعة حدودها البرية، فتعد قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه وفي الوقت نفسه تمثل شبه زاوية متوغلة في إفريقيا.

الجزائر بمكانتها الإستراتجية تتعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي (بوابة إفريقيا)، حيث تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، وهو ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية، لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة. فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 منها عربية واثنان افريقية يحدها المغرب (1559 كم) وتونس (965 كم) وليبيا (982 كم) والنيجر (956 كم) ومالي (1376 كم) وموريتانيا (463 كم) والصحراء الغربية التي تحتلها المغرب (42 كم). وفي معظم الحالات، تم ترسيم الحدود من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية، وخصوصاً فرنسا. من الشرق تونس وليبيا مجتمعة ب 1893 كلم، بينما يحدها من الجهة الجنوبية: النيجر

ومالي مجتمعة ب 2332 كلم، من الجهة الغربية: المغرب الأقصى، الصحراء الغربية، موريتانيا مجتمعة ب 2081 كلم. [1]

خريطة رقم 1 تبرز مساحة الجزائر وحدودها الطبيعة[2]

ثانيا: الجغرافيا والمناخ

تتألف الجزائر من ثلاث مناطق جغرافية أساسية، ولكل منها مناخها الخاص. في الشمال، يهيمن مناخ البحر الأبيض المتوسط على السهول الساحلية الخصبة التي تمتد حتى جبال الأطلس. وفي الجهة الأخرى

[1] _ دحدوح الطاهر، "الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 16، ص 61.

[2] _ خريطة رقم 01 https://www.pinterest.com/

من جبال الأطلس، تشكّل الهضاب العليا منطقة مناخية شبه قاحلة. ويتألف الجزء الأكبر من مساحة البلاد (حوالي 80% من مساحتها) من الصحراء الكبرى[1].

لساحل البحر الأبيض المتوسط في الشمال طبيعة صخرية، يتخلله بعض الشواطئ الرملية. يتشكل العديد من الخلجان حيث تتلاقى الجبال بالبحر. اجتذبت هذه الخلجان قديماً الكثير من جيوش المحتلين، مثل قرطاجة وروما، والأتراك فيما بعد، نظراً إلى إمكانية الاستفادة منها كموانئ طبيعية للتجار والأساطيل الحربية. وسرعان ما اكتشف غيرهم من الغزاة أهمية السهول الساحلية للإنتاج الزراعي. فبالنسبة إلى الرومان، جعلت زراعة القمح في هذه المناطق الخصبة من الجزائر مصدر خبز الإمبراطورية. في عهد الاستعمار الفرنسي، أصبحت البلاد منتجاً أساسياً للنبيذ والفاكهة، كالبرتقال.[2]

ومثلما كان حوض البحر المتوسط مركزًا للتجارة العالمية ومنارة حضارية وثقافية وفكرية تواصلية ببُعدها الإنساني، كان أيضًا مسرحًا لصراعات وحروب بين القوى الكبرى الساعية لمدّ نفوذها والسيطرة على ممرّاته، فالأهمية الإستراتيجية التي تميَّز بها منذ فجر التاريخ، جعلت من مضائقه (جبل طارق والبوسفور والدردنيل) حلبة صراع بين الدول والأمم.[3]

عرفَ المتوسط ميلاد الحضارات التي شكّلت قلب العالم، وعلى مرِّ العصور كان شاهدًا على كثير من التشابكات والتحوّلات وكذلك الصراعات، حيث شهدت ممرّاته ومياهه وقائع كبرى بين أعتى الجيوش، نذكر منها حرب أثينا على أسبرتا.

ولا تزال أهمية المتوسط الإستراتيجية قائمة رغم تطور وسائل النقل وازدهار أرجاء العالم البعيدة مثل الأمريكيتين وآسيا وأستراليا، فأكثر من 30% من السفن الموجودة في بحار العالم تُبحر في حوض المتوسط و40% من حاملات النفط تمر عبره، بسبب جواره لمنطقة الشرق الأوسط التي تُصدر أكثر من 70% من النفط والغاز العالمي[4].

وارتبط الأمن الجزائري منذ عصور بالمتوسط، نظرا لأنه الوجهة الأولى لتصدير التهديدات للدولة الجزائرية، ، كل دولة حاولت استعمار الجزائر كانت تأتي من وراء البحر المتوسط كالرومان، البيزنطيين، الإسبان والبرتغال، والفرنسيين، فلا يمكن التحدث عن أمن الجزائر دونما التحدث عن البعد الجيوسياسي للبحر الأبيض المتوسط.

---

[1] _ **الجغرافيا في الجزائر**، http://www.chronocleFanack.coom/wp-content

[2] _ **المرجع نفسه.**

[3] _ أنيس العرقوبي، "**البحر المتوسط: التاريخ والحضارة وصراعات الماضي والحاضر**" http://www.noonpost.com

[4] _ "**البحر المتوسط: قصة الحضارة** "، http://www.aljazeera.net

ثالثا: الموارد الطبيعية

المحروقات هي المورد الطبيعي الرئيسي في الجزائر : **النفط**، والأهم، **الغاز الطبيعي:** الجزائر منتج رئيسي للغاز في السوق العالمية. احتياطات النفط 1% من الاحتياط العالمي المؤكد. وفي الوقت الراهن، تحتل الجزائر المركز 11 بين البلدان المصدرة للنفط في العالم، ولمعالجة النفط الخام، طورت البلاد قدرة كبيرة على تكرير النفط وإنتاج البتروكيمياويات، تستهلك السوق المحلية المتنامية في الوقت الراهن معظم منتجات النفط، مما يقلل من أهمية الصناعة النفطية كمصدر للإيرادات الخارجية.

مع نسبة 2,2% من احتياطات الغاز المؤكدة، تحتل الجزائر مرتبة أقل من الدول الرئيسية المنتجة للغاز، مثل روسيا وإيران وقطر. لكن إنتاج الجزائر من الغاز هو 2,4% من الإنتاج العالمي. إلا أن الاستهلاك المحلي للفرد الواحد أقل مما هو عليه في البلدان الأخرى المنتجة للغاز، الأمر الذي يترك حصة كبيرة نسبياً للتصدير.[1]

تقع حقول نفط وغاز رئيسية في الجزء الشمالي من الصحراء. بدأ إنتاج النفط عام 1956 في منطقة "حاسي مسعود" الصحراوية. وبعد بضع سنوات، تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي قرب "حاسي الرمل"، كما أظهر التنقيب في مناطق أبعد جنوباً وجود احتياطات كبيرة أخرى من احتياطات النفط والغاز في منطقتي عين صالح وعين أمناس.

كما يوجد هنالك أيضاً احتياطات وافرة من خام الحديد (أساس صناعة الفولاذ في الجزائر)، والمعادن الثمينة مثل الذهب، والألماس. معظم هذه المعادن النادرة تتواجد في الصحراء وعلى سبيل المثال مشروع منجم "غار جبيلات" الذي تقدر احتياطاته من الحديد الخام ب 4,5 مليار طن، ولكن لا يمكن استغلال واستخراج إلا 1,7 مليار طن، وفقا لمعايير الأمن المتبعة لتجنب انهيار المنجم، كما تملك بلادنا احتياطي يبلغ حوالي 100 مليون طن في الحقل المنجمي التاريخي ب "الونزة وبوخضرة" في ولاية تبسة أقصى الشرق، منها 77 مليون طن يمكن استخراجها، والتي تكفي لتغطية وتلبية احتياجات مركب الحجار لحوالي 50 سنة، ولكن يجب التنويه إلى أن الاحتياطي الهائل لمنجم غار جبيلات يقدر ب 17 مرة اجمالي ما يحوزه الحقل المنجمي الونزة وبوخضرة.[2].

[1] _ الجغرافيا في الجزائر،**المرجع نفسه**.

[2] _ أسعد مولود، "الجزائر بلد الحديد والفوسفات ويجب التركيز عليها"، مقال منشور في: **جريدة الرائد**، 17 جويلية 2022، https://www.elraed.dz

لكن يبقى مشكل ندرة المياه في الصحراء يأرق الدولة، فعمدت إلى إيجاد حلول أخرى غير مستدامة حيث قامت بتزويد مدينة "تمنراست" الصحراوية بالماء الصالح للشرب من واحات أخرى ممتدة شمالي المدينة بواسطة خط أنابيب طويل.

أما في الشمال حيث ترتفع الكثافة السكانية تقوم الحكومة بمحاولات لتحسين الوضع من خلال تشييد أو إعادة بناء السدود لتشكيل أحواض مائية والخيار البديل والأعلى تكلفة هو إنتاج المياه الصالحة للشرب من خلال تحلية ماء البحر، فخلال العقد الأخير، تم الاستثمار بشكل كبير في تطوير محطات تحلية المياه وتم التخطيط لإنشاء حوالي 15 منشأة أخرى، حاليا تم إنجاز نصفها تقريباً. وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف والصعوبات التقنية، فإن هذا البرنامج، الذي تشارك فيه شركات بناء أجنبية مختصة، ذو أهمية إستراتيجية كي تتابعه الدولة.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية للجزائر

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، وأقوى اقتصاد قومي في شمال إفريقيا، قبل مصر. وينبع غنى الجزائر من احتياطياتها الضخمة من النفط، وفيها يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي 4500 دولار، ونسبة النمو الاقتصادي خمسة المائة، واحتياطياتها من العملة الصعبة 144 مليار دولار، في الوقت الذي تقل ديونها الخارجية عن أربعة مليارات، أي أقل من عشر الديون الفرنسية الرسمية. ويوجد في السوق الداخلية الجزائرية 36 مليون شخص أكثر من نصفهم تحت سن الخامسة والعشرين.[1]

جدول 1: إحصائيات بالأرقام للاقتصاد الجزائري

إحصائيات	
السكان	46.7 مليون نسمة سنة 2023[2] ن.م ذكور 49.4 إناث
ن.م.إ	• 195 بليون دولار (الاسمي، تقديرات 2022[3]
ترتيب	• رقم 3 إفريقيا 2023[4]

[1] _ مارتينا تسيمرمان ومنى صالح، **الجزائر: إمكانيات اقتصادية ضخمة تقابلها تحديات كثيرة،**

[2] _ **البنك الدولي،** https://www.undp.org/ar/arab-states/publications

[3] _ World Economic Outlook Database, October 2019 ."*IMF.org* .**International Monetary Fund .** Retrieved 3 November2019 .

[4] _ **صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/Search**

ن.م.إ	• رقم 56 عالميا 2023
نمو ن.م.إ	• 1.4% (2018)[1] 1.3% (2017) • 4.1 سنة 2023
ن.م.إ للفرد	* 4480 دولار أمريكي سنة 2023 عام 2022: الناتج الداخلي **الإجمالي**: 195.0 مليار دولار الناتج الداخلي الفردي: 4299.9 دولارا
ن.م.إ للفرد	عام 2023: الناتج الداخلي **الإجمالي**: 224.1 مليار دولار الناتج الداخلي الفردي: 5074.7 دولارا
التضخم (CPI)	3.2 سنة 2022
السكان تحت خط الفقر	• 5.5% (2011)[2] • 29.2%أقل من 5.50/دولار/يومياً (2011[3])
معامل جيني	27.6منخفض[4](2011)
القوة العاملة	• ▲ 12.316.707 (2019)[5] • 36.9%▼معدل البطالة (2017)[8]
القوة العاملة حسب المهنة	• الزراعة10.8% : • الصناعة30.9% : • الخدمات58.4% : • تقديرات 2011[6]

[1] _ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية.

[2] _ Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population - (Algeria ." *data.worldbank.org* .**World Bank .**Retrieved 3 November2019

[3] _ Poverty headcount ratio at $5.50 a day (2011 PPP) (% of population - (Algeria ." *data.worldbank.org* .**World Bank** .Retrieved 3 November2019

[4] _ GINI index (World Bank estimate ."(*data.worldbank.org* .**World Bank** .Retrieved 23 April 2019

[5] _ Labor force, total - Algeria ."*data.worldbank.org* .**World Bank** .Retrieved 3 November2019

[6] _ **The World Factbook ."***CIA.gov* .Central Intelligence Agency.

البطالة 12.5% سنة 2023[1]

الصناعات الرئيسية النفط، الغاز الطبيعي، صناعات الإضاءة، التعدين، الإلكترونيات، البتروكيماويات، معالجة الأغذية

***مؤشرات عام 2016**

- الناتج الداخلي الخام: 669 مليار دولار.[2]
- الدخل العام لكل فرد: 18000 دولار سنويا.
- معدل النمو: 5.7% نسبة المشاركة فيه: قطاع التعمير 7.1%، المحروقات 5.8%، الخدمات 5.6%، مؤشر الزراعة 5.9%
- التضخم: 2% ضعيف نسبيا لتنافسية المستوردين الخواص.
- البطالة: 8.3%
- احتياط بالعملة الصعبة: 400 مليار دولار.
- ديون خارجية: 0
- الصادرات: 389.6 م دولار
- قيمة الواردات: 32.4 م د
- الإنتاج النفطي: 98 م د
- الإنتاج الغازي: 250 م د

إستثمارات خارجية في البلد: 72.7 مليار دولار. [3]

أولا: الطاقة

إذا تحدثنا عن الجزائر فسنشير مباشرة إلى الموارد الطاقوية التي تتمتع بها التي على رأسها:

1/ النفط والغاز الطبيعي

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيّل، ثروة البلاد الرئيسية، مداخيل صادرتها بالعملة الصعبة حيث يشكل 60% من المداخيل في مجال الاقتصاد، والنفط الجزائري يتميز بأنه خفيف، بكمية أقل من الكبريت، مطلوب بشدة في السوق العالمية. إنتاج النفط الخام، مركزا في حاسي مسعود، جنوب قسنطينة، في منطقة

[1] _ **البنك الدولي.**

[2] _ **صندوق النقد الدولي.**

[3] _ اقتصاد الجزائر، **مجلة المعرفة**، http://www.mareefa.org

تسمى زارزايتين، قرب الحدود الليبية و تم اكتشاف حقول جديدة قرب تندوف وبشار في كل من أدرار وتمنراست.

رغم وجود أكثر من 50 حقل بترول، الذروة التي كانت 2.2 مليون برميل في 1986 انخفضت ل700 ألف في 1990 بسبب الحرب الأهلية التي مرت على البلاد، وحسب OPEC أو مجموعة الدول المصدرة للنفط، خفضت الحكومة سقف الإنتاج لإطالة عمر الحقول، ومثلت قدرة الجزائر في تكرار البترول 975 ألف برميل يوميا وبلغ الإنتاج سنة 2017 قرابة 2.1 مليون برميل. [1]

قدرت مدة نفاذ المحصول الغازي في 1992، ب60 سنة. (نفاذ في 2050) لكن بعد ما تم اكتشاف المزيد من الحقول وآخرها حقل تمنراست صار الاحتياطي يكفي لأكثر من 150 سنة أخرى هذا الاحتياطي الذي يبلغ 90.000 مليار م مكعب، أهم قيمة من النفط حاليا، مع سياسة التمييع. في حاسي الرمل، جنوب الجزائر الذي يعد أكبر حقل.

كل محطات تمييع الغاز مملوكة لسوناطراك، التي شجعت باتفاقيات مع أوروبا تمديد أنابيب الغاز عبر البحر المتوسط لإيطاليا وإسبانيا. بعد محاولة الحكومة رفع سعر الغاز، بحجة عدم أخذ السعر الحقيقي، قررت الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط في مجال الغاز، لتدخل الأسواق الحرة. هذه النظرة الواقعية سمحت بالشراكة مع البريطانية للغاز، "أنغاز" الإسبانية، "ديستريغاز" البلجيكية، "بانهاندل" الأمريكية.[2]

زيادة صادرات البترول أو الغاز المكرر، أحد أولويات الحكومة، في سياسة التنويع وساعدها أيضا زيادة الطلب الداخلي عليها، من المنازل ووسائل النقل، فتحت سوناطراك حقلا قديما في "أرزيو" لموافقة الطلب.

العامل الاقتصادي مهم جدا في تحديد قدرة الدول الجيوسياسية، وتوفر الميزة المحروقات لدى أي دولة تعطيها ورقة رابحة للعب دور جيوسياسي–استراتجي في المنطقة، بالضبط كما هو الحال مع الجزائر، اعتماد نسبة كبيرة من دول أوروبا على المنتوج الجزائري للطاقة أعطاها مكانة محورية في شمال إفريقيا ورسم تحولا ملحوظا للدور الجزائري في القضايا المهمة على المستويين الإفريقي والدولي.

2. الزراعة

الزراعة في الجزائر قطاع إستراتيجي في الاقتصاد الوطني، ولا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، وحصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي

[1] _ **المرجع نفسه.**

[2] _ **"اقتصاد الجزائر: تفاصيل ارشادات ونصائح"** http://www.mareefa.org

الإجمالي هو 18.1 ٪، وقدرت المناطق المروية ب4.197.835 هكتار عام 2015، والإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية. مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى.ومنها:

- **ملكية الأرض**

شكل الرئيس "هواري بومدين" "القرى الاشتراكية" مغيرا الملكية الفردية للأرض؛ كان على الفلاحين تقبل الأمر، قروض من الدولة، بذور، و معدات فلاحية للانضمام للعملية، بعد سنة 1974 وإدامة لهذا النهج، 50 هكتار ل60 ألف قروي، داخل 6000 قرية. كانت النتائج الأولية مشجعة، و كان طموح بومدين، 1700 قرية نزيلة ل 140 ألف فلاح.[1]

مع موت الرئيس، انقطع الدعم عن هذه القرى وكانت خسائر الميزانية والإنفاق الكبير عليها كبيرين والإنتاجية الضعيفة أكلت فوائدها، فقررت حكومة الشاذلي التركيز على البنى التحتية، السدود ومنشآت السقي.

أهم الأحداث، تخلص الدولة من هذه القرى لصالح الملكية الفردية بين 1980-1984، تم إعطاء 700 ألف هكتار للفلاحين الخواص، أي بزيادة 5 ملايين هكتار للقطاع الخاص، وتم تحرير السوق وتوجيهها نحو زيادة المنتوجية، ثم صار بعدها لكل فلاح 80 هكتار وملكيته على أرضه الجديدة أصبحت حرة، وكانت هذه سياسة موفقة، وزادت الإنتاجية خلال 1988 كثيرا، نلاحظ تأثيرها ليومنا هذا، لأنها أعطت نوعا من الدفع للاقتصاد الوطني من خلال القطاع الفلاحي. [2]

كانت نية الدولة أيضا، الاستعداد لحياة بعد النفط، في مخطط 1985-1989 ميزانية الزراعة ارتفعت، خاصة قطاع المياه، من 10% خلال 1985 إلى 24.5٪ في 1990، معلنة نية الزيادة، 50 ألف هكتار مسقي كل عام.

رغم كون الجزائر في 1993 مستوردا للغذاء (35% في 1989، 3.1 مليار دولار) عملت الدولة لتوفير منتجات غذائية رخيصة الثمن، بدعم الأسعار الغذائية أسهل طريقة، أسعار الخبز، الأرز، زيت الطهي، الحليب و السكر، كان التلاعب في هذا القطاع مشجعا لفتح الاستيراد للقطاع الخاص وتم خلالها أيضا فتح الصادرات للقطاع الفلاحي، فشجعت الدولة الفلاحين على طلب التموين من أي موزع. ففي سنة 1991 صدر قانون فكك سيطرة البلدية على توزيع الأراضي بفتح المزاد على الأراضي.

[1] _ **المرجع نفسه.**

[2] _ **اقتصاد الجزائر**، http://www.kachaf.com

وقد بلغت فاتورة استيراد المنتجات الغذائية في الجزائر، 1.93 مليار دولار، خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، مقابل 1.92 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مسجلة استقرارا نسبيا (+0.6%) بعد أن تراجعت ب 3.5% خلال الشهرين الأولين من السنة الجارية، حسبما علمته وأج من المديرية العامة للجمارك الجزائرية.[1]

والتحدث هنا عن الجانب الزراعي وقدرة الدولة الجزائرية في تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعبها مهم جدا؛ لأن عجز الدول عن إطعام شعوبها يعمل بشكل مباشر على تهديد أمنها الغذائي–فيما ذكرناه سابقا من تغير مفهوم الأمن–، فلم يعد كافيا فقط أن تحظى بترسانة عسكرية وجيش قوي حتى تواجه الأخطار المحدقة بك، وتحقق الأمن الشامل.

4. الثروة الغابية

تحتل الجزائر حاليا المرتبة الثالثة في تصدير خشب الفلين بعد إسبانيا والبرتغال حيث بلغ الإنتاج الإجمالي 600.000 طن، إضافة لهذا فالجزائر تعتبر مصدر مهم لشجر الصنوبر في العالم.

5. الثروة السمكية

رغم شريطها الساحلي المتوسطي الذي يبلغ طوله حوالي 1644 كم، بقيت صناعة الصيد متخلفة، معتمدة على المجهود الفردي، بدل المعايير الوطنية، واقتصر دور الحكومة على دعمه من خلال مجهودات بسيطة حتى دخول الألفية الجديدة وبدء التركيز على الثروة السمكية في الإنتاج كمصدر غذائي مهم لا تنقص أهميته عن الإنتاج الفلاحي، وسعت الدولة من خلال ذلك إلى إيجاد حلول تهدف من خلالها دعم هذا المجال، لما يحتله من أهمية اقتصادية من جهة وتوفيره لمناصب شغل مهمة من جهة أخرى.

حيث في تصريحات وزارية قريبة، "أن الإنتاج الوطني من الثروة السمكية قد بلغ خلال سنة 2023العام الماضي ما يقارب 112 ألف طن، مرتفعا بنسبة 2% مقارنة بنفس الفترة من العام الذي يسبقه 2022."

حيث أعلن وزير الصيد البحري "أحمد بداني"، خلال اللقاء التقييمي لحصيلة نشاطات القطاع لسنة 2023 أن هذا الإنتاج الذي أحصي مؤخرا لا يشمل ثروة الصيد البحري فقط بل كذلك تربية المائيات والأسماك وكذا صيد التونة الحمراء[2].

[1] _ **استيراد ما يقارب 2 مليار دولار من الموارد الغذائية خلال الثلاثي الأول 2020**، http://www.aps.dz/economie

[2] _ أمينة داودي، "بداني الإنتاج الوطني من الثروة السمكية بلغ 120 ألف طن"، **جريدة النهار**، نشر في ديسمبر 2023، https://www.ennaharonline.com

ولأن متوسط إنتاج الثروة السمكية الناتجة من الصيد البحري استقر عند 100 ألف طن منذ ثلاثة عقود حسب تصريحه، بينما هناك تزايد في عدد السكان، استوجب إحداث توازن لبلوغ 200 ألف طن على الأقل بمساعدة القطاع من خلال تربية المائيات في حضانات اصطناعية.

وأوضح الوزير، أن القطاع يعمل على رفع الإنتاج خلال سنة 2024 مع التركيز على تربية المائيات لإحداث توازن في الثروة السمكية التي تعرف تناقصا على مستوى البحر الأبيض المتوسط مؤخرا، حيث يطمح هذا القطاع إلى بلوغ 15 ألف طن من السمك الناتج من تربية المائيات مقابل 120 ألف طن من الصيد البحري لتغطية متطلبات السوق الجزائري من السمك.

6. احتياطي العملات الصعبة والدين الخارجي

احتياطي النقد الأجنبي بالجزائر ل جويلية 2009 حتى جويلية 2019 المصدر: صندوق النقد الدولي[1]

الدين الخارجي للجزائر من جانفي 2007 – جانفي 2019 المصدر: صندوق النقد الدولي[2]

في مشروع موازنة 2020 المعروض على البرلمان الجزائري في 12 سبتمبر 2019، الوزير الأول "نور الدين بدوي" يعلن أن الجزائر ستلجأ لاقتراض 17 مليار دولار من المؤسسات المالية الدولية. وكشف أن العجز التجاري في النصف الأول من 2019 كان 3.18 مليار دولار مقارنة بنحو 2.82 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي 2018.[3]

وهو يعني أن الدين الخارجي في النصف الأول من 2019 قد تجاوز أعلى مستوى سنوي كانت البلاد قد بلغته، وهو 6 مليار دولار، في أعقاب العشرية السوداء، كما أنه يلمّح إلى أن معدل الاقتراض سيتزايد عاماً بعد عام.[4]

---

[1] _"**Algeria Foreign Exchange Reserve**، صندوق النقد الدولي، https://tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves

[2] _**Algeria _Total External Debt**". بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/

[3] _ ربيعة خريس، "**العودة للاقتراض الخارجي والضريبة على الثروة... هل تتجاوز الجزائر الأزمة؟**". رأي اليوم، https://www.raialyoum.com/

[4] _ الدين الخارجي للجزائر من جانفي 2007 – جانفي 2019 المصدر: **صندوق النقد الدولي**، https://tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves

إضافة إلى ذلك تراجعت الاحتياطات المالية من العملة الصعبة بوتيرة متسارعة جدا لتبلغ في نهاية شهر جوان من سنة 2019 إلى أقل من 70 مليار دولار، وفقدت حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي نحو 8 مليارات خلال أربعة أشهر فقط.[1]

ويحذر خبراء اقتصاد جزائريون من العواقب الوخيمة التي ستنجر وراء اللجوء إلى الدين الخارجي الذي بلغت قيمته 3,85 مليار دولار نهاية 2018، بسبب ارتفاع الدين الداخلي بسبب لجوء الحكومة تحت إشراف الوزير الأول "أويحيى" في خريف 2017 إلى التمويل غير التقليدي (طبع العملة المحلية) لتمويل الاقتصاد وتغطية العجز.[2]

وتم طبع حوالي 6,556 مليار دينار أي ما يعادل 56 مليار دولار منذ نوفمبر 2017، ضخ منها 3 آلاف و114 مليار دينار 27 مليار دولار في الاقتصاد الجزائري، و25 مليار دولار الباقية طبعت ولم يتم استعمالها بعد، وفق وزارة المالية.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية الخارجية

وقعت الجزائر عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر. عرفت الجزائر مؤخرا توجه عدة من الدول المتوسطية نحوها، حيث فتح السوق هو من شجعها، حين فتحت الدولة قطاعات حيوية، منها قطاع الكهرباء والغاز، الجزائر حاليا في أول قائمة المستثمرين الأوربيين وأرباب العمل الأجانب، وفي عدة مجالات كالاتصالات والسياحة، النقل والصناعة. من 31 مشروع أجنبي سنة 2003 إلى 1893 سنة 2016. [3]

1/ العلاقات التجارية

تسعى الجزائر لخلق مناخ استثماري (اقتصاد السوق) معوّضة غيابها قبلا، فقامت مثلا بسن قانون المحروقات في 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقوية جديدة، كما هي ساعية لجلب نظر أوروبا واتحادها. هذه الوجهة، تسمح لها بتصدير صناعتها بدون رسوم جمركية، كما تخفض تدريجيا رسومها على الواردات. وقعت الجزائر على معاهدات بطرفين، مع 20 دولة، أوروبية، الصين، مصر، ماليزيا، واليمن. اتفقت أيضا مع الولايات المتحدة، في مخطط استثمار، جويلية 2001، وهو حاليا في نقاش.

[1] _ Tarek El-Tablawy and Salah Slimani," .**OPEC's Debt Recluse Could Test Taboo on Borrowing From Abroad.**

[2] _ اقتصاد الجزائر، **المرجع السابق.**

[3] _ **المرجع نفسه .**

رغم علاقاتها الخاصة مع فرنسا، كأي دولة مستقلة، أرادت الجزائر خلق مناخ دولي حولها، بعلاقات مع العالم الثالث، ودول شرق أوروبا مع تخلف الوحدة المغاربية، وغياب سياسة تفعيل التجارة العربية، لم يتعدى الميزان التجاري بين الجزائر وباقي البلدان العربية 2%.

2. الواردات

عام 2013، كانت واردات الجزائر 33.3 مليار دولار. أهمها، سلع الإنتاج 5 مليار دولار، الغذاء ب4.7 مليار دولار، المواد شبه جاهزة 2.4 مليار دولار، مواد استهلاكية 2.2 مليار دولار، أهم الموزعين كانت فرنسا 32.9%، إيطاليا 10.2%، إسبانيا وألمانيا.

افتتحت مؤخرا في العاصمة متاجر عالمية ضخمة، منافسة القطاع الخاص بشدة، (Carrefour مثلا).

وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك الجزائرية أنه في سنة 2019 تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا وقدرت ب 58.14% من الحجم الإجمالي للمبادلات، فإن المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45.22 مليار دولار خلال سنة 2018، أي بانخفاض يقدر ب 13 %.[1]

وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69% من الصادرات الجزائرية و53.40% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

وتأتي البلدان الأسيوية في المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92% من القيمة الإجمالية لتبلغ 18.60 مليار دولار مقابل 19.06 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب 2.44%.

3. الصادرات

قدرت صادرات الجزائر عام 2015 ب206 مليار دولار، مكونة 38% من الدخل القومي ومثلت المحروقات دوما 60% من الصادرات. أهم المشترين إيطاليا 18.9%، ثم أمريكا التي تفوقت على فرنسا 17.9% .

أهم الصادرات حسب التسلسل خارج المحروقات: الحديد ومنتجاته، الفوسفات، الفواكه والخضر (أولى عالميا في إنتاج البازلاء) ثم خام الحديد وقطع غيار السيارات وبعض الماكينات.

[1] _ احصائيات وحصائل، **وزارة التجارة وترقية الصادرات**، الجزائر http://www.commerce.gov.dz

المطلب الثالث: علاقة الجزائر بدول الجوار

تتأثر الجزائر بتفاعلاتها الراهنة في محيطها الإقليمي خاصة في منطقتين رئيسيتين، الدائرة الليبية والساحل الإفريقي، فأولوية الجزائر دائما كانت الحرص على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كافة دول العالم[1]، بالتركيز على دور الجوار الواقعة على حدودها.

واستيطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يقود إلى تلمس مدى توظيف نظرية الدور Role Approach كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.[2]

وبذلك ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية.[3]

ويعرف **الدور** بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، وأنه أحد مكونات السياسة الخارجية أيضا، ويتحدد من خلال الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، كما يعرف، ومن هذا المنطلق ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة.[4]

أولا: دور الجزائر في الأزمة الليبية

تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا التي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة لليبيا، كما احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية في 10 و11 مارس 2015.

فمنذ بداية الصراع سعت المواقف الجزائرية إلى احتواء مناطق جوارها وتأمين عدم انتقال الصراع داخل أراضيها، لذلك استكملت مسار دعم حكومة الوفاق، الانفتاح الجزائري الإيجابي على تركيا الذي عزز تنامي

---

[1] _ **شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي**، الشروق http://www.shorouk.news.com .

[2] _ قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.article4751

[3] _ *Mahdi Taj, **Introduction a la Géopolitique**, université virtuelle de Tunis, 2008, p7.*

[4] _ قوي بوحنية، **المرجع نفسه**.

الدور الاقتصادي التركي إلى مستويات قياسية، وأصبحت فيما بعد من أكثر الدول المستثمرة والشركاء المهمين في الجزائر، والجزائر أصبحت الشريك التجاري الرئيسي لتركيا في إفريقيا.

نشطت الدبلوماسية التركية في دول الجوار الجغرافي لليبيا، بهدف توضيح طبيعة الدور التركي وملامحه في ليبيا. وأجرى وزير الخارجية، "مولود تشاويش أوغلو"، زيارة إلى الجزائر في 9 أكتوبر 2019، والتقى خلالها نظيره الجزائري، واتفقا على الدعوة للحل السياسي للأزمة الليبية.[1] لكنّ الجزائر عادت لتؤكد على دورها الخاص في ليبيا، بعد تنامي الحديث عن إرسال قوات عسكرية تركية إليها، حيث عقد مجلس الأمن الوطني الجزائري اجتماعًا في ديسمبر 2019، قرّر فيه اتخاذ إجراءات أمنية "احترازية" لحماية الحدود المشتركة مع ليبيا، وتنشيط دور الجزائر في ما يتعلّق بملفَي ليبيا ومالي.[2]

على مستوى الممارسات، وعلى عكس سياسة الرئيس السابق "بوتفليقة"، شهدت سياسة الرئيس "تبون" العديد من مظاهر التغيير، فقد أظهر اتجاها واضحا لتبنى نهج تشاركي في عملية صياغة سياسته الخارجية، وظهرت مؤشرات على تغير في أدوات السياسة الخارجية حيث تضمنت مسودة التعديلات الدستورية تعديلا يسمح للرئيس بتوجيه القوات الجزائرية إلى الخارج في عمليات لحفظ السلام تحت إشراف أممي بشرط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، وأصبحت الجزائر على وعى تام بأهمية تفاعلها مع قضايا الجوار المباشر وشهدت الفترة الأخيرة مستوى مرتفعا من التفاعلات مع محيطها الخارجي[3].

احتل الملف الليبي صدارة قائمة أوليات الرئيس "تبون" منذ مجيئه للسلطة، تمثلت محصلة شبكة العلاقات الجزائرية بمختلف القوى الناشطة على الساحة الليبية في بناء «توازن جديد» يقوم في شقه السياسي على استمرار دعم حكومة الوفاق في طرابلس، لكن مع إنهاء القطيعة مع قوى شرق ليبيا. ويقوم في شقه العسكري على الامتناع عن تقديم الدعم العسكري المباشر لميليشيات غرب ليبيا، مع غض الطرف عما تقوم به تركيا ودول أخرى في هذا المجال لخلق توازن ميداني مع الجيش الوطني الليبي والاكتفاء بالتصريحات المتكررة عن رفض جميع أشكال التدخل العسكري الخارجي.

ومن بين التغييرات الجذرية التي شهدتها السياسة الجزائرية في ليبيا الانفتاح المفاجئ على المشير خليفة "حفتر" والمستشار "عقيلة صالح" في شرق ليبيا مما يكشف عن رغبة الجزائر في تقديم نفسها كطرف إقليمي متوازن في علاقاته داخل ليبيا. ومن ضمن هذه التفاعلات فتح قنوات اتصال مباشر مع القادة فى الشرق

---

[1] _ وزير خارجية الجزائر: "**تركيا تدعم موقفنا بشأن الأزمة في ليبيا**"، وكالة الأناضول، 2019/10/9، شوهد في 2023/8/25، في: https://bit.ly/357yDtl

[2] _"**الجزائر تتخذ إجراءات أمنية "لحماية**" حدودها مع ليبيا"، فرانس 24، 2019/12/29 شوهد في 2023/8/25، في: https://bit.ly/2Q61dqT.

[3] _ الشروق ، **المرجع السابق.**

الليبي بعد سنوات من القطيعة التامة. اتجاه الجزائر للشرق الليبي جاءت لتفادى خلق تناقضات كبرى مع حلفائها الإقليميين والدوليين مثل روسيا التي تعتبر المزود الرئيسي للجزائر بالسلاح، إلى جانب المراجعة الجزائرية لمسار العلاقات الجزائرية مع مصر وهو ما أدى إلى تحسن نسبى فى العلاقات بين البلدين ورحبت الجزائر بإعلان القاهرة للتسوية السلمية للصراع في ليبيا في 8 جوان.

ثانيا: دور الجزائر في الساحل الإفريقي

تكرس الجزائر دائما أولوية التحرك الجماعي وأسبقية المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي، حيث رافعت الجزائر من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة 22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30 جانفي 2014 بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفريبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العامين لشرطة الذي انعقد في الجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول.[1]

كانت الجزائر اللاعب الإقليمي الأبرز فيه على المستويين الأمني والسياسي قبل مرض الرئيس "بوتفليقة"، إلا أن إنجازاتها تآكلت في السنوات الأخيرة مع تراجع الانخراط الجزائري في إقليم الساحل بعدما سحب البساط من قيادتها للجهود العسكرية المشتركة بعد أن تشكلت عام 2014 قوات مجموعة الدول الخمس ـ تشاد والنيجر وبوركينافاسو ومالي وموريتانيا ـ بدعم فرنسي مباشر. ومن بين التغيرات المهمة التي شهدها الساحل الإفريقي تنامي الدور المصري في دعم عمليات مكافحة الإرهاب في الساحل، مما يخلق فرصة للتقرب بين البلدين في هذا الملف بالتحديد ومعاونة الجزائر في مواجهة انتشار الإرهاب وانفراد فرنسا بالقيادة الفعلية.[2]

لا ترحب الجزائر بالتمدد الفرنسي في جوارها الجنوبي في ظل عملية «برخان» التي بدأت في أوت 2014 وعززت النفوذ الفرنسي في المنطقة. وجود فرنسا يبدو غير محدد بسقف زمني وخاصة في ظل

[1]_ عمر فرحاتي. **أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات–التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27–28 فيفري 2013)، ص 18.

[2]_ الشروق، **المرجع السابق**.

موقف "الرئيس تبون" المتشدد في علاقته بفرنسا، ومن شأن الموقف الجزائري غير المرحب بفرنسا أن يدفع الجزائر إلى محاولة البحث عن آليات جديدة لتعزيز دورها في إقليم الساحل المرشح لأن يكون أول المناطق الذي يشهد حضورا جزائريا عسكريا بعد تمرير التعديلات الدستورية. وتساهم التوجهات الأمريكية في تقليص عدد القوات الأمريكية المنتشرة في القارة الإفريقية عموما في دعم جهود الجزائر لاستعادة دورها في الساحل.

المطلب الرابع: الجزائر في بعدها الجيوسياسي

للجزائر أبعاد حيوسيساسة في محيطها تؤثر وتتأثر بها وتتفاعل معها في محيطها الإقليمي ومن أهم هذه الأبعاد :

أولا: البعد الجغرافي

إن تموقع للجزائر جغرافيا في منطقة شمال إفريقيا التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا، يحدد جوارها الجغرافي جنوبا لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي تتصل بها الجزائر عبر صحراء شاسعة تمتد في وسط شمال إفريقيا لتغطي حوالي 80%من مساحة الجزائر الإجمالية في القسم الجنوبي، وقرابة 20% من مساحة الصحراء الإفريقية الكبرى، وتتصل الصحراء الجزائرية في الجنوب والغرب بالمناطق شبه الجافة في منطقة الساحل (التشاد، النيجر، مالي والسنغال).

ونظرا لهذا الاتصال والامتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية في عمق الصحراء الإفريقية الكبرى، جعلها جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، وجعل الجزائر تشترك في حدودها الجنوبية مع ما يطلق عليه "منطقة الساحل الإفريقي" عبر دولة "مالي" و"النيجر" بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي 1376 كلم، تمتد في منطقة صحراوية مقطوعة بطرق تجارية قديمة، ومع النيجر بمسافة 956 كلم، وتتميز هي الأخرى بطابعها الصحراوي، وتجتازها طرق للتنقل تستخدم من قبل التجار وقوافل الطوارق، وبهذا تعتبر منطقة "الساحل الإفريقي" منطقة فاصلة وواصلة بين فضاءين جيوسياسيين متمايزين ممثلين في إفريقيا الشمالية (البيضاء) التي تنتمي إليها الجزائر جغرافيا، وإفريقيا ما وراء الصحراء (السوداء) مع الإشارة إلى منطقة الساحل الإفريقي فضاء إقليميا يمتد بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وهو يضم جغرافيا مجموعة من الدول أهمها: السودان، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا والسنغال، ويضاف إليها الحسابات جيو_اقتصادية كلا من بوركينافاسو، نيجريا، جزر رأس الأخضر والصحراء الجزائرية.[1]

يكتسي الموقع الجغرافي لأي وحدة دولية قدرا من الأهمية في تحديد جوارها الجغرافي وتوجيه علاقاتها الخارجية مع هذا الجوار إما في إطار علاقات حسن جوار من خلال تعزيز المعاهدات الحدودية والاتفاقيات

[1] _ Chikh Slimane,«**La politique africaine de l'Algérie,**», Annuaire de L'Afrique du Nord, 1979, Vol.17, p.3

الاقتصادية وخلق مجالات التعاون لضمان سلامة أقاليمها، أو تنحو منحى التوتر والصراع وقطع العلاقات بسبب مشاكل حدودية ونزاعات بينية لأن الحدود المشتركة تعتبر عاملا رئيسيا في النزاعات بين الدول،[1] وعلى هذا الأساس فإن الموقع الجغرافي للجزائر يعد من أبرز وأهم محددات سياستها الخارجية التي كان لها تأثير كبير في توجيه سياستها الخارجية الإفريقية،[2]

ولهذه العوامل اعتبرت الجزائر منذ مطلع الستينات الدائرة الإفريقية التي تضم منطقتي "الساحل الإفريقي" وإفريقيا جنوب الصحراء" مجالا حيويا وفضاءًا جغرافيا مناسبا لتحقيق طموحاتها الدبلوماسية كدولة حديثة الاستقلال، وبالفعل مكن الفضاء الإفريقي الجزائر من لعب مجموعة من الأدوار كدور المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر للدول التي لازالت تحت وطأة الاستعمار والامبريالية، كذلك دور المستقل النشيط الذي يسعى لتطوير القارة وبناء التعاون بينها دولها، بالإضافة لدور الدولة القائد على المستوى القاري إلى جانب دول افريقية أخرى تزعمت قيادة القارة السمراء، واعتبرت القارة الإفريقية أيضا مجالا واسعا لتنويع شركاء الجزائر، وحقلا رئيسيا لانبعاث حركية سياستها الخارجية تجاه العالم الثالث، مما أتاح الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد لسياستها في إفريقيا، واستطاعت الجزائر من خلال هذه الأدوار للتي لعبتها على الصعيد الإفريقي والفرص التي أتاحها لها هذا الفضاء، اكتساب مكانة على الصعيد الإقليمي والدولي.

ثانيا: تأثير الموقع الجغرافي للجزائر على الأمن

يحدد الموقع الجغرافي للدولة طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد أمنها القومي وإن موقع الجزائر الجغرافي بجوار منطقة الساحل الإفريقي في الجنوب، يفرض عليها الاهتمام بما يحدث في هذه المنطقة التي يطلق عليها جيوبوليتيكيا تسمية قوس الأزمات الذي يربط جغرافيا السودان بموريتانيا مرورا بمالي، التشاد والنيجر.[3]

ونظرا للازمات السياسية والأمنية التي تعرفها دول هذه المنطقة في مقدمتها مالي، والتحديات الأمنية الكبيرة التي تفرضها هذه الأزمات بحكم الجوار الجغرافي على الأمن القومي الجزائري ، زاد اهتمام الجزائر بجوارها الإقليمي بشكل كبير، وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الأمني في تفسير اهتمام الجزائر بالشؤون الإفريقية في سياستها الخارجية خاصة منذ مطلع التسعينات،حيث اعتبرت منطقة الساحل الإفريقي مصدر تهديدات أمنية خطيرة للأمن القومي الجزائري نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر، ولقد زادت درجة هذا الاهتمام بعد الأزمة المالية عام 2013.

---

[1] _ صليحة مماد، "**أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية بالدائرة الإفريقية**"، جامعة وهران، (كلية الحقوق والعلوم السياسية).

[2] _ جميلة علاوة، **استراتيجيات التضامن الدولي في منطقة الساحل والصحراء**"، ص 1، في الموقع http:// dspa :univ-setif2 ;dz

[3] _ مراد فول،"**الانفلات الأمني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن**،"في: بلهول نسيم (محررا)، "الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء"، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط3،2016، ص90.

بحكم الموقع الجغرافي للجزائر تعتبر الدائرة الإفريقية من أهم الدوائر التي تبني عليها الجزائر سياستها الأمنية، وكذلك تعتبر دائرة انتماء وتحرك جيوسياسي لها ولباقي دول المغرب العربي بسبب تموقع هذا الأخير في الجزء الشمالي الغربي للقارة السمراء، وامتداده جنوبا نحو العمق الإفريقي عبر صحراء شاسعة تغطي أغلب يابسة دول المغرب العربي، (الجزائر وليبيا من الجنوب، أغلبية أقاليم موريتانيا، وجميع إقليم الصحراء الغربية، بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس والمغرب الأقصى).

وهذا ما جعل أمن دول المغرب العربي يرتبط بأمن دول إفريقيا جنوب الصحراء، وجعل الجزائر بشكل خاص تربط من منظور جيوسياسي بين أمنها القومي وأمن أقطار المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي ،وهذا ما أكده الرئيس الراحل "هواري بومدين" في خطاب له اعتبر فيه منطقة المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين "القاهرة وداكار"، منطقة أمن قوي بالنسبة للجزائر، و لذلك حسب رأيه فإنه لا يمكن أن يحصل أي تطور في هذه المنطقة دون تنسيق مع الجزائر؛ وهذا ما يؤكد بأن صانع قرار السياسة الخارجية في الجزائر أدرك منذ الاستقلال الأهمية الأمنية الكبيرة التي تحتوي عليها منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر الحديقة الخلفية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، هذا ما جعله يعتبر _في وقت مبكر_ أن الدائرة الإفريقية والساحلية الصحراوية بشكل خاص منطقة حيوية حساسة في سياسة الجزائر الخارجية.[1]

وعلى هذا الأساس، فإن منطقة أمن الجزائر تضم كل دول جوار الجزائر والدول المتاخمة لهذا الجوار، لأن أي اضطراب أو عدم استقرار في هذه الدول، يمكن أن يخلق بؤرة توتر إقليمي، مما يؤثر سلبا على أمن المنطقة الساحلية الصحراوية وأمن دول المغرب العربي، وبالتالي على الأمن الجزائري، وهذا ما يجعل ما يحدث في هذه الفضاءات الجيوسياسية من أهم الشواغل الأمنية لأمن الجزائر القومي. وتعتبر أزمة منطقة البحيرات الكبرى وأزمة التمرد في شمال التشاد المجاورة لجارتي الجزائر ليبيا والنيجر خير مثال على تداعيات اللااستقرار في هذه المناطق على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي، وأمن منطقة المغرب العربي.[2]

إن علاقات التداخل والترابط الجيوسياسي بين أمن الجزائر وأمن دول المغرب العربي وأمن منطقة الساحل الإفريقي أحدثت تفاعل بين الدول المغاربية والإفريقية على حد سواء في المجال الأمني خاصة بعد الأزمات السياسية والأمنية التي عرفتها دول الساحل الإفريقي في مقدمتها مالي مع مطلع العقد الحالي، وما انجر عنها من تهديدات أمنية خطيرة تهدد أمن الدول المغاربية كانتشار ظاهرة الإرهاب، وتنامي ظاهرة

[1] _ عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 43.

[2] _ قط سمير، "**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا :التطورات والمحددات** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،قسم الدراسات والعلاقات الدولية،في الموقع http://democraticac.de/?p=43847:

الهجرة غير الشرعية، ونشاط الجريمة المنظمة.ونظرا لطبيعة التهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي أدت إلى إعطاء بعد إقليمي للأمن، أدركت الدول المغاربية أن الأمن في منطقة الساحل والصحراء من أمن المغرب العربي، هذا ما دفعها إلى الالتفات بجدية إلى جوارها الإفريقي، وان كانت الجزائر قد اهتمت بجوارها الساحلي مبكرا من خلال وساطتها في الأزمات التي عرفتها مالي والنيجر (تمرد الأزواد).[1]

أدت الأزمات التي تعيشها دول المنطقة إلى تحويل المنطقة الحدودية الجنوبية للجزائر إلى قاعدة جغرافية لنشاط الجماعات الإرهابية المسلحة التي يؤدي تزايد نشاطها ضد السياح الأجانب في الجنوب إلى زيادة الضغوطات الخارجية على الجزائر لمحاربة ظاهرة الإرهاب في المنطقة أو السماح بتدخل أجنبي، وأمام هذه التحديات الأمنية التي تفرضها الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية الجزائرية في ظل الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها بعض دول منطقة الساحل –مالي خاصة–، وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة للجنوب الجزائري الذي يحتوي على موارد طاقوية (البترول والغاز)، تشكل العصب الأساسي لاقتصاد البلاد، تجد السلطة السياسية في الجزائر نفسها أمام تحدي كبير يفرض عليها تخصيص موارد بشرية ووسائل تكنولوجية متطورة لمراقبة حدودها، وضرورة السعي أيضا إلى بناء علاقات تعاون إقليمي كبير بين الجزائر ودول الجوار لمواجهة خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تهدد أمن دول المنطقة بأكملها.

فالنظريات الجيوسياسية منذ أن ظهرت أكدت على أهمية الجغرافيا بالنسبة للدول، فلطالما لعبت دورا كبيرا في تحديد سياسة الدول، وتوجيه مصالحها بل مع الزمن أصبح الموقع الجغرافي مثلا سببا في الاستقرار أو عدم الاستقرار ولم يعد يتعلق الأمن بضمان أمن الداخل بقدر ما يؤدي تذبذب الأمن في المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار في الدولة.

[1] _ صليحة مماد، **المرجع السابق**.

المبحث الثاني: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري

تقع الجزائر في موقع يتوسط الكثير من الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية وأخرى خارجية ساهمت من انتشار التهديدات الأمنية المختلفة في المنطقة، الأمر الذي يجعل الجزائر لا تستطيع أن تكون بمعزل عن نتائج هذه التهديدات رغم التحصينات التي تعتمدها على كل المستويات، وهذه التهديدات تنشر ضمن نطاق ودوائرها السياسية المتوسطية الإفريقية، المغاربية والساحل الإفريقي.

المطلب الأول: دائرة الساحل الإفريقي

يمكن دراسة دائرة الساحل الإفريقي للأمن الجزائري من خلال:

أولا: مميزات منطقة الساحل الإفريقي

لا يوجد هناك تعريف واضح لمنطقة الساحل الإفريقي من طرف الأخصائيين، لكنها باختصار تلك المنطقة التي تقع جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وتستمد ذلك التعريف أو الاسم من تداخل عدة عوامل(كالعامل الجغرافي، السياسي، الإثني...) وغيرها، فتارة يتم توسيع مفهوم المنطقة لتشمل عدة دول، وتارة تضيق بعزل دول أخرى وذلك راجع لعدة اعتبارات. ولكن بالتقريب فمنطقة الساحل الإفريقي تمتد من الجهة الشرقية للقارة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا بحوالي 6000 كلم، وتتربع على عدد كبير من الدول ذات الوجود الكلي، والنسبة الأكبر لمساحتها في هذا الرواق الذي يتراوح عرضه من 500 كلم إلى 700كلم من جهة وتشمل الدول التالية: إريتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، سنغال، غامبيا، ودول ذات التوغل المتوسط والنسبي لمساحتها من جهة أخرى وتشمل: أثيوبيا، نيجيريا، بوركينافاسو.[1]

بينما الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، إريتريا.[2]

فهذا التحديد الجغرافي البحت لا يعبر عن كل الدول التي تتأثر بمخرجات المنطقة، فالساحل الإفريقي ذو امتدادات ثلاث : **الامتداد الأول** :هو ذلك الفضاء المنفتح على البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا الممتد من القرن الإفريقي في كل من: الصومال، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا مرورا بالسودان، تشاد،

[1] _Yves Lacoste, **dictionnaire de géopolitique**. France: edition flammario, 1995,p 1346

[2] _ مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، نيويورك:الأمم المتحدة، 14جوان2013، ص02.

النيجر، مالي وموريتانيا .**الامتداد الثاني** :شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر وليبيا .**الامتداد الثالث** :على جنوب غرب الامتداد الأول يضم السنغال، غينيا، ساحل العاج، بوركينافاسو، ونيجيريا[1].

وتتميز منطقة الساحل ب:

1/ الفراغ المؤسساتي:

تعاني دول الساحل الإفريقي الفراغ المؤسساتي الذي يعبر عن الحالة في الفشل والترهل يصيب مؤسسات الدولة فيجعلها غير قادرة على مجابهة مختلف الأخطار والتهديدات داخلية كانت أم خارجية، وأبرز هذه المؤسسات نجد المؤسسات السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها، المؤسسات الاقتصادية، فمعظم مؤسسات دول الساحل الإفريقي في حالة فشل سياسي عميق واختلال اقتصادي رهيب وانفلات أمني خطير يجعل بنية أنظمتها السياسية في حالة جمود، الأمر الذي من شأنه أن يفتح الأبواب على مصراعيها للتدخل.

2/الانفلات الأمني:

ويعني ضعف وانهيار الدولة على المستوى الأمني وعدم قدرة المؤسسات الرقابية والأجهزة البوليسية والأمنية على حماية الأمن القومي للبلاد ويمكن إرجاع أسباب الانفلات الأمني إلى:

- تقليدية وبساطة الأجهزة والمعدات والأسلحة التي تملكها المؤسسات الأمنية في دول الساحل فأغلبها لا يواكب التطورات الحديثة في مجال التسلح العسكري، وهذا في مقابل امتلاك الجماعات الإرهابية لعديد من الأسلحة المتطورة خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي بليبيا.

- التجارة غير الشرعية للأسلحة بشتى أنواعها وأشكالها لدرجة أصبحت تعرض للبيع في الشوارع والتي زايدت من حدة الأزمة داخل ليبيا، ناهيك عن التجارة الالكترونية للأسلحة عبر مواقع التسويق الالكتروني، ويشير الخبراء أن أكثر من مليون قطعة سلاح منتشرة في منطقة الساحل، التي وقعت في أيدي بعض الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[1] _ اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)"، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد: الأول،2014، ص 55.

3/الاختلال الاقتصادي:

تعاني منطقة دول الساحل الإفريقي من التخلف الاقتصادي، رغم أن المنطقة تتمتع ببحر من الثروات الباطنية والسطحية بصفة هائلة مما يجعلها من أغنى المناطق وأكثرها ثروة في العالم، والثروات المنتشرة في المنطقة هي: الذهب والبترول، الغاز، الفوسفات، اليورانيوم، النحاس... فضلا عن الطاقة البديلة المتمثلة في الطاقة الشمسية، علما أن المنطقة تتربع على ساحة شاسعة تقدر حوالي 8.5 مليون كلم مربع، ممتدة من المحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر شرقا مما يجعلها من أكبر صحاري العالم.

لكن هذه الثروات والإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها هذه الدول تعتبر غير مستغلة تماما، وإنما هي فقط محل أطماع القوى الاستعمارية السابقة والقوى الكبرى حاليا؛ فدول الساحل الإفريقي تعاني من الأزمات البيئية الخطيرة التي سحبت أكثر من مليون ضحية لأزمات المجاعة في 30 سنة الماضية، وانتشار الفقر المدقع في ظل التراجع الرهيب لمستويات التنمية، حيث لا تتجاوز نسبة الدخل القومي في مالي 0.01% كما أن أكثر من 80% من سكان تشاد يعيشون تحت خط الفقر بدولار واحد لليوم.[1]

كما تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية والإحصائيات السنوية لصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة إلى أن دول الصحراء والساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا، إلى درجة وجود دول في المنطقة مهددة بالمجاعة، وتعاني من عجز اقتصادي شبه دائم وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة.
- عدم تأهيل اليد العاملة الإفريقية، وهجرة الأدمغة حيث تسجل نسبة عالية سنويا للبحث عن ظروف أفضل.
- التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه هذه الدول.

[1] _ محند برقوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، العدد 1، جانفي 2008، ص 12.

4/ المشاركة السياسية

وتتمثل في ضعف أداء مؤسسات الدولة إن لم تقل غيابها تماما، وإن وجدت فهي شكلية غير مفعلة سواء تعلق الأمر بالمؤسسة التشريعية أو المؤسسة التنفيذية والقضائية، هذا إضافة للأحزاب السياسية فهي إما غائبة أو مغيبة والمعارضة السياسية ضعيفة ومنقسمة. وفي هذا السياق يطلق على هذه الدول، مصطلح "الدولة الهشة" ليس لأن بها عجزا اقتصاديا وتسيبا سياسيا فقط، بل لأن هذه دول تشهد تفكيك في العقد الاجتماعي الناجم عن الاحتلال، والذي سبب عجز في قدرة الدولة على تلبية تطلعات سكانها ونشر عنصر عدم الاستقرار، الأمر الذي أشعل فتيل الصراع الذي يمثل أقصى مظاهر الهشاشة.[1]

فأغلب دول الساحل الإفريقي مصنفة في خانة للدول الهشة حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية لعام 2009 على غرار النيجر، مالي، موريتانيا وتشاد... والهشاشة السياسية في دول الساحل تتمثل في فقدان الدولة لقدرتها على إيجاد الحاجات الأساسية للمواطن، إضافة إلى العجز على توفير الأمن الداخلي والخارجي لسكانها، وتحقيق التنمية للحد من الفقر ومواجهة الأوبئة والأمراض وتقديم الخدمات والإدارة والشفافية والتوزيع العادل للثروة وعدم قدرتها عن فتح المجال للتنافس الإيجابي والوصول السلمي والتداول على السلطة.

ثانيا: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي كبعد للأمن الجيوسياسي الجزائري

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي حاليا وبسبب ما تم ذكره مسبقا من أخطر المناطق التي تنتشر فيها مختلف أنواع التهديدات الأمنية خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة ما شهدته المنطقة من تحولات إستراتيجية هامة ألقت بظلالها على كل دول المنطقة خاصة الجزائر كون منطقة الساحل الحديقة الخلفية للأمن الجزائري ومن بين أهم التهديدات ما يلي:

1/ أزمة الطوارق:

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل

[1]_ التقرير الأوروبي حول التنمية، **التغلب على الهشاشة في افريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي، 2009، ص17.

الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، وتعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا سنة1951 ، النيجر 1960، مالي 1960 بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار "المنصوص عليه في ميثاق منظمته الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق مع فرنسا التي أخذت أكبر جزء من الصحراء لها، واسبانيا وايطاليا تم تقطيع الصحراء بشكل احتياطي لم يتم فيه مراعاة الحدود الانثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية وخاصة القبائل الصحراوية للطوارق –فيما يخص حالة الجزائر–[1].

في ظل هذا الواقع انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى وموقف مؤيد لبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد المجال الجغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية، ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر لا سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال كل منهما خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وحمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.[2]

نتيجة لهذا الأمر، ظهرت مجموعة من حركات "الأزواد" تسمي نفسها "حركات تحريرية" تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر، وأدت خلافاتها مع السلطات المحلية لهذه الدول وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة المخدرات، الاعتداءات المختلفة على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامها كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية.

[1] _ بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات http://stydies.aljazeera.net تم الولوج بتاريخ 2017/9/2 على الساعة 22.00.

[2] _ **المرجع نفسه.**

ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات التي قام بها هؤلاء ضد بلدانهم الأصلية (وبالتحديد ضد تدشين ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في "كيدال") انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينات القرن الماضي حتى سنة 2006.

وقد قادت هذه العمليات إلى توتر بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر قد كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

وأصبحت الحركات الأزوادية تشكل خطورة على أمن المنطقة بشكل عام وأمن الجزائر بشكل خاص كونها تركز على القوة العسكرية لنشر نفوذها بالمنطقة، وتركز هذه الحركات على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة العسكرية وهي:[1]

1_ المجندون الماليون والنيجريون ذو أصول تاريخية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 ويقودها نجل الزعيم "خميس القذافي". وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين عادت في الثالث من أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في "كيدال" إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

2_ المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه "إبراهيم أغ باهانغا" قبل موته الغامض في حادث سيارة عائد من ليبيا في أوت 2011 –حسب الرواية المالية والجزائرية سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

3_ حركة أنصار الدين "الأزوادية التي يعتبر زعيمها "إياد أغ غالي" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق، وهو رفيق سلاح القادة التاريخيين للمتمردين الطوارق، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما

[1] _ الحاج ولد إبراهيم، **أزمة انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص3، 4.

لمالي في جدة في خطوة قيل أنها سعي من الرئيس المالي "توماني توري" لإبعاد أغ غالي" عن مركز قوته في "كيدال" قبل أن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة بالتخريبية.

وتسعى حركة أنصار الدين التي توصف بأنها حركة "تبليغية" حسب المصادر في أزواد إلى ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي، وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في "أزواد". وقد توحدت مع الحركات الترقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين كون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.

4_ الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين التوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوروبا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص كل طرف على الالتزام نحو الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدا لمصالحها.

5_ وهو طرف أخير ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم، ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمدة البلديات أو الدبلوماسيين السابقين. وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والتوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70% من مساحة البلاد المقدرة بحوالي مليون و300 ألف كلم²، من أبرز هؤلاء الرموز الوزير السابق في حكومة "موسى اتراوري" "حمه آغ محمد"، وكذلك أحمد ولد سيد محمد" وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة إلى شخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردوا الطوارق بأبناء جلدتهم من الزنوج، فقد أصبحت المنطقة مسرحا للعمليات ولنشاط المجموعات الانفصالية والمجموعات الإرهابية المسلحة خاصة بعد تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر إلى اسم القاعدة في المغرب الإسلام

وارتباطها بالإرهاب العالمي وإعلانها الحرب على جميع دول المنطقة مهددة بذلك الأمن والاستقرار والتعايش والسلام وسلامة الأجانب من السياح والعاملين بمنظمات الإغاثة الدولية.[1]

[1] _ المرجع نفسه.

لقد كانت تلك الأزمة مؤشرا واضحا على الضعف الهيكلي الذي تعاني منه دولة مالي وكذا عدد من دول الساحل الإفريقي كموريتانيا والنيجر، مما أدى في النهاية إلى تكاثر منظمات الجريمة عبر الوطنية والمجموعات الإرهابية المسلحة الجديدة التي تتبنى العنف والقتل والتدمير في سبيل تحقيق مشاريعها التخريبية، وزاده التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة خاصة التدخل الفرنسي المدعوم أمريكيا ودوليا من أجل إعادة السيطرة على المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية ودعم الدول الحليفة للغرب في إطار الحرب على الإرهاب.[1]

فالأزمة المالية وما ترتب عنها من تداعيات إقليمية ودولية خطيرة نموذجا واقعيا على ما يمكن أن تسفر عنه الحركات الانفصالية والميليشيات المسلحة من دمار وتخريب في المنطقة برمتها، وتهديدات أمنية قد تتجاوز مدى منطقة الساحل والصحراء لتمتد إلى كامل منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد الأزمات التي شهدتها ليبيا وتونس إبان ما يسمى بالربيع العربي، وتمكن عدد من الحركات الإرهابية المتطرفة من الاستحواذ على مخازن السلاح التي فتحت على مصراعيها بعد سقوط نظام العقيد "معمر القذافي" في ليبيا.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز ما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، فسياستها تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا أعطيا الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما، سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي بلديهما.

2/الإرهاب

لقد كشفت أزمة شمال مالي التي نشبت في سنة 2012 على مدى المخاطر الأمنية الكبيرة التي تتهدد منطقة الساحل والصحراء ودول شمال إفريقيا واستقرارها وأمن شعوبها بعدما سيطرت الجماعات المتطرفة

[1] _ المرجع نفسه.

المسلحة على منطقة الأزواد عقب الانقلاب العسكري الذي قاده ضباط في الجيش المالي ضد الرئيس "أمادو تومانو توري".[1]

تعتبر منطقة الساحل الكبرى وحوض بحيرة تشاد من أهم بؤر الصراع الذي شهدها العالم عام 2017، وجاء ذلك في تقرير لمجلة Foreign Policy وذلك على خلفية تسبب النزاعات المتداخلة بين الحركات الجهادية والشبكات الإجرامية مع ضعف الحكومات في مواجهتها –عن معاناة إنسانية أسفرت عن تهجير حوالي 4.2 مليون مواطن ومن أهم الحركات الإرهابية الناشطة على مستوى الساحل الإفريقي نجد: بوكو حرام، نيجيريا والحركات الأزوادية الجهادية.

ولعل ما يزيد الطين بلة ما هو متخوف منه خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي وقعت في ليبيا، فقد أثر ما يسمى بالربيع العربي وما أحدثته من فوضى جعل الكثير من الحركات الجهادية في المغرب العربي والساحل الإفريقي تعلن ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ما يسمى بتنظيم "داعش" مثلما فعل تنظيم "بوكو حرام" في أواخر عام 2015؛ ليعيدوا تسمية التنظيم بولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.[2]

3/ التدخل الأجنبي

لعل التخوف الأكبر الذي يحيط بالساحل خاصة من ناحية الجزائر، ليس التهديد الأمني فقط، وإنما بما باتت تشكل هذه المنطقة من إثارة لقلق القوى الغربية وجلب اهتمامهم نحوها، فقد أضحت منطقة الساحل الإفريقي تشير اهتمام فرنسا وغيرها من القوى الدولية على كل المستويات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، لا سيما بعد انقلاب الجيش على نظام الرئيس المالي "أمادو توماني" في مارس 2012، مما أعاد بعث التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة، فأصبح الساحل أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت الحسابات الفرنسية.

[1] _ **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، http://www.politics-dz.com

[2] _Adam Withnall, **Boko Haram renames it self state's west Africa Province (ISWAP) as militants launch new offensive against government forces**, Independent, at http://www.independent.co.uk/news/world/africa/BokoHaram.

وإن كان المبرر لهذا الاهتمام ترجعه فرنسا وحلفاؤها إلى تأزم الوضع الأمني في الساحل وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي، إلا أنه يقود التساؤل حول وصول الوضع الأمني في الساحل إلى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الإقليم وتضر بمصالح الأمن القومي الفرنسي وتهدد الفضاء الأمني الأوروبي والدول الإفريقية خاصة في ظل الوضع المتأزم في ليبيا وتونس، أم أن هذا الاهتمام الفرنسي بالمنطقة لا يرجع فقط لأبعاد أمنية وإنما يتعداها لأبعاد أخرى.[1]

إن "شبكة التحالفات المنتشرة من العمق الأفرو–ساحلي إلى الدول الأوروبية هي إستراتيجية تدخل في إطار الفكر العملياتي العسكري للتنظيمات الإرهابية من خلال إعادة بعث الانتشار والبحث عن فضاءات أمنية أقل مراقبة وتتمتع بميوعة وأيضا عبر الاستثمار في التواجد داخل الفضاء الساحلي.[2]

لكن المتتبعين للشأن الإفريقي قد شككوا في التهويل الكبير للأحداث التي تقوم بها فرنسا وأرجعوه إلى غايات أخرى قد يكون المجال الاقتصادي أحد أهم أركانها.

والحديث عن الساحل يركز حتما حول سعي دول الجوار للحد من التهديدات الأمنية في الداخل والسعي نحو إعادة الاستقرار في المنطقة مما يفقد فرنسا مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل.

وحسب التصريحات الرسمية لفرنسا فإن التدخل الفرنسي في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

"أولها وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب وثانيها الحفاظ على وجود حكومة مالي واستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة، وثالثها التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن "[3] هذا بالنسبة للأسباب المعلنة.

أما بالنسبة للأسباب غير المعلنة؛ يظهر البعد الاستراتيجي في هذا التدخل خاصة مع وجود لاعبين جدد في القارة الإفريقية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، البرازيل، محاولة الوجود في القارة على

[1] _ حمزة عقبي، **اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي: حرب على الإرهاب أم تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري** . http://www.arabic.cnn.com.

[2] _ **المرجع نفسه.**

[3] **_La ministère de la défense rencontre des militaires engagés dans l'opération SERVAL**, Ministère de la défense (dossier de presse , vendredi 25 Janvier 2013, p03.

حساب المعسكر القديم المتمثل في فرنسا، بريطانيا،... وهو ما يعتبر دافعا للقوى الثلاث أن تبذل الجهود في محاولة لاستعادة مكانتها القديمة مرة أخرى في افريقيا.

كما أنه تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي، من قبل شركة إيطالية في 2010، لذا تسعى فرنسا لإيجاد مكان لها في منطقة الساحل الإفريقي الذي يحتوي على احتياطي نفطي كبير.

إلى جانب الأهمية الاقتصادية، فإن الساحل الإفريقي يمثل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط (النيجر، نيجيريا والجزائر) ويمتد على مسافة 4128 كم بإمكانات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب للذي بدأت أعماله بعد الاتفاق بين الدول الثلاث في 2009/7/3، وسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي علاوة على ذلك، فإن مالي تحاذي العديد من دول الساحل التي يمتاز باطنها بثروات بترولية كبيرة منحا "مورتانيا" الغنية بالنفط هذا إضافة إلى حقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا للفرنسيين[1] خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها فرنسا. وعرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من 2013 إلى غاية انسحابها بطريقة جزئية من مالي وهي على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى:** تعمل الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.
- **المرحلة الثانية:** بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، عملت القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات متنوعة.[2]
- أما **المرحلة الثالثة** فركزت على تأمين العاصمة "باماكو" لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها، وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خاصة من ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوروبيين والمصالح الفرنسية.[3]

---

[1] _ Luis Senion, Alexander Mattelar et Amelia L'Ussanuim, **Le Nord Niger Victime de ses Richesse : Le compte a Rebours d'une Catastrophe Annoncées,** « Areva à Arlit et Akokan depuis 40ans, 2008, en ligne http://www.tichinghen:Tchinaghen/40pourcent,numeric

[2] _ محمد بن أحمد، "إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي"، **جريدة الخبر:** الصادرة بتاريخ (2015/2/5) ص 6.

[3] _ **La Ministère de Décence rencontre des ministres engagés dans l'operation SERVAL** , op.cit, p3.

وبعيدا عن أسباب التدخل الفرنسي في مالي وأهدافه، فإن ذلك أثر بشكل سلبي عن سيرورة الأحداث في المنطقة، وعمل على جر كل المنطقة لمستنقع أزماتي، فبعد التدخل في ليبيا وما انجر عنه، جاء التدخل في مالي ليزيد الطين بلة، ولعل الجزائر من أبرز المعارضين للتدخل الأجنبي كونه لا يزيد الأمور إلا تعقيدا، فرغم تأكيدها على مكافحة الإرهاب في المنطقة، إلا أنها ترفض ذلك من القوى الأجنبية، وتفضل محاربته إقليميا بين دول المنطقة مشتركة، مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثالثا: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز ما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق يشكل يخدم استقرار المنطقة، أعطت سياستها تجاه الجهة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما، سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي "مالي و النيجر".

وفي إطار مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والمحافظة على الأمن في المنطقة تسعى الجزائر إلى العمل سواء في إطار فردي أو مشترك مع الدول المجاورة للتقليل من حدة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مستخدمة مقاربة أمنية شاملة تعنى بكل التحديات التي تواجهها المنطقة وترتكز على ما يلي:[1]

1_ عملت خطة الجزائر لسنة 2009 على مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتخفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة. كما اتفقت هذه الدول آنذاك. على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي والمغرب"، على أن تلتزم هذه القاعدة بالمعلومات للتصدي للتنظيم بفعالية.

[1] _ بوحنية قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات http://aljazeera.net.

2_أعطت الجزائر الإذن لهيئات أركان الجيوش الخمسة التابعة لها (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي والنيجر)، بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنطوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية وسمحت لها بعبور العدو، في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

3_ الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

4_ تصدير مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على مناهج المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين، بهدف حضر تحركات الإرهابيين.

5_ تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيه إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال "أدغاس أفوغاس" شمال وجبال "أكادس إير" شمال النيجر مرورا بوادي "زوراك" الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

المطلب الثاني: الدائرة المتوسطية (البحر الأبيض المتوسط)

تعد منطقة المتوسط من أكثر المناطق عرضة للتهديد الأمني كونها تعتبر حلقة وصل بين جميع القارات، ونقطة اللقاء بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، ولعل هذا ما أعطاها المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها في أجندة السياسة الدولية، وتموقع الجزائر في وسط هذه المنطقة الإستراتيجية مما يجعلها عرضة دائما للأخطار والتهديدات التي تنتقل بين الضفتين، ولذلك فالدائرة الجيوسياسية المتوسطية أهمية بالغة سيتم التطرق لها في هذا الجزء.

أولا: المبادرات الأمنية في المتوسط

هناك العديد من المبادرات الأمنية في المتوسط التي نشطها زعماء وقادة الدول سواء في إطار دولي أو في إطار إقليمي من بينها:

1/ مبادرة 5+5

جاءت فكرة 5+5 انطلاقا من مبادرة سياسية على هيئة مقترح تقدمت به فرنسا عام 1983 خلال عهد الرئيس الراحل "فرنسوا ميتران"، واستمرت الفكرة في التبلور وحتى تقرر عقد اجتماع بين أربعة دول أوروبية (اسبانيا، فرنسا، ايطاليا والبرتغال) ودول المغرب العربي الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) في روما خلال الدورة الوزارية الأولى المنعقدة في أكتوبر 1999، مهد له اجتماع انعقد يوم 29 مارس 1999 بروما" بين نفس الدول حيث طلبت دول المغرب العربي بعدها الاستمرار في مشروع 5+5 وتم التقدم في ذلك بطلب لرئيس الاتحاد المغاربي في الدورة التاسعة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول الخارجية المنعقدة بالرباط جويلية 1991، وفي أكتوبر من نفس السنة سيتم عقد الدورة الثانية من الحوار في الجزائر الذي بموجبه تم إحداث فرق عمل وزارية للبحث في عدة قضايا.

لكن ثالث اجتماع على مستوى القمة والمفروض انعقاده بتونس 1992، تعطل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا في نفس السنة.

وبعد عشرية كاملة بالتوقف (1991-2001) عاد اجتماع وزراء خارجية الدول العشر بتاريخ 2001/1/25 لتتحرك آليات الحوار في اتجاه عقد أول اجتماع على مستوى الرؤساء والملوك في قمة تونس يومي 5و6 ديسمبر 2003، حيث راهن قادة الدول على ثلاث تحديات كبرى.

- التحديات السياسية والإستراتيجية.
- التحديات الاقتصادية والتنموية.
- التحديات الأمنية والعسكرية.

وتهدف سياسات دول جنوب المتوسط إلى محاولة إيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي بغرض مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وحوار الأديان والحضارات وإقامة عدد من المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية، وصولا إلى إعادة إحياء الاتحاد المغاربي.

2/ مسار برشلونة

خلال 27-28 نوفمبر 1995 انعقد مؤتمر برشلونة لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المتمثلة ب 15 دولة ووزراء خارجية دول حوض البحر الأبيض المتوسط الشريكة المتمثلة ب 12 دولة وجرت المناقشات لآفاق بعيدة المدى في مجال التعاون الاقتصادي المالي والسياسي، وهذه الدول التي شاركت في قمة برشلونة والذين قاموا بالتوقيع والمصادقة على قرارات المؤتمر قد أعلنوا على ميلاد الشراكة الأورور-متوسطية، وقد خلص المؤتمر إلى ثلاث نقاط رئيسية تمثل الخطوط العريضة لهذا المؤتمر وهي الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.[1]

لقد نص مؤتمر برشلونة على عقد مؤتمرات لوزراء خارجية الدول الأوروبية بالتناوب بين هذه الدول، ومنها:

- مؤتمر "فاليتا" بمالطا: وهو المؤتمر الثاني بعد مؤتمر "برشلونة" وسجل تراجعا واضحا في المجال السياسي بسبب تراجع "إسرائيل" من مضمون الالتزامات الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط من خلال اختراقها للقوانين الدولية (مواثيق الأمم المتحدة) بخصوص الانسحاب من الأراضي العربية.

- مؤتمر باليرمو بإيطاليا: انعقد بين 3-4 جوان 1998، بصفة غير رسمية وقد أحرز بعض التطورات خاصة في تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وعملية السلام.

- مؤتمر شتوتغارت بألمانيا: وهو المؤتمر الثالث الذي انعقد بين 15-16 أفريل 1999 وقد شدد المشاركون على أهمية السلام والاستقرار للمنطقة كما أكدوا على الاتفاق على التنازلات فيما يخص بعض المنتوجات الزراعية، كما نص البيان على تدعيم الشراكة الاجتماعية والإنسانية والشباب ومشكل الهجرة.

[1] _ "**مسار برشلونة**"، مدونة المتخصص http://www.ecamedfot-blogspot.com .

● مؤتمر مرسيليا بفرنسا: هو المؤتمر الرابع عقد بتاريخ 15-16 نوفمبر 2000 حيث دار النقاش في الجانب السياسي على حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى.

كما عقدت مؤتمرات أخرى كمؤتمر بروكسل ببلجيكا نوفمبر 2001 وغلب عليه الطابع الأمني الذي تزامن مع أحداث 11 سبتمبر، ومؤتمر فالنسيا بإسبانيا أفريل 2002 ومؤتمر باريس أكتوبر 2004 ثم مؤتمر لوكسمبورغ ماي 2005 وأهم ما جاء به تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة واستقرارها وتطبيق الديمقراطية.

أما القمة الأوروبية المتوسطية المنعقدة في برشلونة خلال 28 نوفمبر 2005 وبعد مضي عشر سنوات من اتفاق برشلونة 1995، فهي تهدف إلى دفع عملية الشراكة إلى الأمام لتجعل من المتوسط منطقة سلام وازدهار، وقد مثلت ب 40 دولة مدعوة إلى هذه القمة منها 25 دولة من الاتحاد الأوروبي، 12 دولة شريكة، 3 دول بصفة مراقب أو مدعوة للشراكة وهي كل من ليبيا، موريتانيا وكرواتيا ، والملاحظ أن هذه القمة لم تحقق إلا القليل، حيث نجد دول الاتحاد الأوروبي تطالب بإعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب، كما نجد الدول العربية الشريكة تدعو لعدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة أو بين الإرهاب والإسلام، وكانت تأمل إلى الوصول إلى التنقل الحر للأشخاص واتفقوا في الأخير على مرونة سلوك مكافحة الإرهاب مع تحديد تعريف محدد كلمة الإرهاب.[1]

3/ الاتحاد من أجل المتوسط

الفكرة جاء بها الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" وهي عبارة عن شراكة أوروبية متوسطية تم إنشاؤها عام 2008، بهدف تقوية التكامل الإقليمي والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون في منطقة المتوسط، رئاستها مشتركة بين رئيس ينتمي إلى الاتحاد الأوروبي وآخر ينتمي إلى إحدى الدول المتوسطية الشريكة.

انطلقت فكرة تجسيد الاتحاد من أجل المتوسط في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء ايطاليا وفرنسا واسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، وانجلى المؤتمر عن نداء روما الذي جمع زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط الذي لحقه مؤتمر تأسيسي بباريس يومي 13 و14 يوليو 2008. وتم توقيع اتفاقية المقربين بين الاتحاد من أجل المتوسط وحكومة اسبانيا يوم 4 ماي 2010، حيث حصلت الأمانة العامة بموجبها على

[1] _ المرجع نفسه.

امتيازات وحصانات منظمة دولية تحت القانون الاسباني. ومقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بمدينة برشلونة الاسبانية.

يهدف اتحاد المتوسط إلى شراكة متعددة تهدف إلى تقوية التكامل الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية، والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون بين مختلف الأطراف بالمنطقة.

وحدد النظام الأساسي المعتمد يوم 3 مارس 2010 مهام الأمانة العامة للاتحاد في تحديد وإعداد وتنفيذ وتنسيق المشاريع الإقليمية التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي بغرض التأثير إيجابا على حياة المواطنين، ضمن المجالات الستة التي أعطى لها المؤسسون الأولوية وهي على التوالي: قضية الهجرة، حماية البحر المتوسط من التلوث، تطوير طرق النقل البحري، دعم الطاقات البديلة، وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وإنشاء مبادرة الأعمال المتوسطية.

وعليه فإن الحرص على كل مشروع يقدم على المساهمة في استقرار المنطقة إلى جانب الحفاظ على مصالح الأعضاء.

كان رئيس فرنسا السابق "نيوكولا ساركوزي" يتحدث على ضرورة أن يحترم الاتحاد المتوسطي منطق التعاون بين الأطراف وليس الاندماج وذلك بناء على ركيزتين اثنتين:

– التعاون بين مختلف الأطراف حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله.

_ الهندسة المتغيرة وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس بشرط تطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

ثانيا: التهديدات الأمنية في المتوسط

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات على صعيد المدركات الأمنية للدول، فالتهديدات الأمنية أصبحت أقل قهرية وأقل ملموسية بتعبير "جوزيف ناي" حتى أن أساليب التصدي لها لم تكن عسكرية فحسب بمنظور الأمن الشامل، ولأنه انتقل الحديث من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، وحتى التهديدات بدورها أصبحت عابرة للحدود، وقراءة الجزائر لمحيطها الاستراتيجي، ولحزامها الأمني باتت تقوم

على منطق اللاتماثلية في التهديد، وبات المتوسط فضاء يحتوي مختلف أشكال التهديدات التي تتداخل فيما بينها: [1]

1/ الهجرة غير الشرعية

الهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 في أوروبا، رغم الأهمية السوسيو–اقتصادية للهجرة بالنسبة لأوروبا إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر للهجرة كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، وبالتالي تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن داخل القارة الأوروبية، وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها:

- معيار سوسيو–اقتصادي: حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة وأزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من الأبدي العاملة، ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبأ على خزينة الدول الأوروبية.

- معيار هوياتي: يتم التركيز فيه العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.

- معيار سياسي: حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية.

ولا يكمن خطر الهجرة غير الشرعية فقط في كونها تهديد للأمن الأوروبي على كل المستويات، بل أيضا في مصير المهاجرين غير الشرعيين في البحر قبل وصولهم سواحل أوروبا، فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة ومنذ 2015/7/12، لقي ما يقدر ب 1865 شخص حتفهم أثناء عبورهم البحر المتوسط باتجاه أوروبا، بينما تم إنقاذ حوالي 50 ألف مهاجر في السنوات الأخيرة في المياه الإقليمية فقط بين ليبيا وايطاليا.[2]

وترى الدول الأوروبية أنه لا تزال هناك إمكانية لتحجيم الظاهرة عبر اتخاذ حزمة من الإجراءات: أولها العمل على معالجة الأسباب الموضوعية للهجرة خاصة الاقتصادية والأمنية في إطار إستراتيجية متكاملة

[1] _ عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد الآفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص28.

[2] _ "**العوامل الرئيسية للهجرة غير الشرعية من شمال افريقيا إلى أوروبا**" على http://www.Famak.com .

ومتعددة الأبعاد، وثانيها توسيع دائرة التنسيق الأمني بين كل الدول المرسلة والدول المستقبلية على حد سواء بهدف التضييق على شبكات الهجرة ومكافحتها ومن ثم تحجيمها كخطوة أولى للقضاء عليها مستقبلا، وأخيرا ضرورة قيام الحكومات بدور أكبر عبر تكثيف حملات التوعية بأخطار الهجرة غير الشرعية، وانتهجت أوروبا سياسة الإنفاق على المشروعات الإنمائية في الدول المصدرة للمهاجرين.[1]

2/ الإرهاب

لعل ظاهرة الإرهاب ورغم الخطورة التي تسببها لم تأخذ طابعها الدولي واهتمام كل الأجنحة السياسية الاجتماعية العسكرية والدينية بها في معظم دول العالم إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك راجع لاتساع ظاهرة الإرهاب وأخذها لإطار دولي خارجي بعدما كانت محصورة فقط داخل بعض الدول، ما أدى بالضرورة إلى اتساع نطاق التهديد الخاص بها، ولعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق التي شملتها هذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة وذلك راجع الكثير من الأسباب التي ساهمت بانتشار الإرهاب بشكل رائع في المنطقة تقف للأسباب السياسية والاجتماعية على رأسها.

ورغم الغموض وعدم إعطاء تعريف موحد لظاهرة الإرهاب من حيث التسمية والمفهوم، إلا أن ذلك في الحقيقة لا يلغي أهميتها لما ينتج عن الإرهاب من دمار كبير يستهدف الجميع ويهدد كل الأصعدة دون استثناء، ولعل ذلك ما جعل من الاتحاد الأوروبي يجعل من محاربة ظاهرة الإرهاب إحدى أولوياته لأنه يصنفها من التهديدات الأمنية الأكثر تعقيدا التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وكان لانسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات السرية المسلحة، والتي كانت تخص بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية.

وهذه التكوينات الصغيرة كان لديها من التجربة والخبرة ما يكفي نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما جعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[2]

---

[1] _ "**الهجرة غير الشرعية: الدول العربية منبعا وأوروبا مقصدا**" على http://www.alwatan.com .

[2] _ **التهديدات الأمنية فير المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري**، المركز الديمقراطي العربي، http://democratic.com .

إضافة إلى الجماعات الإرهابية القادمة من المشرق والمغرب التي كانت تسعى للإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن ذلك توجهت لاستهداف مصالح الدول الغربية بحجة أنها تساند أنظمة الحكم الفاسدة في الكثير من دول الجنوب.

واستغلت الجماعات المتطرفة للأوضاع التي تعانيها دول جنوب المتوسط لتسويق أفكارها للدول في الضفة الشمالية بناء على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وعبر عن ذلك من خلال التفجيرات التي مست العديد من العواصم والمدن الكبرى في أوروبا وخلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة في السنوات الأخيرة كتفجيرات(باريس، لندن، مدريد...).

ثالثا: الرؤية الأمنية الجزائرية في المتوسط

تشير في البداية إلى أنه في الفترة التي أعقبت الاستقلال لم تهتم الجزائر بأمنها في منطقة المتوسط، رغم أن الحوار الأورو–عربي قد بدأ في مرحلة مبكرة على اثر الحرب العربية_الإسرائيلية لعام 1973، بحيث كانت للمجموعة الأوروبية حينها مواقف معتدلة مقارنة بالموقف الأمريكي.

وهذا راجع إلى أن الجزائر بعد الاستقلال كانت منغمسة في مشاكلها الحدودية وهو ما أثر بصورة كبيرة في عقيدتها ودوائر اهتمام سياستها الخارجية. لكن التحول في طبيعة التهديدات مع نهاية الحرب الباردة قد جعل من البعد المتوسطي للأمن الجزائري محوريا نتيجة التهديدات والمخاطر المشتركة بين الضفتين، وبالنظر إلى انكشاف الجزائر أمنيا على حالتين: العمق الإفريقي وأوروبا شمالا.

إن الانكشاف الأمني للجزائر اليوم لم يعد مرتبطا بالحدود الضيقة أو الحدود المحيطة بالتراب الوطني فقط، بل صار مرتبطا بأمن الجالية والأمن الهوياتي والأمن المجتمعي ككل، كما أن الانكشاف في عصر العولمة ينطوي على بعد اقتصادي أيضا، بحيث أن ثلثي المبادلات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي مما يسبب عبئ الواردات القادمة من شمال المتوسط والتي تخل بالميزان التجاري الجزائري، وعلى الصعيد الطاقوي تعد الجزائر الممول الثاني لأوروبا بالغاز الطبيعي.[1]

[1] _ "**قراءة أمنية في طبيعة التهديدات الجديدة بمنطقة المتوسط وإثرها في الرؤية الإستراتيجية للجزائر**"، ساسة بوست . http://www.sasaspot.com

يضاف إلى ذلك أن ارتباط التحولات بعصر العولمة[1] الأمر الذي جعل منها تحديا حقيقيا، خاصة مع اتساع حدود ظاهرة الإرهاب مثلا وتحالفها العضوي والعملياتي مع أشكال الجريمة المنظمة.

وهو ما عمق الهاجس الأمني تحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث أصبحت دول شمال المتوسط تتخوف من انتقال الإرهاب إليها عن طريق الهجرة.[2]

والجزائر كانت السباقة للمبادرات التعاونية في إطار المتوسط منذ مسار برشلونة 1995، بل كانت صاحبة الرأي القاضي بمحاربة الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود حتى قبل اتخاذه طابعه الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وبناء على ذلك قد ردت الجزائر على تقرير تلقته في الدورة 73 المنعقدة بالأمم المتحدة سنة 2017، بعنوان: "**سبل الأمن والتعاون بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، قالت فيه بأن: "مسألة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط يجب أن تعالج في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار مصالح وشواغل البلدان المطلة على الجانبين، على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والبشري على حد سواء، مع منح الأفضلية للمبادرات الرامية لجعل المنطقة منطقة سلام واستقرار وازدهار على نحو مستدام".[3]

ولدى الجزائر حسب الوثيقة: "سياسة متوسطية نشطة قائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، وتدعو الجزائر دول الضفة الأخرى إلى تعزيز هذه المبادئ وتطبيقها، وترى الجزائر أن الأمن والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن والتنمية في إفريقيا، كما تشدد على أهمية دمج البعد المتوسطي في التفكير بشأن مستقبل نظام الأمن في أوروبا، وذلك بالحفاظ على مصالح الجميع؛ وفي هذا السياق تشارك الجزائر بنشاط في مختلف المبادرات والحوارات المنشأة في المنطقة.[4]

ومنها مشاركتها أيضا في تأسيس "**منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار 5+5)** الذي أتاح اتخاذ تدابير التعاون في عدة مجالات، والتشجيع على تعزيز السلام والأمن الجماعي في منطقة البحر المتوسط

---

[1] _ صالح زياني، "تحول العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع5، د.ت، ص ص 294،295.

[2] _ هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول المتوسط**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2010، ص ص273،229.

[3] _ خالد بودية، "الأمن في المتوسط لا يلزم الجزائر وحدها"، **الخبر** http://www.alkhabar.com .

[4] **_ المرجع نفسه.**

ومواجهة التحديات المتصلة بالسلام والأمن في المنطقة ومن ضمن الملفات المعقدة التي تشكل عاملا رئيسيا في مسألة الأمن والتعاون في التمييز العنصري للأمم المتحدة، وبداية سنة 2018 أعلنت رفضها دور الدركي الذي تلعبه الدول الأوروبية على حدودها، وترى أن استقرار وثبات المهاجرين غير الشرعيين في بلدانهم الأصلية هو الحل، وذلك لن يتم غلا من خلال مشاريع تنموية مدروسة تحظى بدعم السكان والحكومات. واعترضت الجزائر من خلال التقرير الذي قدمته أمام اللجنة المشكلة للحوار في قولها: "أن على الدول أن تتوقف على توفير ميزانيات ترضي من خلالها ضميرها تجاه الهجرة غير الشرعية، إلا أن ثلاثة أرباع هذه الميزانية تستفيد منها منظمات غير حكومية من بينها أوروبية، لا تحرك ساكنا في قضايا الهجرة ولا وضع المهاجرين، ووجب على تلك لدول توجيه نفقاتها بما يخدم هذا الملف.

المطلب الثالث: الدائرة المغاربية

لطالما اهتمت الجزائر بأمنها خارج حدودها خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما انجر عنه من أحداث عصفت بأمن المنطقة، ولعل منطقة المغرب العربي كانت مسرحا لهذه الأحداث بعدما شهدته دول المنطقة من تطورات أمنية في السنوات الأخيرة، لذلك تعمد الجزائر في إطار بعدها الجيوسياسي المغاربي العمل إيجاد إستراتيجية أمنية شاملة كفيلة بإخراج المنطقة من دوامة اللاأمن، وهذا بالتركيز على الدائرة المغاربية التي لطالما شكلت الجناح الجيوسياسي للأمن الجزائري.

أولا: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي

المغرب العربي وفق النظرة الفرنسية يقصد به كل من: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى.. لكن بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989 بانضمام كل من ليبيا وموريتانيا، أصبح المغرب العربي يدل على خمس دول، تقدر مساحته ب 5.591.785 كلم²، يمثل 20% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي، الواقع في شمال غرب القارة الإفريقية.[1]

[1] **_L'Afrique du Nord et les pays du Maghreb : telechargé** du http://portaildufile.info/index.php?option.com le 10/10/2018.

1/ الأهمية الإستراتيجية

وتتجلى الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بموقعه الذي يتوسط العالم وفي الوقت ذاته يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث: أوروبا، آسيا، إفريقيا، كما تعد المنطقة محور تلاقي أربعة دوائر جيوسياسية: الدائرة الشرق أوسطية، الدائرة الإفريقية، الدائرة الأوروبية، الدائرة الأطلسية (الحوار مع الحلف الأطلسي)، كما تتوفر المنطقة على أهم معبر للملاحة الدولية "مضيق جبل طارق"، فالمغرب العربي جزء لا يتجزأ من مصلحة واهتمامات الدول الكبرى.[1]

2/ المحدد البشري

يصل مجموع سكان المنطقة المغاربية أزيد من 37 مليون نسمة، هذا العدد الهائل من السكان يمكن أن يساهم في تطوير الاقتصاد المغاربي، إذا تم حسن استثماره والعمل على توجيه هذه الطاقة البشرية الضخمة إلى جانب ثروات المنطقة، ويمثل في الوقت نفسه سوق استهلاكية ضخمة رغم التفاوت في توزيع السكان والشعوب المغاربية تتقاسم عدة مقومات تجمع فيما بينها وتشجعها على الوحدة: لغة، تاريخ، دين.[2]

3/ المحدد الطاقوي

تحظى المنطقة المغاربية بأهمية بالغة على الصعيد الطاقوي نظرا لاحتوائها على نسب معتبرة من الثروات الطبيعية على المستوى العالمي، وعليه تقدر احتياطات النفط في ليبيا 48 مليار برميل وتساهم ب 2.9% من الاحتياط العالمي لتحتل بذلك المرتبة 17 عالميا، أما الغاز الطبيعي، فاحتياطات الجزائر تصل إلى 4.5 مليار م³ بنسبة 2.4% من الاحتياط العالمي لتحتل المرتبة 4 عالميا من حيث التصدير و6 من حيث الاحتياط.[3]

فإذا كانت ليبيا والجزائر تحتلان الصدارة في البترول والغاز الطبيعي فإن المغرب الأقصى يتوفر على مواد معدنية هامة، فهو ثاني منتج للفوسفات في العالم، والأول عالميا من حيث الاحتياط بنسبة 70%، بينما موريتانيا غنية بالحديد إذ تنتج 31 مليون طن سنويا دون ذكر المعادن الثمينة التي تزخر بها المنطقة والتي عادة لا يفصح عنها. هذا إضافة إلى الأهمية الطاقوية التقليدية للمنطقة المغاربية، فهناك طاقات متجددة لا

[1] _ Paul Baltat**, le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, ed : caphonic, p13.
[2] _ **BP statiscal review if world energy**, UK : Purreprint Group, June 2013, p6-20.
[3] _ Yves Lacoste, **dictionnaire de Geopolitique**, op.cit, p

تقل أهمية عن النفط والغاز، وهذا ما تم تأكيده من خلال مشروع "ديزرتك" DESERTEC الذي أطلقته ألمانيا سنة 2009 لتزويد أوروبا بالطاقة الشمسية من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعليه هذه الأرقام والمعطيات تزيد من الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية.

ثانيا: التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

تعد منطقة المغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية الإرهاب العابر للحدود، الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم وتنظيم متعدد الأفرع والشبكات.

تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي (AQMI) يعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007 إلى جانب الجماعة الإسلامية الليبية للقتال، والجماعة الإسلامية التونسية للقتال، وكل من أنصار حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، وتعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة وعلى هذا تم استهداف "تيقونتورين" سنة 2013 بالجزائر، وكذلك تعتمد على أسلوب حجز الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول منطقة، على شاكلة ما وقع في موريتانيا والجزائر وغيرها.

1/ الجريمة المنظمة

إن الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة المغاربية خاصة أحداث ما يسمى بالربيع العربي، يشكل أحد العوامل المساهمة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها؛ حيث تجارة المخدرات تعرف رواجا كبيرا لا سيما بعد تحويل المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل: الهروين والكوكايين، من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي عبر المغرب العربي.[1]

خاصة ما شهدته ليبيا من انفلات أمني الأمر الذي ساعد على رواج تجارة الأسلحة، وهذا ما نلاحظه من خلال الأرقام؛ حيث تم تسريب حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة من ليبيا إلى الساحل الإفريقي و3000 قاذفة جو، وأصبحت ليبيا حسب أجهزة الاستعلام البريطانية أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمال

[1] _ ولفرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، بيروت، سبتمبر 2012، ص3.

"بعين أميناس"، ما يشكل خطرا حقيقيا على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى الاستفادة من الوضع الأزموي.[1] فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلاميAQM .[2]

2/ الإرهاب

تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحىً تصاعديا حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث: بدأت أول هذه الإرهاصات باختطاف والي إليزي في جانفي 2012، ثم في 04 مارس من نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، ليليها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في (قاوGAO) بمالي يوم 06 أفريل 2012، وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة.[3]

لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس "تقنتورين": الذي وقع يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013 ، حيث يمكن أن نقرأ في أبعاد هذا الاعتداء أنه اعتداء بالغ الخطورة لكونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98 بالمائة من مداخيل الجزائر لإخضاع وإضعاف الدولة الجزائرية، وكذلك لخلق حالة من اللاأمن لدى المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية.

فكلّ هذه الاعتداءات تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر واستفزازها وإدخالها في هذا المستنقع من الأزمات الذي تتعدد فيه الفواعل وتتضارب المصالح، كما هي بمثابة إشارات ورسائل للضغط على الجزائر لتتراجع على بعض المواقف والقرارات، لكن ما يجب الانتباه والالتفات إليه أن هذه الاعتداءات أثبتت وكشفت على ثغرات وفجوات في الإجراءات الأمنية الاحترازية التي اتخذتها الجزائر في تعاطيها مع جوارها الإقليمي، بحيث يجب إعادة التقدير وإدراك القصور في سياستها الأمنية بتكيفها وفقا للتغيرات والتطورات الآنية كلما استدعى الأمر ذلك.

---

[1]_ حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011)، ص95.

[2]_ **Gérard François DUMENT.la géopolitique des populations du Sahel, Revue géopolitique Diploweb.com, 2010, p 3.télécharger du :**http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135

[3]_ إسماعيل دبش،" الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)"، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد: الأول،2014، ص 55.

3/ انعكاسات اقتصادية

إن النفقات المالية الضخمة الموجهة للتجهيزات المادية والبشرية للقوات العسكرية، التي يتم خصمها من خزينة الدولة لتصدي لمختلف الحركات الأزموية المنتشرة على الحدود، تحسب كلها على حساب تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر التي مازالت تعاني التبعية لقطاع المحروقات بشكل فادح وخطير، حيث أسعار النفط تتميز بالارتفاع والانخفاض المفاجئ وهذا ما بدأت تعاني منه الجزائر منذ جوان 2014 إلى اليوم بتراجع أسعار النفط، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على دورها ومدى قدرة تأثيرها بل وحتى الصمود أمام حالة اللااستقرار التي تحيط بها، فضلا عن أمواج اللاجئين المتدفقة إلى الجزائر، فإن كان الأمن محوري وضروري لقيام الدولة فالتنمية الاقتصادية لا تقل أهمية لبقاء واستمرار الدولة.[1]

ثالثا: الرؤية الأمنية الجزائرية في الدائرة المغاربية

الجزائر كانت دائما سباقة في طرح آليات التعاون بين دول المغرب العربي وضرورة تعزيز العمل المغاربي المشترك في ظل التطورات والتحديات التي تعرفها المنطقة وهذا ما تم تأكيده من طرف الجزائر في أشغال الدورة 31 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بالرباط في افتتاح الأشغال أن: "سعي الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، ينطلق من قناعتها بأن مسألة استتباب الأمن في المنطقة هي مسألة الجميع"، وهو ما استلزم تضافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في هذا المجال، خاصة أمام تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

1/ على المستوى السياسي

تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا التي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة لليبيا، كما احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية في 10و11 مارس 2015.

انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر في13 أفريل 2015 إذ صرح "عبد القادر مساهل" «أن حل الأزمة الليبية بين أيدي الليبيين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام»، فالجزائر تعمل جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني لما لها من

[1]_ اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص 61.

انعكاسات مباشرة عليه، وقطع الطريق لبعض الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار[1].

كما يلاحظ أيضا على الصعيد السياسي والدبلوماسي بروز حيوية في العلاقات الجزائرية التونسية، الأمر الذي يظهر من خلال زيارة الرئيس التونسي "الباجي قايد سبسي" للجزائر يوم 2015/03/04 بدعوة من الرئيس الجزائري، ثم المبعوث الشخصي لرئيس التونسي" قروي شابي" في 2015/04/29، ومؤخرا رئيس الحكومة التونسي "الحبيب الصيد" بدعوة من الوزير الأول الجزائري يوم 2015/05/15، فهذه الحركية تدل على اهتمام الجزائر بتونس الجديدة وضرورة مرافقتها للحفاظ على استقرارها في ظل وضع داخلي صعب ومحيط خارجي متأزم على الحدود الليبية، لتفادي أي تدهور محتمل يؤثر سلبا على الجزائر.

منذ عام 2011 تدعم جارتها الشرقية تونس في مواجهة التحديات السياسية الاقتصادية، كذلك شكلت المساعدات الاقتصادية ميزة رئيسية للعلاقات بين البلدين، فالجزائر عاونت تونس لتجاوز عجزها المالي الذي انطلقت شرارته من أحداث 2011، حيث قدمت الجزائر لتونس سلسلة من المساعدات الاقتصادية امتزجت بين القروض والودائع والمنح بشكل عام، وشملت الأخيرة منحة بقدر 200 مليون دولار وبعدها هبة ب 100 مليون دولار في أوائل ديسمبر 2022. كما حافظت الجزائر على القيمة المنخفضة للمدفوعات المترتبة على تونس مقابل استفادتها من الكهرباء والغاز الذي يتدفق عبر أنبوب "ترانسميد" الذي يعبر الأراضي التونسية نحو إيطاليا والذي تحتفظ به تونس لاستخدامها الخاص ووافقت على تأجيل المدفوعات في مناسبات معينة ومؤخرا عند تصدي تونس لقرض من الصندوق النقد الدولي تحتاج إليه لمنع تخلفها عن السداد، قامت الجزائر بتنظيم اجتماع للمانحين من دول الخليج العربي لمنح بين 3 إلى 4 مليارات دولار (يفوق حتى قرض صندوق النقد الدولي).[2]

2/ على المستوى الأمني والعسكري

اجتماع وزراء خارجية المغرب العربي حول إشكالية الأمن في: 9 جويلية 2017 المخصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي، دعت الجزائر لوضع إستراتيجية أمنية مغاربية شاملة، تنبثق عنها آليات عملية وهياكل متخصصة في مختلف الجوانب لمواجهة المشكلات الأمنية بالمنطقة. وفي نفس الإطار جاء لقاء "غدامس" بين ليبيا والجزائر وتونس حول مراقبة الحدود وتنمية المناطق الحدودية في 2012، من أجل

[1]_ منصور لخضاري، "الإمدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، **مجلة شؤون الأوسط، فصلية متخصصة محكمة تفي بالاستراتيجيات الإقليمية**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد: 143، 2012، ص 7.

[2]_ سابينا هيمبرج، "الطموحات العالمية والأزمة التونسية قد تدفع الجزائر إلى إعادة النظر في سياسية عدم التدخل"، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، 27جوان2023، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/

دراسة الوضع الأمني السائد على حدود الجزائر وتونس وليبيا وسبل دعم التعاون بينها والوسائل الداعمة للتعاون من أجل ضمان الاستقرار والأمن والتنمية في المناطق الحدودية.

المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية والالتزامات الدستورية في إطار الإقليم الجيوسياسي للجزائر

تعبر العقيدة الأمنية لأي دولة عن مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، والجزائر من بين الدول التي بنت عقيدتها بناء على الأوضاع الأمنية التي شهدتها الدولة منذ الاستقلال واستمدت مبادئها من ثورة التحرير المجيدة وبيان أول نوفمبر 1954، واستمرت في مسار واضح تحكمه الأحداث التي تسير محيطها الجيوسياسي ومكانتها في المنطقة.

ويمكن أن نعرف العقيدة الأمنية بأنها تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب في ذلك تبني القوى في هذا المجال لهذه التفسيرات والرؤى.[1]

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

تعتمد الجزائر في تحديد عقيدتها الأمنية من خلال تركيزها على مايلي:

أولا: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

تتحدد العقيدة الأمنية من خلال محددات صيغت ضمن التجربة التي خاضتها الجزائر في التعامل مع محيطها الجيوسياسي خاصة خلال فترات زمنية معينة ومن بين أهم هذه المحددات نذكر:

[1] _ عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا، الحلف الأطلسي**"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص1.

1/ العامل التاريخي

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر الدور البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء الانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي. وقد تكللت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية.

وتعد أفكار الثورة التحريرية أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال؛ حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة يظل التاريخ حاضرا ولا يزال يميز عقيدتها الأمنية.

تقوم عقيدة الجزائر السياسية والأمنية على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت مثل: الشرعية الدولية (فكل تحرك لا يتم إلا استجابة لأمر الأمم المتحدة)، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، والحفاظ على السيادة الوطنية وسيادة الدول الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل)، ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات، وأمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدًا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها.[1]

ظلت عقيدة الجزائر الأمنية هذه حبيسة تصورات تقليدية حول الصراعات والحروب التي تحدث بين الجيوش النظامية فقط، لأن تصميمها في الأساس كان غرضه مواجهة تهديدات دولاتية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية بسبب التوتر البنيوي مع المملكة المغربية، ولم يتم استيعاب القطيعة الإستراتيجية التي حدثت في مجال التهديد، وتم استبعاد أو على الأقل التقليل من شأن التهديدات غير الدولاتية. لكن الجزائر بدأت مع الوقت تستوعب تدريجيًّا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما

[1] _Benantar, Abdennour, "The State and the Dilemma of Security Policy", in **Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup** (eds), Algeria Modern: From Opacity to Complexity, (Hurst, London), p. 93-110.

تستفحل الصراعات الداخلية. فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها. ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها[1]، وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار.

وعندما توترت الأمور على المستوى الإقليمي، في دول مثل ليبيا ومالي والصحراء الغربية، دخلت المؤسسة الأمنية الجزائرية حالة من الصراع بين التصوّر المطلق لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة؛ والمبادئ الأخلاقية من جهة؛ وتصوّرها لمصالح أمنها القومي والمصالح السياسية والعسكرية من جهة أخرى. غذى تغيّر نمط التهديدات، من تهديد دولاتي إلى تهديد مجموعات وعصابات منتشرة على حدود الجزائر، رغبة الجزائر في تغيير تصورات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة؛ سيما بعد تصاعد أعمال العنف وخطر المجموعات المسلحة في ليبيا ومالي[2] .

دفعت الحرب الأهلية في مالي، ولاحقًا الحرب في ليبيا، الجزائر إلى القيام بتعديلات أمنية خفيفة، تندرج ضمن خطتها الأمنية لضمان سلامة حدودها من الاختراقات، وأبرز ما قامت به الجزائر في هذا الخصوص، هو السماح للطائرات الفرنسية بعبور أجوائها للمشاركة في ضرب الجماعات المسلحة في شمال مالي، بدون شروط، بحسب ما قاله وزير الخارجية الفرنسية حينها، "لوران فابيوس" وكان ذلك التعديل ظرفيا وإجرائيا عاجلا، كما جاء كرد فعل على تهديد أمني محتمل في جنوب البلاد، ولم يتعارض رد الفعل هذا مع سياسة الجزائر الأمنية، بحساب أن الجيش الجزائري لا يزال في ثكناته ولم يتدخل في مالي؛ إلا أن هذا التصرّف يعد أقرب إلى وصفه قطيعة في نسق العقيدة الأمنية الجزائرية وتصوراتها التقليدية للنزاعات.[3]

2/ العامل الجغرافي

تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا لهذا الأمن، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة لتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لمنطقتين كبيرتين الأول في الشمال يتمثل في الاتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب ويتمثل في الساحل الإفريقي، إن هذا الموقع أو بعبارة أخرى، هذه النقطة الإستراتيجية أمنيا

[1] _ بن عنتر عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولاتية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص 101.

[2] _ مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، **مجلة العربي الجديد**، https://www.alaraby.co.uk/opinion

[3] _ **المرجع نفسه.**

جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني.[1]

إن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة، أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وازدياد عملية الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة، وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة[2] أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح على صياغتها.

3/ العامل الإيديولوجي

هناك من يضيف البعد الإيديولوجي كمرتكز للعقيدة الأمنية الجزائرية لكن الأمر انتهى بانتهاء الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وقد كان التأثر سائدا لفترة من الزمن فقط ولعل أبرز ما دل عليه هو مناصرة الجزائر لحركات التحرر في العالم وخاصة القضية الفلسطينية، ودعم الصراع العربي ضد إسرائيل.

لكن التحولات الدولية التي شهدها العالم في فترة نهاية الثمانينات وبداية الألفية الجديدة، ألقت بظلالها على الوضع الداخلي الجزائري، وأثرت على التوجهات الإيديولوجية للجزائر التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعقود من الزمن.

فكانت أحداث 5 أكتوبر 1988 منعطفا تاريخيا هاما للبلاد، ووضعت الأمن القومي الجزائري آنذاك على المحك، خاصة وأن البلد كان يمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة وعلى رأسها الجبهتين السياسية والاجتماعية، إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي شهدته الجزائر بعد احتقان طويل عن الترهل الذي كان يعاني منه النظام ككل، وأهم مؤشراته توسع الهوة بين النخبة الحاكمة والمواطنين، وما زاده قوة هو تزامنه مع تحولات مهمة وكبيرة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وتراجع إيديولوجيته لتحل محلها

[1] _ صالح زياني، **المرجع السابق**، ص 291.

[2] _ هربون بوكون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت: مرز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 120-124.

الإيديولوجية الليبرالية، لذلك ومن أجل حماية الأمن القومي استلزم مراجعة العقيدة الأمنية لتتلاءم وعملية التحول الديمقراطي وتواكب مجريات الأحداث التي فرضها التحول على مستوى النظام الدولي.[1]

يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية ترتكز حاليا على الأبعاد التاريخية والجغرافية، أما بالنسبة للبعد الإيديولوجي فالتغير الذي شهده العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي وتراجع الإيديولوجية الاشتراكية أثر بالضرورة عن المشهد الأمني الجزائري خاصة بظهور تهديدات ذات طابع عابر للحدود أثرت ولازالت تؤثر على العقيدة الأمنية الجزائرية، لتتغير بما يتلاءم الوضع الأمني الجديد الذي تشهده البلاد من نهاية ثمانينات القرن الماضي.

وبالتالي تزامنت عملية إعارة صياغة نص المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية مع بروز ظاهرة عنف جديدة، مثل هذا العنف في الحقيقة أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري؛ فظاهرة العنف والإرهاب وتداخلهما مع تهديدات أخرى كالجريمة المنظمة، ساهمت كلها في إعادة بلورة هذه العقيدة وفق مدركات التهديدات الجديدة، وذلك بالتركيز على سبل وصيغ وميكانزمات التعاون والتنسيق والتشاور لمحاصرة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة.[2]

ثانيا: التهديدات الأمنية من وجهة نظر العقيدة الجزائرية

تتنوع طبيعة التهديدات الأمنية حسب العقيدة الجزائرية:

1/التهديدات السياسية

رغم أن العولمة وما جلبته من تحولات على مستوى التهديدات التي أصبحت تحمل طابعا لينا، إلا أن التهديدات الصلبة التي لازالت تشكل هاجسا للعقيدة الأمنية لجزائرية وتقف عائقا أمام تحقيق الأمن القومي الجزائري.

تقف قضية الصحراء الغربية على رأس التهديدات التقليدية، والتي لازالت تفرض توترا علنيا وأحيانا مستترا بين الجزائر والمغرب، خاصة وأن الجزائر كانت ومازالت تدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتدعم حركات التحرر في العالم.

[1] _ صالح زياني، **المرجع السابق**، ص 292.

[2] _ Yoser Yakis, « **Euro-Mediterran coorperation in the field of and Anti-Terrorism** » , retrived on 6/12/2018, http://YocerYakis.net/meclis-Knousmalari/Londra,EuroMesco,Final.

إضافة إلى أنه لا يمكن إغفال الحركات المتمردة للطوارق وما تشكله من تهديد على الحدود الجنوبية الجزائرية خاصة وأن هذه الحركات تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لاتقاء الهجمات المالية ضدها،[1] هذا فضلا عن دعم بعضها للجماعات الإرهابية المسلحة الأخرى وتورطها في الشبكات الإجرامية المنتشرة في المنطقة.

وربما التهديد الكبير الذي له ارتباط أكبر بالأمن القومي الجزائري في شكله الصلب وشكله اللين أيضا هو التهديد الإرهابي، فالجزائر من بين الدول التي عانت من هذا التهديد بشكل كبير مقارنة بالدول الأخرى، فقد وصل تهديد الظاهرة الإرهابية في لحظات إلى تهديد كيان الدولة الجزائرية خاصة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، ورغم انحسار خطورته في السنوات الأخيرة وأخذه لأشكال وأجيال جديدة، إلا أن هذا التهديد الذي لازال يمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر والتي تربط استيفاء شروط الأمن القومي بدحر التهديد الإرهابي الذي تتعدى مخاطره الجوانب العسكرية الصلبة، لتلمس تداعياته النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.[2]

2/ التهديدات الاجتماعية

لعل أبرز التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري اجتماعيا تلك المتعلقة بضرب الاندماج الاجتماعي وتحسين الأمن الهوياتي رغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديد ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.

فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسوي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي والذي لن يكون إلا من خلال اضطلاع هذه النخب بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكنها أن تشكل

[1] _ صالح زياني، **المرجع السابق**، ص293.

[2] _ Frederic Volpi, « **Algeria's Pseudo-democratic Politics** », in F.Volpi and Francesco Cavatorta (eds) Demoratisation in the Muslim World : Changing Patterns of power and Authority, Oxon, Routledge, 2007, pp 214-218.

خطرا كامنا على الأمن القومي الجزائري،[1] والحديث عن النسيج الاجتماعي يؤدي بالضرورة إلى الحديث عن القضية الأمازيغية، وما تشكله من تحدي للأمن الجزائري خاصة إذا ما تم استغلالها وتكييفها لخدمة مصالح وجهات معينة، فالتعامل معها بليونة ومنهجية قد يؤدي إلى تحقيق الاستقرار كخطوة لتحقيق أسس عقيدة أمنية متكاملة.

3/ التهديدات الاقتصادية

في عالم يلعب فيه الاقتصاد دورا كبيرا، أصبحت التهديدات الاقتصادية لا تقل خطورة عن العسكرية ويحسب لها ألف حساب، كون الاقتصاد أصبح هو المتحكم في مجريات العلاقات الدولية، فتحقيق الأمن القومي الجزائري يقف على تجاوز التهديدات الاقتصادية.

إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، بحكم احتلال الاعتماد على مجال المحروقات لنسبة 95% من الصادرات الجزائرية، بل وأن الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتعددة الجنسيات.

إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، وبحكم أن هذه الطاقات غير متجددة وستنضب في يوم ما، لن يكون هناك ما حينما ما سيتم تصديره بعد؛ عليه أننا بصدد مشكلة تطرح نفسها في الوقت الحالي، وهي غياب إستراتيجية اقتصادية لتأمين حياة الأجيال القادمة أو على الأقل العمل على إيجاد حلول لتنويع صادرات البلاد خارج مجال المحروقات. ومن ناحية أخرى فإن الجزائر لا تمتلك السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة فساد بمختلف أشكاله يمس كل الميادين.

كما أن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد عن ربع وارداتها السنوية.[2] كما أن الاعتماد شبه الكامل على التبعية

[1] _ صالح زياني، **المرجع السابق**، ص 294.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص 295.

الاقتصادية واستيراد الغذاء من الخارج يشكل تهديدا على استقلالية القرارات السياسية لا سيما تجاه القوى الكبرى التي تمدها بالمواد الغذائية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.[1]

4/التهديدات التكنولوجية

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية؛ وتعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم، ولعل أخطر هذه الجرائم تلك المتعلقة بالمواقع السياسية، والتي كانت من جهة تعبر عن القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا الأخبار المغلوطة التي تخلق شرطا بين النظام السياسي ومواطنيه، إضافة إلى جرائم التجسس الالكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم استثمارها التجسس على الدولة، وهناك ما يعرف بالإرهاب الالكتروني، والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيها في عصر الازدهار الالكتروني.[2]

التهديدات التكنولوجية اليوم لا تقل خطورتها عن باقي التهديدات، لانتشار التكنولوجيا وصعوبة تتبع ممارسيها، لذا فهي قضية حقيقية تواجه الدول اليوم.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الجرائم السيبرانية من أسرع الجرائم انتشارا وزيادة حول العالم، وذلك بسبب الارتفاع المتزايد لمستعملي الانترنت واندماجهم في العالم الرقمي، إضافة إلى ارتفاع عمليات التحول الرقمي لمختلف القطاعات في كل بلدان العالم، الذي رافقه حتما تزايد في التهديدات السيبرانية المرتكبة لأغراض مختلفة كالاختراق والتجسس وسرقة وتسريب البيانات والأخبار الزائفة؛ فحسب تقديرات عام 2021، يشهد العالم هجمات الكترونية كل 11 ثانية، وهذا ينذر بالخطر ويؤدي إلى خسائر عالمية فادحة التي وصل حجمها حسب تقرير للاتحاد الدولي للاتصالات، إلى 6 تريليونات دولار في العام 2021، وبذلك فإن حجم الهجمات السيبرانية تضاعف 3 مرات على مدار العقد الماضي[3].

[1] _ حفيظ صواليلي، "الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية"، **جريدة الخبر**، العدد3879 يوم 2010/1/17، ص 7.

[2] _ شيماء عطا الله، "**خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية**، http://www.shaimaatalala.com/yb/showthrred.php .

[3] _ دليلة العوفي، "الجريمة السيبرانية، التهديد الجديد للاقتصاد الوطني"، **جريدة صوت الأحرار**، https://www.sawtalahrar.dz/

وبالنسبة إلى الجزائر فهي على غرار باقي دول العالم تتعرض لعدة هجمات سيبرانية وبصفة مستمرة تتفاوت من حيث الأرقام والأهداف، مشيرة إلى أنه في مجملها تستهدف المؤسسات وخاصة السيادية منها، كما أنها تستهدف الأفراد أيضا، خاصة في يومنا هذا الذي تنتشر فيه تقنية الذكاء الاصطناعي الذي يعدّ من بين أكبر التحديات في مجال الأمن السيبراني، إذ يوظفها المجرمون حسب المتحدثة، في إرسال الرسائل عبر تطبيقات مختلفة وكذا نشر الإعلانات التي تستقطب فئات محددة يتم تصيدهم عبر الفضاء الرقمي المفتوح على مصراعيه دون أن ننسى منصات التواصل الاجتماعي التي يستغلها المجرمين لكسب ثقة مستعمليها من أجل ضرب استقرار الوطن وكذا الحصول على الأموال وتعطيل المعاملات التجارية.

وأوضحت الدكتورة، أن تزايد مستعملي الانترنت في الجزائر، يعدّ من بين أهم أسباب ارتفاع عدد الجرائم السيبرانية حيث تجاوز عددهم47 مليون خلال الثلاثي الثاني من سنة 2022 منهم أكثر من 42 مليون في الهاتف النقال ما تمثله نسبة 90.79 بالمائة من مجموع مشتركي الانترنت حسب الإحصائيات الرسمية، هذا يؤدي حتما إلى تزايد خطر التهديدات التي تتطور بسرعة وباستمرار .[1]

ولهذا تواصل الجزائر ضبط منظومتها القانونية، توازياً مع تطور المجتمع، وبعد النصوص الكثيرة التي تم إصدارها لتنظيم مختلف المجالات والقطاعات والممارسات، جاء الدور على مواجهة الجريمة السيبرانية التي باتت تحظى باهتمام واسع لدى السلطات، وفي ظل انتشار الجريمة الالكترونية المنظمة التي لا يزال القانون المدني الخاص بها لم تكتمل أركانه بعد في ظل وجود الثغرات القانونية التي يستغلها العديد من الفاعلين للقيام بجرائم تخص النفس البشرية هذا الأمر الذي حتم على القوات الأمنية للإسراع في ضبط الإجراءات القانونية من ردع مثل هذه الممارسات بهدف ضمان الحماية للمواطنين بالدرجة الأولى، والعمل على بناء الثقة بينها وبين عملائها من المواطنين وضمان التواصل المستمر بينهم من خلال إجراء تجهيزات للبنية التحتية التكنولوجية في ظل الفضاء الرقمي والوقوف على أهم التحديات التي أسفرت عن ذلك.

فالتطور المتلاحق في مجال تقنية المعلومات والاتصالات يقابلها استغلال المجرمين لهذه التقنية المتطورة بابتكار أساليب جديدة لارتكاب المزيد من الجرائم يمكن أن تفرز أنواعا جديدة من الجرائم السيبرانية مستقبلا ولذلك يتطلب الأمر مواكبة القوانين لهذه التطورات واستيعابها، فالدول وجدت نفسها تلاحق التكنولوجيا ولا تواكبها، وسيتم التوسع في هذا النوع من التهديدات في الفصل الرابع.

[1] _ المرجع نفسه.

ثالثا: الالتزامات الدستورية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية الجزائرية

تقوم عقيدة الجزائر الأمنية على جملة من الالتزامات والمبادئ التي تحولت بمرور الزمن إلى ثوابت لا يمكن التنازل عنها.

1/ الالتزامات الدستورية

هناك مجموعة من الالتزامات التي حددها الدستور وتدور حولها العقيدة الأمنية، إضافة إلى مبادئ السياسة الخارجية وغيرها من المبادئ التي لا تخالفها عقيدة الجزائر ولا تخرج عنها.

أ/ الشرعية الدولية

حسب المادة 86 من الدستور تتبنى الجمهورية الجزائرية للمبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، وحسب هذه المادة فالجزائر تخضع كامل تحركاتها خاصة الخارجية للشرعية الدولية، فلا يمكن أن تتخذ إجراءات دونما الرجوع لهيئة الأمم المتحدة، أو أن تكون مخالفة لمبادئ القانون الدولي.

ب/ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعتبر هذا المبدأ مبدءا مقدسا في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن الجزائر تحترم سيادة كل دولة وترفض رفضا قاطعا التدخل في سياسات الدول الأخرى، كما ترفض التدخل في شؤونها.

وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة2/7 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1] ، ونصت عليه كذلك العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي،

[1] _ **ميثاق الأمم المتحدة**، منشورات الأمم المتحدة، ص11-10.

ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.[1]

وقد نصت المادة 86 من الدستور الجزائري على: "تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"، كما أشارت المادة 93 إلى ذلك في النص التالي: "يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"[2] ويتم ذلك في الإطار الملائم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات ذات الطابع الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع دول العالم.

ج/ رفض التدخل الأجنبي

دائما ما تصرح الجزائر برفضها التدخل الأجنبي في النزاعات والصراعات خاصة في الدول العربية أو الإفريقية، كونها تؤمن بأن التدخل لا يزيد الأمور إلا تعقيدا وسوءا وهذا ما أثبتته التجارب من حولها، كالتدخل في مالي أو في ليبيا، وتفضل حل النزاعات بطرق سلمية ويكون الشأن داخليا بين الدول العربية أو الدول الإفريقية.

كمثال رفضت الجزائر طلب الاتحاد السوفياتي في نهاية الستينات منحه تسهيلات عسكرية بحرية وبررت رفضها بأنها أكدت حينها على أنها لم تقم بإجلاء القواعد العسكرية من أراضيها لاستقبال أخرى.[3]

---

[1] _ عبد الرؤوف بن الشيهب وعبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، العدد 14، سنة 2018 ، ص506.

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1976**.

المادة 25 و26 من **الدستور الجزائري**، https://www.globalhealthrights.org/

[3] _ Laquer Walter, « **The Soviet Union and the Maghreb** », in Alvin J Cottrel and James D the berge, (eds), « The western Mediterranean : its political, Economic and Strategic importance, Paraeger Publishers, NewYork, 1974, p 221.

د/**عدم تدخل الجيش خارج حدود البلاد**

نصت المادة 25* من الدستور على:

تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

أما المادة 26* فتنص على:

تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة واضحة في تحديد مهام الجيش الوطني الشعبي الجزائري في حماية الدولة والدفاع عن حدودها، وهناك الكثير من المبادئ كمساندة حركات التحرر وعدم اللجوء إلى القوة والتسوية السلمية للنزاعات وغيرها..

لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هي المبادئ المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم تدخل الجيش خارج الحدود.

يعد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجه الأساسي لسلوكها السياسي. فعلى أساسه رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، وإن كان موقفها تطور بعض الشيء في الحالة الأخيرة، وعلى أساسه أيضا رفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة والتي أرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى، محذرة من عسكرة العلاقات العربية البينية، وباسمها رفضت الانضمام إلى: "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"، كما تنأى بنفسها عن النزاعات العرقية والنزاعات الطائفية وتحديد الشرخ السني–الشيعي الموظف سياسيا في الشرق العربي، في خلق بعض التوتر مع فاعلين عرب ذوي اتجاهات تدخلية في المنطقة، إما بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة، وعملا بهذا المبدأ المزدوج، ترفض الجزائر الانضمام إلى القوة المشتركة لمجموعة الساحل ، وحتى لهذه المجموعة.[1]

[1]_ عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مركز الجزيرة للدراسات http://www.studiesaljazeera.net تم الولوج يوم 208/11/10 على الساعة 18.00.

وجاء في المادة 91 المعدلة، إضافة إلى أن رئيس الجمهورية "قائدا أعلى للقوات المسلحة للجمهورية" يتولى "مسؤولية الدفاع الوطني" ومخول بموجب ما يضطلع به دستوريا أن " يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن"، ويشترط هذا القرار كما جاء في نفس الفقرة "بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"، بما يفيد الاستناد إلى الاستشارة وموافقة الإرادة الشعبية التي يجسدها البرلمان كسلطة تشريعية.

وربط تعديل الدستور الجديد المادة 91 بإضافة فقرة في المادة 31 لتصبح بثلاث فقرات تنص على "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها – تبذل الجزائر جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية – يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلام".

كما جاء التعديل بإضافة جديدة في المادة 30 حيث "يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور"، زيادة لما كانت عليه من قبل " تمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري".[1]

وعلى أساس هذه المبادئ حررت الجزائر الوضعية الإستراتيجية لجيشها، إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها لدرء العدوان وليس الاعتداء على الغير أو التدخل خارج الحدود، واستقلالية القرار الاستراتيجي؛ أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي.

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية بين عقبة الالتزام وضرورة التغيير

ظلت العقيدة الأمنية الجزائرية حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية لأنها صممت في البداية لمواجهة تهديدات دولاتية ذات طابع تقليدي، قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر المستمر مع المغرب، لكن التحول في طبيعة التهديدات فرض طابعا جديدا جعلها تستوعب تدريجيا تراجع الصراعات بين الدول أو التهديدات بمفهومها التقليدي الصلب. فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في

[1] _ مختار بورونية، "مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود وفق الخطاب الدستوري"، **جريدة صوت الأحرار**، https://sawtalahrar.dz/

جوارها وتوسع رقعتها، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها.[1]

أولا: نقاط التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية

إن الانتشار الهائل للتهديدات الأمنية بالمحيط الجيوسياسي للجزائر، حتم في بعض الأحيان التغاضي عن مبادئها السالفة الذكر وذلك لحماية الأمن القومي وضمان المصالح الأمنية العليا، الذي قضى بدوره إلى تعديلات طفيفة فرضتها الحالات الاستعجالية في المنطقة، ولعل الأزمة المالية أبرز مثال على تغير سلوك الجزائر واتخذت قرارات تسير عكس مبادئها حيث:

- اتخذت الجزائر قرار فتح مجالها الجوي للقوات الفرنسية للتدخل في شمال مالي سنة 2012، ودعمت القوات الفرنسية المتدخلة لوجيستيا وذلك بتزويدها بالوقود من أقصى الجنوب، كما شاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية التي حضرت التدخل الفرنسي في مالي بإشراف فرنسي، وفي الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية.

يمكن تفسير التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك أن تعديلا ظرفيا طفيفا طرأ على عقيدة الجزائر الأمنية، مفاده أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل به بشكل محدود، ويعبر هذا التناقض أيضا على التكيف مع الواقع وفقا لمقتضيات مصالح الساعة،[2] وهذا منح الجزائر فرصة إعادة التفكير بشأن تدخل جيشها خارج الحدود واستعدادية أكبر لمراجعة مبادئها للتكيف مع مجريات تطور الأحداث في المنطقة.

فقرار الجزائر بفتح مجالها الجوي،–والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية– يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل فإن يتوافق مع مصلحتها الأمنية؛ لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها.[3]

---

[1] _ Voir « **Lutte anti-terroriste : 100 millions USD octoryés par L'Algerie aux pays du Sahel** », 30 Novembre 2017, consulte le 10.11.2018, http://www.dz/algerie/66443-lutte-antetrrorisme-100millions-usd-octoryes-par-l'algerie-aux-pays-du-sahel.

[2] _ Abdennour Benanter, **« Les principes de la Politique étrangére et de Securité mis à L'épreuve** », Questions Internationales, n 81, Septembre-Octobre 2016, p 90-91.

[3] _ عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**.

لأن الجزائر كانت واقفة أمام ثلاث خيارات صعبة في مواجهة إقليم تسيطر عليه جماعات متشددة، تعلن علنا عداءها للجزائر: **الأول**، هو التدخل العسكري المباشر لإعادة السلطة الشرعية لإقليم "أزواد" شمالي البلاد، و**الثاني** هو ترك الأوضاع تتطور خارج نطاق السيطرة مع المخاطر التي تنجرّ عن وصول التهديد إلى عمق الأراضي الجزائرية، و**الثالث** هو دعم جهد إقليمي دولي لإعادة السلطة الشرعية إلى شمال مالي مع محاولة احتواء العناصر الأقل تشددا في جماعة "أنصار الدين" التي كانت تسيطر رسميا على إقليم "أزواد". وقد قررت الجزائر اعتماد الحل الثالث لأنه كان الحل الأقل تكلفة مقارنة بالحلول الأخرى، وكان هذا يعني مساعدة أي قوة دولية تتدخل لإعادة الشرعية إلى إقليم أزواد، لكن مع التحفظ على أي تدخل غربي.[1]

ثانيا: بين التدخل وعدم التدخل في العقيدة الأمنية الجزائرية

إن موقف الجزائر القاضي بعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي ومنع الجيش من المحاربة خارج الحدود لم يعد بالإمكان الثبات عليه خاصة في ظل الأزمات مرتفعة الحدة والتهديدات الأمنية المنتشرة في المنطقة، وبالتحديد في دول الجوار (كليبيا ومالي)، حتى وإن كان التدخل يتسبب في مشاكل أمنية أكثر مما يقترح حلولا، فإنه على الأقل في الحالة المالية جنب المنطقة "إدارة إرهابية".

لهذا فالمبدأ المزدوج هذا لا يمكن الاستمرار عليه، فالجزائر عليها أن تقرر ضرورة التدخل في الحالات التي يتهدد فيها الأمن الوطني خارجيا قبل أن يصل إلى الداخل، خاصة أن تأمين الحدود الذي هو أولوية أمنية قصوى بالنسبة لها، سيكون صعب المنال في ظل غياب دولة أو ممثل شرعي لها، كما هو الحال في ليبيا، ما يعني تدفق التهديدات نحو الأراضي الجزائرية، وحتى لو وجد فاعل دولاتي أو ممثل شرعي كما هو الحال في مالي، فإنه يفتقر للقدرة الكافية لمراقبة أراضيه ناهيك عن حدوده، وهنا مكمن المعضلة الجزائرية التي تستبعد أي تدخل في شؤون جيرانها، حتى لو كانوا يتخبطون في فوضى تجعل ترابهم معقلا للجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود، بتصرفها تبدو أنها تتعامل مع هذه التهديدات وكأنها دولاتية الطبيعة، كما لا يمكن التذرع بهذا المنطق في سياق ترهل الدولة في المنطقة وطبيعة التهديدات غير الدولاتية (معينة، متنقلة، تفاعل بين الإرهاب المحلي والمستورد)، لا سيما أن هذه الدول أصبحت مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري (ليبيا كانت نقطة انطلاق لهجمات إرهابية في التراب الجزائري وأشهرها الهجوم الذي طال المركز

[1] _ محمد بن أحمد، "القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية"، **جريدة الخبر**، 19 جوان 2014 /https://www.elkhabar.com

الغازي في تيقنتورين جانفي 2013)[1] بالنظر لطبيعة هذه التهديدات يمكن القول أن أمن الجزائر القومي أيضا بعيدا عن حدودها الجغرافية[2].

لذلك قامت الجزائر بتعديلات دستورية ضمن الدستور الأخير فيما يخص جانب إمكانية التدخل خارج الحدود (كما ذكر سابقا في المادة 91 الفقرة 30 و31) وأثارت هذه التعديلات اهتمام الرأي العام خلال طرح مناقشة مشروع مسودة تعديل الدستور، الذي قدم بشأنه ما يقارب 2500 وثيقة لمقترحات من أحزاب ومنظمات مدنية وشخصيات مستقلة، وخلفت جدلا سياسيا بين من يطرح التعديل عبر مدى توافق وارتباط العقيدة العسكرية الجزائرية بالمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر والقائمة على رفض استخدام الحرب والدعوة إلى السلم والسلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات والمنازعات الدولية من خلال القنوات السلمية وفقا للشرعية الدولية التي تمثلها الهيئات الدولية والإقليمية، وبين من يعرب عن تخوفه من توريط الجيش في نزاعات حروب إقليمية ودولية وتعريضه للاستنزاف، وبين من يرى ضرورة تكييف الدستور مع مقتضيات السياسة الدفاعية التي تنسجم مع التحولات والتغيرات في الأوضاع الإقليمية وضمان حماية المصالح الإستراتيجية للجزائر وتقوية مقارباتها في الأمن والسلم بعد أن أضحى الأمن القومي للجزائر يتجاوز الحدود الجغرافية الوطنية[3].

فالجيش الوطني الشعبي إذا حدث وأن شارك في عمليات خارجية (حسب تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون)؛ فإن ذلك سيتم تحت حماية القانون والدستور، وبصفة ديمقراطية طبقا لنص المادة 91، مضيفا أنه من حق" جيشنا الاندماج مع قرارات الهيئات الدولية والإقليمية للخوض في مهام السلام، ومن أجل الاضطلاع بمهام سلمية دفاعا عن الجزائر"، وهي مسائل مفصلة في المادة 31، بما يفيد عموما أنه لا يوجد أي لبس فيما يتعلق بإرسال القوات المسلحة إلى الخارج عبر وضوح ثلاثية: تحديد الإطار، طبيعة المهام وآليات اتخاذ القرار.

[1] _ **المرجع نفسه.**

[2] _ Abdnnour Ben Anter, **The Dillemma of Security Policy**, op.cit, p 103, 104.

[3] _ مختار بوروينة، **المرجع السابق.**

المطلب الثالث: البعد العسكري في العقيدة الأمنية الجزائرية

تولي الجزائر اهتماما بالغا لتسليح الجيش الجزائري حيث تأخذ المؤسسة العسكرية أكبر نسبة في الميزانية التي ترصدها الحكومة الجزائرية كل سنة ويذهب للتسليح معظم هذه النسبة لزيادة تأزم الأوضاع الأمنية المحيطة بالجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وتفاقم التهديد القادم من جنوب وغرب البلاد خاصة.

أولا: التسلح كدليل على الاستعداد العسكري

دعت المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل السعي إلى تجسيد أبعاد الأمن إلى ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة لبلدان الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب، ومنعه من التحالف مع ظاهرة الجريمة المنظمة من خلال أطر تعاونية تؤسس لبنية سلم وتنمية في المنطقة، ولأن الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي وفي ظل النزاعات المحيطة بها في الجوار الإقليمي يجعلها تدفع الثمن باهضا وربما تنازلات مؤلمة، لذا سعت في تثبيتها لمفهوم الأمن التركيز على أبعاده المختلفة من البعد الاقتصادي، الثقافي، السياسي إلى العسكري.

وقد لعب البعد العسكري ولا يزال دور الضامن الأول لتحقيق مثل هذا الأمن القومي للجزائر الذي تتبناه الجزائر، فالقوة العسكرية تبقى تشكل جوهر ذلك بالرغم من توسع مفهوم الأمن، إذ شكلت الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية الجزائرية وصياغة دورها، على المستوى الإقليمي، وهو ما يفسره إلى حد ما سباق التسلح بينها وبين الدولة المغربية، فقد أشار تقرير "سيبري" (sipri) لمعهد ستوكهولم عام 2011 أن المملكة المغربية أنفقت حوالي 3 ملايين دولار واحتلالها المرتبة الثالثة إفريقيا والثامنة عربيا من حيث الإنفاق العسكري،[1] وبعد خروجها من العشرية السوداء وأمام ارتفاع أسعار البترول سعت الجزائر إلى تدارك تخلفها في مجال التسلح من خلال القيام بصفقات تسلح متنوعة، وقد أشار تقرير المعهد السويدي للإحصاءات العسكرية (sipri) أن الجزائر أكثر دول إفريقيا تسلحا 2011،[2] وأرجع المعهد هذه الإحصاءات إلى الأوضاع المتدهورة على حدودها الجنوبية بعد الأزمة 2011 في إطار نسبة تسلح افريقية تقدر ب 8.6%، وفي آخر تقرير نشرته "وورد تربيون" الأمريكية يشير إلى الجزائر أنفقت 10.3 ملايين دولار عام 2013 بعد أن قاربت

[1] _ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ستوكهولم: معهد ستوكهولم، 2011، ص 345.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص 346.

*الجدول رقم1 **"Military expenditure by country", SIPRI 2017** : على الموقع
https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-2015-US

9 ملايين دولار 2012 وسترفع من الإنفاق الدفاعي بحسب الدراسة إلى نسبة 21% عام 2014، بدل 6%،[1] ما يعني نفقات الدفاع والتسليح في الجزائر ستصل إلى 12 مليار تقريبا.

هذا الجدول رقم (2) *يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ميزانية الجزائر على الإنفاق العسكري ارتفعت إلى الضعف في حوالي ستة سنوات وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تزايد وعي الجزائر بحجم التهديدات الأمنية التي تتربص بحدودها خلال السنوات الأخيرة.

ثانيا: أزمة "تيقنتورين" كاختبار للاستعداد العسكري الجزائري

شكل الاعتداء على القاعدة الغازية ب "تيقنتورين" (اليزي) علامة فارقة في الخارطة الأمنية في الجزائر سواء من حيث طبيعة التهديد أو الهدف أو حتى على مستوى الرد الأمني، وفي قراءة للعملية الإرهابية يمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقة في عمل الجماعات الإرهابية، إذ ولأول مرة يتم استهداف مجمع نفطي بحجم قاعدة "تيقنتورين" حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 2.5 مليون مكعب يوميا موجهة للتصدير، وقد بدى من أن تتحول إلى المكان الرخو الذي يستوعب امتدادات التدخل الغربي في مالي في استنساخ تجربة "باكستان" جراء سماحها للتدخل الغربي في "أفغانستان" باستخدام أجوائها لذلك كانت الجزائر حازمة في موقفها في إنهاء الأزمة منفردة دون أية مشاورات دولية لاعتبارات مختلفة، وكانت عملية الحسم العسكري في "تيقنتورين" رسالة متعددة الأبعاد وجهتها الجزائر لجهات مختلفة يمكن قراءتها على الشكل التالي:[2]

- بعثت الجزائر عبر الحسم العسكري لأزمة تيقنتورين" رسالة للتنظيمات الإرهابية مفادها أن الجزائر لن تكون فناءا خلفيا تحكمه توازنات الوضع المالي كما أنه على الجماعات الإرهابية أن لا تراهن على هكذا عمليات في المستقبل، فالجزائر لا تقبل التفاوض مع الإرهابيين سواء في "عين أميناس" أو في أزمات مماثلة.

[1] _ محمد بن أحمد، "الإنفاق في الجزائر سيواصل الارتفاع إلى 2017"، **جريدة الخبر**، العدد 7087، 2011، ص 5.

[2] _ عمر سعداوي، **عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيوستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين**، http://www.saadaouiomar.blogspot.com.

- صدرت الجزائر أزمة "تيقنتورين" من منظور أنها نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي بالمنطقة لتبرر موقفها السابق في رفض التدخل.

- في عملية تحرير الرهائن كانت الجزائر قد أبانت عن جاهزية عالية لقواتها المسلحة، خاصة ما تعلق بقوات النخبة من القوات الخاصة وسرعتها في عملية التحرير، وفي قراءة لعملية الحسم العسكري يقول رئيس المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب "ايفا بوني" Eve Bouni أنه :" لم يكن هناك خيار آخر سوى ذلك الذي انتهجته الجزائر على الصعيد السياسي والتكتيكي على الأرض"،[1] كما أيد هذه الخطوة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البلجيكي "ديديي رايندرس Dede Rainders في زيارته للجزائر في 13 فيفري 2013 بالقول أن بلاده تشيد بالخيار الاستراتيجي للجزائر على حادثة موقع الغاز بتيقنتورين".[2]

أزمة "تيقنتورين" لم تكن أزمة الجزائر وحدها بل كانت أزمة ذات أبعاد دولية من خلال:

- **المكان المستهدف:** محطة لإنتاج الغاز الذي تمول منه الجزائر الكثير من الدول العربية، الإفريقية والأوروبية.

- **الأفراد المستهدفين:** كون العاملين في محطة الغاز "بعين أميناس" أغلبهم أجانب من دول أوروبية وأمريكا.

- **نوعية الخطر:** لو نجحت العملية الإرهابية فالخطر الذي كانت ستخلفه له تبعات على كل دول الجوار وليس الجزائر فقط.

[1] _ أمين عباس وآسيا منى،" تضامن مطلق مع الجزائر في التصدي للإرهاب"، **جريدة الشعب**، العدد16010، 21 جانفي 2013، ص 2.

[2] _ حميد يس، "المعتدون على مصنع عين أميناس جاؤوا من الجوار وليس من أوروبا"، **جريدة الخبر** ، 13 فيفري 2013، ص 3.

خلاصة الفصل الثاني

تتمتع الجزائر بإمكانات جغرافية هائلة وثروات طبيعية كثيرة وتحظى بموقع استراتيجي مميز؛ إذ تقع الجزائر ضمن نطاق قاري (أهم دوائره المغاربي والإفريقي)، وضمن نطاق دولي (أهم دوائره المتوسطي–الأوروبي)، وعلى أساس هذان النطاقين تتحدد الإستراتيجية الأمنية للجزائر وتعمل وفق ما تمليه عليها عقيدتها الأمنية؛ هذه الأخيرة التي شهدت تطورا منذ الاستقلال ارتبط بأحداث داخلية وأخرى خارجية تبناها الدستور الجزائري ومثلتها الخارجية الجزائرية في مبادئها، ولعل أبرز تلك التغييرات التي لمست مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية وأبرزها تلك التي تعلقت بحماية حدودها من خلال تركيز كل قوتها العسكرية والإستراتيجية لضمان سلامة التراب الوطني والمحيط الجيوسياسي للدولة، وأظهرت الجزائر ذلك من خلال العمل بشكل منفرد أو في إطار تعاوني وبالاعتماد على القوانين الدولية ولوائح الأمم المتحدة دونما المساس بسيادة الدول المبدأ الذي توليه الجزائر أهمية كبيرة من خلال سعيها لحل النزاعات بطرق سلمية وإيمانها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض كل أنواع التدخل الأجنبي التي بإمكانها نشر الفوضى داخل الدول وفي الدوائر الجيوسياسية المحيطة، ولا زالت الجزائر تسعى سواء من خلال مجهوداتها الدبلوماسية المكثفة أو التصحيحات المستمرة للدستور ومبادئ الدولة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومحاربة كل أنواع الإرهاب والجريمة المنظمة وكل أشكال التهديدات اللاتماثلية التي عانت منها الجزائر كثيرا وطورت من خلالها استراتيجيات محاربة تعمل على تصديرها خارج حدودها.

الفصل الثالث

تحديات الإستراتيجية الأمنية ودور الجزائر في محاربتها

الفصل الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمنية ودور الجزائر في محاربتها

في ظل التغير المستمر في طبيعة التهديدات الأمنية وزيادة خطورتها، تسعى الجزائر دائما لبناء إستراتيجية أمنية متكاملة قادرة على وضع حد للتهديد الأمني ليس فقط بتأمين التراب الوطني وحماية الإقليم وإنما إستراتيجية تمتد لما وراء الحدود من أجل ضمان استقرار المنطقة وتراجع كل أشكال التهديدات العابرة للحدود لكن ذلك ليس كافيا، فلا زالت الجزائر تشهد تحديات تتربص بالأمن القومي الجزائري وستتناول في هذا الفصل طبيعة التحديات التي تواجهها الجزائر ومستقبل الإستراتيجية الأمنية في مكافحة مثل هذه التحديات.

المبحث الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري

شهد موضوع الأمن القومي الجزائري في السنوات الأخيرة أو ما يعبر عنه المستقبل القريب مجموعة من التحديات نتيجة التغيرات العميقة التي مست جوهر الأمن من حيث المحددات والمهددات ومن أهمها ما يلي:

المطلب الأول: تحدي الإرهاب

رغم كل الجهود التي بذلتها ولازلت تبذلها الجزائر في مكافحة الإرهاب إلا أنه يبقى الظاهرة الأكثر تأثيرا في الوضع الأمني، وأبرزها على ساحة التحديات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري.

أولا: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب

للجزائر رؤية حول مكافحة التهديدات الأمنية ومحاربة الجريمة العابرة للحدود لذلك سيتم تناول الإرهاب كظاهرة تعمل الجزائر على مواجهتها من خلال استراتيجيات أمنية مختلفة.

1/ البعد القانوني في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

عانت الجزائر لعشرية كاملة من الظاهرة الإرهابية، وذلك ما دفع المشرع الجزائري إلى إتباع إستراتيجية وطنية محددة المعالم للقضاء على الظاهرة الإرهابية بمختلف أشكالها ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل: [1]

[1] _ خساني خالد، **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات**، جريدة الشعب http://www.ech-chaab.com تم تصفح الموقع يوم 2018/12/3 على الساعة 19.00.

أ/المرحلة الأولى

تبنى من خلال المشرع الجزائري آليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب حيث تم الإعلان عن حالة الحرب في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ 4 جوان 1991، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية، وقد استمرت هذه الحالة إلى غاية صدور القانون 23/91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن العمومي في الحالات الاستثنائية.

كما قام المشرع الجزائري بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 9 فيفري 1992، وذلك بهدف استتباب الأمن العام وتعزيز أمن الأشخاص والحفاظ على الممتلكات، وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية (المادة الثانية) لكن المشرع الجزائري قام بإلغاء حالة الطوارئ بتاريخ 23 فيفري 2011.

هذا وقد أصدر المشرع الجزائري الكثير من التشريعات الزجرية والردعية لمواجهة الظاهرة الإرهابية كانت بدايتها إصدار المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب، حيث يعتبر أول تشريع جزائري يحاول تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية ويجرمها، كما تضمن 42 مادة موزعة على أربعة فصول، وقد جاء في المادة الأولى منه أنه: "يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا كل مخالفة تستهدف أمن الدولة وسلامتها الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه الآتي:[1]

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء على حياة وسلامة الأشخاص.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والساحات العامة.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

[1] _ خساني خالد، **المرجع نفسه**.

- عرقلة عمل المؤسسات العمومية والاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات إلا أنه يمكن ملاحظة حول هذه المادة هو تعداد المشرع الجزائري للأفعال التي تشكل جرائم إرهابية دون أن يضع أي تحديد دقيق لمفهوم الإرهاب.

غير أن المشرع الجزائري قام بتعديل المرسوم رقم 03/92 فيما بعد؛ وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 19 أفريل 1993، حيث قام المشرع بتوسيع نطاق التجريم ليشمل كل من يشجع أو يمول أعمال إرهابية بأية وسيلة كانت، ليتضمن بذلك هذا المرسوم أول إشارة إلى جريمة تمويل الإرهاب.

كما قام المشرع الجزائري بإعادة صياغة النصوص المتعلقة بجرائم الإرهاب والتخريب في قانون العقوبات الجزائري، وذلك من خلال القسم الرابع مكرر إلى غاية المادة 87 مكرر 10، وهذا التعديل الذي لحق قانون العقوبات بموجب الأمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 فبراير 1995.

لذلك تغير المادة 87 مكرر الإطار القانوني لتجريم ظاهرة الإرهاب والتخريب في الجزائر، وذلك بنصها على أنه "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي) بينما تضمنت المواد الأخرى العقوبات المتكررة لمرتكبي جرائم الإرهاب والتخريب؛ غير أن المشرع الجزائري أبقى على نفس الأفعال التي عددها المرسوم 03/92 والتي كسفها على أنها أعمال إرهابية وتخريبية دون أن يعطي تعريفا دقيقا لجريمة الإرهاب.[1]

إن المرسوم رقم 95-11 المؤرخ 25 في فبراير 1995 الذي اعتمده المجلس الوطني الانتقالي، يكرر بأمانة جوهر المرسوم التشريعي للمجلس الأعلى للدولة، مع توسيع تعريف الجرائم الإرهابية أو التخريبية من خلال المادة 87 مكرر.[2] ويتضمن التوصيف الجديد أي إجراء يهدف إلى: "أمن الدولة وسلامة أراضيها واستقرارها وسير المؤسسات الطبيعي من خلال أي عمل" .[3] ثم يتم سرد جميع الأعمال التي تندرج تحت هذا التعريف. في البداية، شمل ذلك جميع الأعمال التي تهدف إلى "زرع الخوف بين السكان وخلق مناخ من انعدام الأمن، من خلال إيذاء الناس معنويا أو جسديا أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو عن طريق الإضرار بممتلكاتهم"، ولكن أيضًا تلك التي تعيق "حركة المرور أو حرية التنقل على الطرق وتشغل الأماكن العامة بالتجمهر". تدمج هذه الصيغة مستويين مختلفين للغاية: من ناحية، الرغبة في ترويع السكان المدنيين، ومن ناحية أخرى، احتلال الفضاء العام الذي يشير إلى التظاهر. وهذا الالتباس لم يُخلق عبثا، لأن توسيع

[1] _ **المرجع نفسه.**

[2] _ **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 11، 1 مارس 1995، https://www.joradp.dz/JRN/ZA1995.htm

[3] _ براهيم طه « ملف: قانون خارج القانون – قوانين النظام »، **ألجيريا ووتش**، 13 ديسمبر 2009 (بالفرنسية)

المادة 87 يستهدف أعمال الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة السلطة بقدر ما يستهدف حركات الاحتجاج السلمية التي قد تشكك في شرعية الحكومة أو سياستها أو طريقة عملها. يعزز أمر رقم 11-95 سلطة تقييم الأعمال من طرف السلطات المسئولة عن المتابعات القضائية، وهو جانب يتوافق مع تعديل قانون الإجراءات الجنائية الذي أدخله أمر 95-10 المؤرخ في 25 فبراير 1995. ويمنح هذا الأمر الأخير للمرة الأولى صفة الشرطة القضائية للضباط وضباط الصف في أجهزة الأمن العسكري، مما يؤكد رسميا الدور المهيمن لدائرة الاستعلام والأمن في الحرب ضد الإرهاب. ويتزامن صدور هذا الأمر مع بدء موجة من العنف المتزايد ضد المدنيين، تضاعفت خلالها أعمال الاختفاءات القسرية بشكل كبير. وتجدر الإشارة إلى أن المادة 87 مكرر امتدت أيضا لتشمل المواطنين المقيمين خارج البلاد: « المادة 87 مكرر 6.

– كل جزائري ينشط أو ينخرط في الخارج في جمعية أو جماعة أو تنظيم إرهابي أو تخريبي، أيا كان شكله أو مذهبه، حتى لو لم تكن أنشطتهم موجهة ضد الجزائر، يعاقبون بالسجن من عشر (10) إلى عشرين (20) سنة وغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج ». وينطوي ذلك على شمل الجماعات المسلحة الناشطة في الخارج وجزء من المعارضة المنفية في موجة القمع.

كما قام المشرع الجزائري بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بغية توسيع سلطات الشرطة القضائية في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية، حيث مدد هذه الاختصاصات إلى كامل الإقليم الوطني فيما يتعلق ببحث ومعاينة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم تبييض الأموال والإرهاب، مع ضرورة إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك في جميع المجالات (المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية)، زيادة على السلطات الواسعة المخولة لهم فيما يتعلق بتفتيش المساكن طبقا للمادة 45.

ب/ المرحلة الثانية

وفي هذا المرحلة: "لقد وسع المشرع الجزائري من الاختصاصات المخولة لقاضي التحقيق، حيث أجاز له تمديد الاختصاص المحلي إلى دائرة اختصاص المحاكم الأخرى عن طريق التحكيم في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية وجرائم تبييض الأموال والإرهاب والجرائم المتعلقة بالصرف والعملات، وذلك طبقا للمادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك إعطاء قاضي التحقيق السلطة في تمديد مهلة الحبس المؤقت عندما يتعلق الأمر بجنايات موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية طبقا للمادة 125 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.[1]

[1]_ **قانون الإجراءات الجزائية** من قانون العقوبات الجزائري، المادة 125، https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz

كما منح المشرع الجزائري بموجب المادة 02/249 من قانون الإجراءات الجزائية لمحكمة الجنايات بمختلف المجالس القضائية الموجودة بالتراب الوطني اختصاص الفصل في قضايا الجرائم الإرهابية والتخريبية وذلك بعد الإحالة إليها بموجب قرار نهائي من غرفة الاتهام، علما أمن هذا الاختصاص كان ينعقد للمجالس الوطنية الثلاث الموجودة بكل من: الجزائر، وهران وقسنطينة.

المادة 125 : في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة 124 "لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس المؤقت أربعة 4 أشهر في مواد الجنح "عندما يتبين أنه من الضروري إبقاء المتهم محبوسا ويجوز لقاضي التحقيق بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية السبب أن يصدر أمرا مسببا بتمديد الحبس المؤقت للمتهم مرة واحدة فقط لأربعة 4 أشهر أخرى " . "المادة 125 – 1 : مدة الحبس المؤقت في مادة الجنايات أربعة (4 أشهر) غير أنه إذا اقتضت الضرورة يجوز لقاضي التحقيق استنادا إلى عناصر لف وبعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية السبب أن يصدر أمرا مسببا بتمديد الحبس المؤقت للمتهم مرتفي المادة أربعة (4) أشهر في (20) سنة أو بالسجن المؤبد أو بالإعدام ويجوز لقاضي التحقيق أن يمدد الحبس المؤقت ثلاث (3) مرات وفقا لنفس الأشكال المبينة أعلاه.

فقد المشرع الجزائري من خلالها باللجوء إلى تبني تشريعات تشجيعية لمكافحة الإرهاب بسبب عجز مختلف القوانين الزجرية عن الحد من تزايد الجرائم الإرهابية، حيث قام المشرع في البداية بإصدار قانون الرحمة الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 12/95 الصادر بتاريخ 25 فيفري 1995، ثم قانون الوئام المدني الصادر بموجب القانون رقم 89/03 المؤرخ في 13 جويلية 1999 وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الصادر بموجب الأمر رقم 06/01 بتاريخ 14 أوت 2005.[1]

ج- المرحلة الثالثة

تمثلت في عمل المشرع الجزائري على سن قانون خاص بمحاربة تمويل الإرهاب، وهو القانون رقم 05/01 في 6 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، يتكون هذا القانون من 36 مادة مقسمة على 6 فصول يتضمن الفصل الأول (من المادة 01 إلى 05) أحكاما خاصة تتعلق بمفهوم جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث عرف المشرع الجزائري تمويل الإرهاب بموجب المادة الثالثة بأنه: " تعتبر كل جريمة تمويل الإرهاب في مفهوم هذا القانون ، كل فعل يقوم به كل شخص

[1] _ **المرجع نفسه.**

بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كليا أو جزئيا، من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص والمشار إليها في المواد من 87 مكرر إلى 125 مكرر من قانون العقوبات".

ركزت الإستراتيجية الجزائرية من شقها القانوني على اعتبار ظاهرة الإرهاب تشمل كل الأعمال التخريبية التي من شأنها إلحاق الضرر بالشعب، المرافق ومنشآت الدولة، دون إعطاء تعريف أو مفهوم خاص بالظاهرة الإرهابية هذا من جانب، ومن جانب آخر ربط الإرهاب بجرائم أخرى كتبييض الأموال والجريمة المنظمة خاصة بعد استفحال هذه الظاهرة في سنوات التسعينات، كما عمدت إلى تجريم تمويل الإرهاب كأول خطوة يمكن من خلالها محاربة الأنظمة الإرهابية وذلك من خلال القضاء على مصادر تمويلها، وهذا ما سعت الجزائر فيما بعد لتدويله كمبدأ في التعامل الدول مع المنظمات الإرهابية.

2. البعد الدبلوماسي في الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

لقد تعاملت الجزائر مع الظاهرة الإرهابية بكل الطرق الممكنة لمكافحتها وعلى جميع الأصعدة، ولعل الجانب الدبلوماسي كان أبرزها فالدبلوماسية الجزائرية وعلى جميع المستويات لعبت دورا كبيرا في مواجهته، وذلك من خلال التضييق على الجماعات الإرهابية داخل وخارج إقليم الدولة.

فسعت الجزائر في البداية إلى توظيف دبلوماسيتها وفق منطق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي والسلام،[1] كما بدأت تتحرك على المستوى العربي قصد تطوير موقف الدول العربية تجاه الإرهاب، وقد توج مسعاها بتوقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب، تم المصادقة عليها خلال الدورة الرابعة عشر مجلس وزراء الداخلية العرب والموقع عليها بتاريخ 22 أفريل 1998، ودخلت "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" حيز التطبيق شهر ماي 1999، وكان أهم ما تضمنته الاتفاقية نبذ العنف بكل أشكاله وصوره، وتضمنت في شطرها القضائي تعزيز التعاون عبر التنسيق العربي–العربي في المجال الأمني، عن طريق تعزيز إمكانيات التكوين وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها،[2] وقد كانت الجزائر السباقة في التنديد بالتهديد الإرهابي ودعوة الدول العربية إلى اتخاذ خطوة مشتركة لمكافحة الظاهرة.

---

[1] _ إلياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: الجزائر، ANEP، ص 274.

[2] _ منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"،**رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012–2013) ص 300.

هذا بالنسبة للدستور العربي أما على المستوى الإفريقي فقد كان أول انجاز دبلوماسي الجزائر في إفريقيا من خلال تنظيمها القمة الإفريقية في جويلية 1999، حيث كانت أيها سباقة في الدعوة إبرام اتفاقية ضد الإرهاب على المستوى منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة الإرهاب" بالجزائر يوم 14 يوليو 1999 دخلت حيز التنفيذ خلال القمة الإفريقية بالإجماع وعمل اسم "الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب"، وخلالها تم تبني تعريف موحد للإرهاب حسب الاتفاقية كالتالي: "هو ذلك العنف الذي يعبر عن مختلف أشكال الجريمة الدولية، الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غير الشرعية لتمويل نشاطاته".[1]

وقد تطرقت الاتفاقية إلى جانب لعملية من التدابير الواجب اتخاذها في الميدان القضائي وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بهذا الجانب.

وفي مجال التنسيق الأمني الذي سعت الجزائر إلى تجسيده على الساحة الإفريقية فقد توجت مساعيها وباعتراف ودعم كل الدول الإفريقية بالدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في أكتوبر 2004، مقره الجزائر العاصمة، وبهدف هذا المركز إلى تنظيم ندوات وملتقيات مع دول القارة الإفريقية وحتى خارجها كالاتحاد الأوروبي، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية ودعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي للحد منها، وهو ما يسهل للجزائر رصد الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي.[2]

وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2012-2015 نظرا لما شهدته وتشهده المنطقة العربية وكذا منطقة الساحل من تأزم في الوضع الأمني، فمع بداية الثورات العربية والأزمة الليبية والمالية، ومالها من تداعيات أمنية على الأمن الجزائري، خاصة الشبكات الإجرامية وبصورة أكبر الجماعات الإرهابية التي استفادت من الانفلات الأمني في ليبيا مثلا وما تبعه من دخول أسلحة حديثة للإقليم، وبعدها فشل حكومة

[1] _Abdelhamid Boumez, Azine Djamila, **L'ISLAMISME Algérien de la genèse au terrorisme**, Algérie : Chihab édition, 2002, p65.

[2] _ ملحم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة، سلسلة كتب المستقبل العربي، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص68.

مالي في السيطرة على قوات الطوارق ونجاحها في ضمها إلى تنظيم القاعدة متعاونة مع الجماعات الإسلامية في المنطقة المغاربية.[1]

أشرفت البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة بنيويورك والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في مقر الأمم المتحدة، على إطلاق سلسلة من الدراسات المهمة حول مكافحة الإرهاب وإدارة الحدود في إفريقيا، وهذا في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها القارة جراء التهديدات الإرهابية المتنامية.

وخصص هذا الحدث الهام الذي نظم في مقر الأمم المتحدة، لتسليط الضوء على تقريرين حاسمين حول "مكافحة الإرهاب وإدارة الحدود في إفريقيا: التحديات الأساسية والشاملة" و"مكافحة الإرهاب وإدارة الحدود في إفريقيا: الثغرات التقنية والقدرات". وتستند هذه الدراسات إلى تقييمات شاملة أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بين عامي 2018 و2023 في 15 دولة إفريقية، وتضم توصيات حاسمة من اللجنة حول تعزيز إدارة الحدود.[2]

أما على المستوى المتوسطي، فقد لعبت الجزائر دورا فعالا لتنشيط الشراكة الأورومتوسطية، ونظرا لإدراك الاتحاد الأوروبي أن أمنه واستقراره لا يمكن أن يكون بمعزل عن جيرانه في دول الجنوب، حيث أنه تردد سابقا في الاعتراف بالطابع العابر للأوطان للظاهرة الإرهابية، فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 ليتجسد الاعتراف بهذه الظاهرة ضمن اتفاق شراكة مع الجزائر في البند المعنون ب: "العدالة والشؤون الداخلية" والذي يقر ضمنيا بشرعية محاربة الجزائر الإرهاب[3] وتم التوقيع على الاتفاق في 19 سبتمبر 2001 ودخل حيز التنفيذ سنة 2002.

كما سعت الجزائر إلى إقناع المجتمع الدولي بقمع مصادر التمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية وفي هذا المعنى تكللت مجهوداتها بمصادقة المجلس الأمني على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم الفدية في ديسمبر 2009، والتي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وكانت قد حذرت الجزائر من التهديد الخطير للأمن الدولي بسبب ظاهرة احتجاز الرهائن ودفع الفدية ودعت إلى اتخاذ إجراءات لإجبار الدول على احترام

[1] _ إلياس بوكراع، **المرجع السابق**، ص274.

[2] _ **وزارة الشؤون الخارجية**، "الأمم المتحدة: إطلاق دراسات حول اتجاهات مكافحة الإرهاب ودراسة الحدود في إفريقيا"، https://www.mfa.gov.dz/

[3] _ أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، **السياسة الدولية**، العدد145، أكتوبر 2003، ص196.

التزاماتها، وقد استطاعت الجزائر تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير للإفراج عن الرهائن،[1] كما صادق مجلس الأمن يوم 27 جانفي 2014 على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية على المزايا المنجرة عن ذلك، ودعا المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار وهذا يشكل انتصارا دبلوماسيا للجزائر في إطار إستراتيجيتها الدولية محاربة كل أشكال تمويل الجماعات الإرهابية.[2]

3. البعد العسكري في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

كانت الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب شاملة، اتبعت خططا متكاملة ومشتركة ما بين مختلف التشكيلات الأمنية لمواجهة هذه الآفة من خلال التركيز على جمع المعلومات، كما تم إعادة تنظيم وتشكيل وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية على التعامل مع هذا النمط الجديد من التهديدات، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى ونوعية القتال الذي تفرضه العصابات الإجرامية فحوّلت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمة الصادرة عن أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 10 جويلية 1994، وأعيد تنظيم القطاعات العملياتية من خلال وضع، تحت سلطة قادتها، هيئة أركان مشتركة وخلية استعلام ومركزا للعمليات ومركزا للإشارة ومفرزة للاتصال والتنسيق مع الدرك الوطني والأمن الوطني، كما تم تقسيم كل قطاع عملياتي إلى قطاعات عملياتية فرعية وشكلت وحدات خاصة بمكافحة الإرهاب مكونة من أفراد تتوفر فيهم الكفاءة البدنية والعقلية الكافية المكيفة مع أساليب حرب العصابات التي انتهجتها الجماعات الإجرامية، وقد عملت تشكيلات الوحدات الكبرى للجيش الوطني الشعبي على تنفيذ مهامها على جبهتين، فمن جهة أقحمت في مهام مكافحة الإرهاب للمحافظة على أمن البلاد، ومن جهة أخرى واصلت التدريب والتحضير القتالي للحفاظ على الجاهزية العملياتية والقتالية وهو ما أكسبها خبرة وتجربة نوعية في إطار مهام الدفاع عن السيادة الوطنية، من جهة أخرى سعت الجزائر إلى تشكيل جبهة إقليمية لمواجهة هذه الآفة من خلال إنشاء لجنة الأركان العملياتية

[1]_أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص145.

[2]_محند برقوق، "مكافحة الإرهاب في الجزائر من المراقبة الأمنية للحل السياسي"، **مجلة الفكر**، العدد2، مارس2007، ص ص 49، 50.

المشتركة في 21 أفريل 2010 والتي تضم (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر)، وذلك بغرض تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين دول المنطقة في هذا المجال[1].

لإنجاح الجزائر لإستراتيجيتها الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، حرصت على تعزيز واستكمال التعاون السياسي والدبلوماسي بالشق العسكري والأمني، فعلى المستوى الإقليمي تعتبر الجزائر السباقة في الدعوة للعمل الجماعي (الإفريقي) والعربي لتطويق الإرهاب.

لقد أدى تطور واتساع النشاطات الإرهابية تحت ما يسمى "القاعدة في المغرب الإسلامي" إلى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية، تمثلث أولى المبادرات العسكرية العملياتية في إنشاء وحدة التنسيق والاتصال، تطبيقا للتوصيات التي خرج بها اجتماع وزراء خارجية الدول السبع (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا وتشاد) في 16 مارس 2010.

وعلى مستوى الفضاء المتوسطي فقد شاركت الجزائر في إنشاء مبادرة 5+5، بعد توقيع إعلان القمة المنعقد في باريس يوم 21 ديسمبر 2004، والتي تعتبر بمثابة منتدى حوار يجمع 10 دول في ضفتي الحوض الغربي المتوسط وتهتم هذه المبادرة بمجالات أربعة هي:[2]

- المراقبة البحرية.
- مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية.
- الأمن الجوي.
- التكوين والبحث.

أما دوليا وفي إطار الشراكة والتعاون العسكري فقد تلقت الجزائر في 14 مارس 2000 دعوة للانضمام إلى مجموعة الدول الست لجنوب المتوسط التي تجندت في حوار سياسي مع حلف شمال الأطلسي وتعد هذه الدعوة بمثابة الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية التي حثت على ضرورة تكاثف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد تطلعت الجزائر من وراء هذه الخطوة إلى كسب جملة من المميزات خاصة في المجال العسكري منها:

[1] _ **وزارة الدفاع الوطني**، "تاريخ الجيش الوطني الشعبي"، https://www.mdn.dz/

[2] _ أحمد مليسي، **المرجع السابق**، ص145.

- تحسين مستوى أداء القوات المسلحة الجزائرية على المدى البعيد بغرض بلوغ الانسجام تدريجيا مع القوات المسلحة الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي.
- استغلال وسائل الإعلام والاتصال ومصادر المعلومات التي تحوزها الدول المنتمية لحلف شمال الأطلسي المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبنشاطات شبكات دعم الإرهاب المتواجدة بالخارج .
- الحصول على التكنولوجيا العسكرية الجديدة والمتطورة في مجال مكافحة الإرهاب.
- اقتناء أجهزة وأنظمة التسليح.

ويظهر التعاون العملياتي الأمريكي_الجزائري في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في 2005 التي شاركت فيها الجزائر بهدف تعزيز إمكانياتها وتطوير الجهود الاستباقية وتحسين الاستخباراتية والمراقبة اللوجيستية في مكافحة الإرهاب من أجل دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي المقابل رفضت الجزائر استضافة قاعدة "أفريكوم" بدءا من مبادئها الرافضة التواجد الأجنبي في المنطقة مع الإبقاء على تطوير التعاون الاستراتيجي.[1]

4. البعد الاقتصادي والاجتماعي

في محاولة لاستيعاب البعدين الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الإرهاب، حرصت الجزائر على انتهاج عدد من السياسات واتحاد مجموعة من الإجراءات التي من شأنها القضاء على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة من خلال مجموعة من البرامج التنموية: ولقد عكفت الجزائر خلال تلك السنوات على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتاي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة حتى 2014.

[1] _ حكيم غريب، **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف**، htpp://www.sasaspot.com تم تصفح الموقع يوم 2019/12/1 على الساعة 16.30.

البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص له مبلغ حوالي سبعة مليارات دولار أي ما يعادل 525 مليار بالدينار الجزائري هذا البرنامج يتمحور حول الأنشطة الموجهة إلى دعم المؤسسات والأنشطة الافتتاحية الفلاحية، وتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية كما ركز على المناطق الأكثر حرمانا من خلال الأنشطة الاقتصادية التي ترمي إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، لذلك فإن هذه الإجراءات تندرج في إطار مكافحة الفقر، وسياسة التنمية العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي.[1]

البرنامج الثاني: برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

خصص له مبلغ يفوق 150 مليون دولار أمريكي لمواصلة المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتكثيفه، وقد قسم إلى خمسة برامج فرعية:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية.
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
- برنامج تطوير الخدمة العمومية.
- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة والإعلام.

البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 . وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب 214.21 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل :تقييم برنامج التنمية الخماسي

[1] _ بوفليح نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر بين 2000 و2010"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، ديسمبر 2012.

2010-2014 (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو) 2009-2005 بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي) وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي).[1] ويعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار أمريكي.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، فإن ارتفاع أسعار النفط سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، إذ في سنة 2000 بلغت 11.9 مليار دولار لتصل إلى 18 مليار دولار سنة 2001.[3]

واتخذت أهداف برنامج التنمية الخماسي طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد 1 من 2010 إلى غاية 2014 ،وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي: [4]

– دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين – .مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.

– تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

– ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

– تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة وترقية الصادرات خارج المحروقات.

– الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية – .

---

[1] _ عابد شريط وبن الحاج جلول ياسين، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، **مجلة التكامل الاقتصادي** ، المجلد 4، ص 114 ،115.

[2] _ كربالي بغداد، "نظرة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد8، جانفي 2005.

[3] _ ندوة الجزائر الدولية، "دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، **مجلة الجيش**، العدد 559، أكتوبر 2011.

[4] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، "**ملحق بيان السياسة العامة 2010**" ، ص 50.

مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية والحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ثانيا: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

وكغيرها من الاستراتيجيات تبقى الإستراتيجية الأمنية الجزائرية أوجه إيجابية وأخرى سلبية أو نقاط قوة ونقاط ضعف تتميز بها ومن أبرزها:

1/ نقاط القوة في الإستراتيجية الجزائرية

ترتكز الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على عدد من نقاط القوة التي أسهمت بقدر كبير في تمكين الجزائر من تجنب ويلات الموجة الإرهابية التي تجتاح محيطها الإقليمي مؤخرا ولعل أبرزها ما يلي: [1]

_حاولت الإستراتيجية الجزائرية معالجة بعض نقاط الضعف التي شابت الإستراتيجية الوطنية عشية العشرية السوداء، فكانت أبرز المعالجات التي قدمتها الإستراتيجية الجديدة "إلغاء حالة الطوارئ" والتي ظلت مسيطرة على المشهد الأمني في الجزائر منذ 1992 وحتى 2011، حيث أسهمت هذه الخطوة في دفع الأجهزة الأمنية نحو تطوير إمكاناتها وتحسين قدرات أفرادها لتتناسب مع العمل في الظروف الطبيعية وهو ما حدث بشكل كبير.

_احتفاظ الإستراتيجية الجديدة بمبدأ تكامل سياسات وأدوات مكافحة الإرهاب، إذ لم تكتف هذه الإستراتيجية بالحلول والأدوات الأمنية فحسب، بل حرصت على معالجة الظاهرة عبر سياسات وأدوات أخرى، كان على رأسها السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

_اعتماد مبدأ "المحاسبة"، إذ لم يغني تمسك نظام الرئيس بوتفليقة بأهل الثقة دون التزامه بحساب المقصرين في تنفيذ الإستراتيجية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بوقائع مختلفة لعل أبرزها إقالة بعض قيادات دائرة الاستعلام والأمن بالإضافة إلى عدد من قادة الجيش والمخابرات عن خلفية اتهامهم بالتقصير.

[1] _ هاني الأعصر، **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب: محاولة للفهم والتقييم**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، http://www.ahram.org.eg .

_التزام أقصى درجات المرونة خلال تنفيذ الإستراتيجية الجديدة، وهو ما ظهر بوضوح في مراعاة طبيعة الدور الجديد للجيش الوطني في مكافحة الإرهاب كتهديد جديد من نوعه، والتي دفعت واضعي الإستراتيجية نحو إقرار سياسات تضمن تعزيز قدرات الجيش في هذا المجال.

2/ نقاط الضعف في الإستراتيجية الجزائرية

_إفراط الدولة في الاعتماد على القوى والأحزاب الدينية، سواء كحاضنة بديلة تضم أصحاب التوجهات الإسلامية أو كفاعل اقتصادي واجتماعي يقوم ببعض الأدوار الخاصة بالدولة، وهو ما قد يدفع نحو تعزيز نفوذ هذه التيارات في الشارع الجزائري، لا سيما في ظل انفتاح المجال السياسي خلال السنوات الأخيرة.[1]

_ النقاط السلبية التي حملها "ميثاق السلم والمصالحة" في النأي عن معاقبة الإرهابيين الذين سلموا أسلحتهم وأعلنوا توبتهم ومنحهم بعض الامتيازات، المبدأ الذي أثار حفيظة بعض الجزائريين خاصة تلك العائلات التي كانت أو كان من أفرادها ضحايا للإرهاب.

_في إطار تجفيف منابع تمويل الإرهاب حاولت الإستراتيجية الجزائرية قدر الإمكان من محاصرة عيوب النظام البنكي الجزائري وفرض المزيد من الرقابة على القطاع المصرفي، وذلك دون إيجاد حلول جذرية لمعالجة هذه العيوب التي تسهم بقدر كبير في توسيع الاقتصاد غير الرسمي الذي يصعب عن الدولة تتبعه أو استئصاله.

رغم كل ما تتبناه الجزائر من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب العابر للحدود، إلا أنه يبقى أول أهم تحدي في رزنامة التحديات التي تقف في وجه الاستقرار والأمن الوطنيين مستقبلا، فالمنطقة أصبحت أرضا خصبة لتنامي ظاهرة الإرهاب خاصة بعد ما يسمى بالثورات العربية التي شهدتها المنطقة، فإفرازاتها الأمنية ستبقى تبعاتها لسنوات كثيرة _كما هو حاصل اليوم_ رغم أن تأثيرها تراجع ونقصت الهجمات الإرهابية بشكل ملاحظ إلا أن ذلك لم ينهي الإرهاب في المنطقة ولم يجفف منابعه في ظل وجود أطراف داعمة وإصرار بعض الدول على دفع الفدية للجماعات الإرهابية لتحرير المواطنين المختطفين، والانفلات الأمني الذي شهدته ليبيا كان خير دليل على تعقد الوضع الأمني بشكل أكبر خاصة بعد الانتشار الرهيب للأسلحة

[1] _ هاني الأعصر، **المرجع نفسه**.

_الثقيلة منها– ووقوعها في يد الكثير من الميليشيات المتمردة وظهور تنظيمات إرهابية جديدة إضافة إلى الخلايا النائمة لتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة.

كما لا يمكن إغفال التهديد المباشر من مالي التي صنفت كدولة هشة في ظل غياب الدولة كليا ودورها في ضبط الصراعات المسلحة بين التشكيلات الإرهابية والقبائل المحلية، وما زاد الأمر تعقيدا التدخل العسكري لفواعل دولية خارج الإقليم (فرنسا، تركيا)، ما شكل عبئا كبيرا على الحدود الجزائرية الجنوبية والأمن القومي الجزائري، وخلفت تلك الحرب مئات المهاجرين غير الشرعيين من بؤر الأزمات في الجنوب نحو الدولة الجزائرية التي أصبحت موطن استقرار للكثير منهم ودولة عبور لآخرين نحو أوروبا. الأمر الذي سهل تحرك الخلايا الإرهابية وتغلغلها داخل المنطقة، وساعدها في ذلك انتشار التهديدات الأمنية بكل أنواعها وسهل مهمتها من خلال تنظيمات الاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة والمخدرات ومنظمات الهجرة السرية لأنها تتغذى على الفوضى. أما على مستوى الميزانية والإنفاق العسكري فقد صرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ميزانية ضخمة على إعداد تدريب وتسليح الجيش الجزائري جعلتها تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا في مجال الإنفاق العسكري، واحتل الجيش الوطني _بسبب ذلك_ المرتبة 31 في لائحة جيوش العالم سنة 2014 حسب Global fire Power.[1]

فرغم النجاح الذي حققته الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والذي لا يمكن بأي شكل من الأشكال إنكاره فحتى قوى دولية كبرى اعترفت به، وتستسقي الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة هذه الظاهرة، إلا أنه يبقى هناك احتمال كبير في دخول الجزائر دائرة الإرهاب مرة أخرى؛ وذلك لأن الجزائر تعيش داخل حدود ملتهبة تجتاح التنظيمات الإرهابية كل دول المنطقة تقريبا، كما أن الإستراتيجية الجزائرية في التصدي للإرهاب باتت قديمة وهي بحاجة للتجديد والتغيير لتتلائم مع تطورات التهديد الأمني خاصة الإرهاب، ولتجابه الجماعات المسلحة في المنطقة التي أصبحت تنشط بشكل أكثر فعالية وبسرية أكبر دون أن ننسى الدور الذي لعبته التكنولوجيا في ذلك وكذا تطور الأسلحة التي تمتلكه هذه لجماعات نتيجة ما حدث في المنطقة خلال كل تلك السنوات.

[1] _ يوسف بوغرارة، "الرؤية الجزائرية تجاه التحديات الأمنية التماثلية: ظاهرة الإرهاب الدولي"، **جريدة الحوار**، http://www.elhiwar.com.

المطلب الثاني: تحدي الهجرة غير الشرعية

وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة، و قد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب: التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل– المراقبة الهشة للحدود– النزاعات العرقية– النزوح القسري، هذه المظاهر الجديدة دفعت الناس إلى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية، وحفزت أنواعا مختلفة من الهجرة، فظهرت تنظيمات وعصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

أولا: الهجرة غير الشرعية في الحيز الجغرافي للجزائر

أصبح مفهوم " الحرقة " _مصطلح جزائري_ بمعنى الإحراق من الحرق (إحراق كل الوثائق حيث يصبح المهاجر السري بدون هوية) أو الهربة بمعنى الهرب والتخفي بمعنى اتخاذ موقف غير قابل للتراجع، وكلمة "حرقة " كلمة متداولة لدى الشباب الجزائري والمغاربي ويرجع سبب إطلاق هذا المصطلح، عندما يقرر الشباب السفر عبر البحر أو التسلل نحو دولة أخرى إنما يحرق أوراقه ووثائقه التي تربطه ببلده الأصلي بمعنى يحرق ماضيه وانتماءه كله،[1] و مصطلح "الحراقة" تسمية تطلق على المهاجرين غير الشرعيين من المغرب العربي يضاف إليهم الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى ثم لحق بهم العديد من المهاجرين من آسيا وإقدام "الحراقة" على الهجرة بقوارب بسيطة وهذا راجع لتقطع السبل بهم وصعوبة الحصول على عمل لائق وطول الانتظار، ما دفع بهم لحلول راديكالية وتبقى الأوضاع الاقتصادية الرديئة والبطالة هي السبب رقم واحد للجوء الشباب للحرقة[2].

1/ الجزائر كدولة عبور

نظراً للموقع الجغرافي الذي تحتله **الجزائر** بحكم أنها مطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وذات امتداد قاري كبير يربطها بدول الساحل وإفريقيا السوداء جنوباً، وتتوسط دول المغرب العربي باتجاه الشمال، وبالنظر للثروات الهائلة التي تزخر بها ، لذا تعد الجزائر بلد استقطاب للمهاجرين غير الشرعيين من قبل

[1] _ الأخضر عمر الدهيمي،" **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**"، (بحث مقدم في ملتقى دولي حول آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، المملكة العربية السعودية، 8 أفريل 2010.

[2] _ ساعد رشيد، "**واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في الدراسات المغاربية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيذر، بسكرة 2012.

دول جنوب القارة الإفريقية وعبور لهم نحو الفضاء الأوربي من إفريقيا و آسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا ، إضافة لكونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها وإلى أوروبا منتشرة في كل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا بما يجعل حصة الدول المغاربية منها ووفقا لتقرير وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر أفريل 2015 فقد تم إحصاء وفاة 700 شخص في محاولات الوصول إلى أوروبا خلال عبور إلى البحر المتوسط.

وبحسب إحصائيات قوات الساحل فقد تم توقيف 1568 شخصا (1380 تم توقيفهم في البحر و180 تم إنزالهم في الموانئ (مقابل 1016 لسنة 2006 و355 سنة 2005 فيما بلغت عدد التدخلات 224 تدخلا خلال سنة 2007 مقابل 104 تدخل سنة 2006 و88 تدخلا سنة 2008 وتسود ظاهرة الهجرة غير الشرعية " الحراقة " بصفة خاصة في السواحل الغربية و الشرقية للبلاد وأصبحت تسجل تزايدا ملحوظا من سنة لأخرى وتعتبر سنة 2007 مأساة الجزائرية بامتياز حيث سجلت بها أكبر عدد رحلات المهاجرين غير الشرعيين بالإضافة إلى أنه تم انتشال 83 جثة أي أكثر من 60% و توضح إحصائيات قيادة الدرك الوطني عدد القضايا حسب الولايات :

الولايات	القضايا المعاينة	الأشخاص الموقوفون	لإيداع الحبس	الإفراج المؤقت
عنابة	17	292	27	265
وهران	28	273	233	40
عين تموشنت	16	201	162	39
مستغانم	24	118	99	19
تلمسان	10	62	34	28
الشلف	11	53	32	21
الطارف	05	40	38	02
جيجل	01	16	00	16
سكيكدة	01	14	00	14
الوادي	01	02	00	21
المجموعة	114	10701	625	466

جدول03: أعداد المهاجرين غير الشرعيين حسب الولايات لسنة 2008

2/ الجزائر كدولة مستقبلة

إن تحول الجزائر من دولة عبور إلى محطة استقرار يرجع إلى وقوعها في منطقة تتميز بالوحدة الطبيعية بين دول جنوب الصحراء ودول المغرب العربي، فمن خلال الصحراء الأفريقية الكبرى تتصل دول جنوب القارة بدول الشمال المغاربية. هذا ما جعل دول المغرب العربي تتحول إلى ممر حتمي للمهاجرين السريين الأفارقة القاصدين الضفة الأخرى للمتوسط، متبعين طرقًا كانت تاريخيًا معبرا لقوافل تجارية بين دول جنوب الصحراء ودول شمال أفريقيا أي يتجمعون في مدن كانت تعد مراكز تجارية هامة للاتصال والتبادل، أما اليوم فقد أصبحت تلك المدن مركزا لتجمع المرشحين للهجرة غير الشرعية القادمين من دول جنوب الصحراء كمالي، والنيجر، والتشاد، ونيجريا وغيرها من الدول[1].

من بين العوامل التي تزيد من حركة الهجرة غير الشرعية عبر الجنوب الجزائري هو ما يرتبط بخصوصية المجتمعات الصحراوية، خاصة مجتمع الطوارق المتواجدين بين الجزائر،النيجر ومالي والذين يتمتعون بنوع من حرية التنقل بقوافلهم التجارية بين الحدود، أغلب هؤلاء الذين يتحركون عبر الحدود الجزائرية هم من البدو والرحل الذين تجوب قوافلهم التجارية منطقة الصحراء الكبرى، بهدف الاتجار في التمور والعطور والتوابل وغيرها.

فإلى جانب الأهمية الجغرافية التي تتميز بها، هي كذلك تتمتع بوضع اقتصادي أحسن بكثير من الدول الأفريقية المصدرة للهجرة. وحسب المكتب الجزائري لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية بوزارة الشؤون الخارجية، تبين أنه بفضل الإمكانات الاقتصادية لدى الجزائر تحولت إلى نقطة استقطاب للمهاجرين الأفارقة الذين يبحثون عن فرص عمل بها؛ ذلك أن أغلب القادمين للمكتب من أجل طلب اللجوء في الواقع لا يبحثون فقط عن حماية، بل عن الرفاه فخلال الاستماع إليهم تبين أن أغلب الأسباب التي تدفعهم للجوء لا تتوافق مع مضامين اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئ. حسب المصدر بالمكتب فإن حوالي 95% لا يعترف لهم المكتب بحق اللجوء، لأن دوافع قدومهم إلى الجزائر لا تتعلق بالأمن بل قد تتعلق بدوافع أخرى خاصة الاقتصادية، ذلك أن الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر جعلتها تستقطب المهاجرين الأفارقة، وحسب المكتب تبين أن أغلبهم يرفضون العودة إلى بلدهم في حال عدم الاعتراف لهم بوضع اللاجئ، بالرغم من أن الجزائر هي التي تتكفل بتكاليف نقلهم إلى بلدانهم.

وبناء على ما سبق نجد أن الوضع الأمني والاقتصادي للجزائر أفضل بكثير من الدول الأفريقية المصدرة للهجرة والنازحين، ذلك أن المؤهلات الاقتصادية وأمن الجزائر واستقرارها النسبي جعلتها تتحول إلى

[1] _ حكيم غريب، "**تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري: الواقع والمأمول**"، ساسة بوسة http://www.sasapost.co

محط أنظار الأفارقة والسوريين قصد الاستقرار والعمل بها، تتوفر الجزائر على دعائم وإمكانات اقتصادية أعطت لها فرصة لبناء قاعدة صناعية هامة، وأهمها هو ما يتعلق بالموارد الطاقوية والمعدنية التي شكلت بدورها قاعدة أساسية لمختلف النشاطات الاقتصادية بالجزائر سواء الصناعة أو التجارة.

بالإضافة إلى العوامل السابقة يرجع استقطاب الجزائر للأفارقة إلى الاستقرار السياسي والأمني بها، هذا إذا اعتبرنا أن المهاجرين يفرون من التدهور الأمني والحروب والصراعات الإثنية التي تشهدها الدول الأفريقية، التي تعاني من الفوضى متعددة الجوانب والمخاطر بسبب الحروب والنزاعات العرقية والانقلابات العسكرية التي تعرفها المنطقة وغياب العدالة الاجتماعية والتنمية.

ثانيا: محاربة الجزائر للهجرة غير الشرعية

عملت الدولة الجزائرية على تبني إستراتجية مدروسة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمحور حول الأولويات الثلاث الآتية :[1]

1/ معرفة التدفقات

من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها، وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات التسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرة والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارتي الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ، العمل والتضامن الاجتماعي والداخلية والوحدات المحلية والشرطة والإدارة العامة الأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي الوطني.

2/ السيطرة على التدفقات: من خلال ثلاث أنواع من الأعمال :

وجدت السلطات الجزائرية منظومة السياسة الخاصة بها حول الهجرة غير الشرعية من خلال تقديم قانون قمعي يهدف إلى تنظيم دخول المواطنين الأجانب وخروجهم، وحرصا على مكافحة الهجرة غير الشرعية، اعتمدت الدولة قانون 11-08 في جوان 2008، الذي يجرم الهجرة غير الشرعية لكل من مواطنيها والمواطنين الجانب أيضا[2] ويعتبر تجاوز مدة تصريح الإقامة أيضا جريمة ويعرض الفاعل للطرد

[1] _ رابح حمزة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات لسياسية والإستراتيجية**، http://www.politics.dz.com

[2] _ **Officiel Journal 2016**, Souiah 2008

من الأراضي الجزائرية، يمثل المهاجرون غير الشرعيين، أغلبهم من وسط وغرب إفريقيا قوة عاملة مهمة في الجزائر ومع ذلك، يوجد عدد قليل من أو لا يوجد الأدوات الأزمة لتنظيم أوضاعهم أو توفير تصاريح العمل. يجد المهاجرون أنفسهم يعيشون في تهديد مستمر لترحيلهم إلى الحدود الجنوبية في الجزائر وحذرت التقارير بشأن تداعيات حقوق الإنسان الجسيمة لهذه الممارسات).[1]

ومن العقوبات التي قامت بها الجزائر: التوقيفات – السجن والطرد – الحكم المتسامح

• التعاون: فالسلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وذلك من خلال[2]:

أ/ **التعاون مع الدول الأوروبية** : فالتعاون مع الدول الأوروبية سواء على المستوى الاتحاد الأوروبية أو على المستوى الثنائي (فرنسا – ايطاليا – اسبانيا) على مستوى المجموعة يهدف إلى ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات.

ب/ التعاون مع دول الساحل الإفريقي: فالجزائر تحاول من خلال إشراك دول الساحل أن تربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الديناميكية الإقليمية، وفي هذا الإطار تشارك في منظمة "النيباد" وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، تعد الجهود اللازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب أولويات رئيسية لكل من الدول الأعضاء في الاتحاد والجزائر. تبرز نتائج الاستقصاء أن السبل الأكثر فعالية لمكافحة تهريب المهاجرين هي كالآتي: تطوير التعاون مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين وأصحاب المصلحة على المستوى المجتمعي بما يتجاوز مجال إنفاذ القانون (الوقاية، المساعدة في مجال مكافحة التهريب وتطوير مسارات قانونية وآمنة للهجرة)، بديلا عن اللجوء إلى الهجرة غير المشروعة، وبناء عليه، يجب ألا تجرم سياسات مكافحة التهريب المطروحة في خطة العمل الجديدة ضد التهريب المهاجرين المهربين، ولكن بالأحرى يلزم حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وهؤلاء الذين يستخدمون خدمة المهربين ومن ينخرط بصورة مستقلة في تيسير تنقلهم بصورة غير مشروعة، تشير النتائج أيضا إلى إيجاد بدائل اقتصادية للتهريب ورفع كفاءة التعاون عبر الحدود من خلال الحوار وإجراءات بناء الثقة وآليات التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، تدعم هذه النتائج التوصيات الأخيرة التي تضمنتها دراسة السياسة التي قامت بها EuroMeSCo بعنوان "ما وراء الشبكات، والميليشيات والقبائل فيما يتعلق بالدافع الرئيسي الذي حددته في

[1] _ لعروشي، يصدر قريبا، 2020 Sans Médecins، Frontières.

[2] _ **المرجع نفسه.**

المشاركة الجزائرية الفئات مشتقة من الإجابات المفتوحة.[1] شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط 14% (EuroMeSCo(منظورات اجتماعية واقتصادية سلبية عدم وضوح الرؤية المستقبلية بين الشباب استمرار الصراعات العنيفة/ عدم الاستقرار السياسي الفساد وعدم الرضا عن الحكومة 0 10% 36 52% 24% 60% 50% 40% 30% 20% 10%تقرير نوعي استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5(EMM5)شبكة الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo (الرسم البياني 5 س 13 ما الطريقة الأكثر فاعلية لمكافحة تهريب المهاجرين،[2] بناء على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5، (EMM5) شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط، واستجابة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب" بناء على النتائج التجريبية للاتجاهات الراهنة وديناميكيات تيسير الهجرة غير الشرعية.

ومن خلال **التشريعات والقوانين:**

نظرا لاستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير، وباتت تهدد كيان الدولة واستقرارها، استدع ذلك المشرع أن يعالج الظاهرة بأبعادها المختلفة بموجب قانون 08-01 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، هذا الأخير عالج في فحواه العديد من الآليات أهمها معاقبة المهاجر غير شرعي الأجنبي بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من 10,000 دينار جزائري إلى 30,000 دينار جزائري.

كما مكن قانون 08-01 السالف الذكر السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود أن ترفض دخول الأجنبي إلى أرضيها، وهنا تلزم مؤسسة النقل التي قامت بنقله بإعادته إلى المكان الذي استقل فيه وسائل نقل هذه المؤسسة، وعند استحالة ذلك فإلى البلد الذي سلم له وثيقة السفر التي سافر بها، أوالى أي مكان يمكن القبول به.[3]

كما عالج قانون دخول الأجانب حالة الأجنبي الذي يرتكب عملا يهدد امن الدولة واستقرارها بإبعاد هذا الأخير، وهذا الإجراء يدخل ضمن الأعمال التي تأمر الدولة بها فردا أو أكثر من الأجانب المقيمين لديها بالخروج من ديارها، وإلا استخدمت القوة في تنفيذ الأمر عند عدم الامتثال، وهذا حق مكرس للدولة انطلاقا من مبدأ فرض سيادتها على إقليمها،[4] ويجب أن يكون إبعاد الدولة للأجانب مبني على أسباب جدية يقتضيها

[1] _ بناء على نتائج استقصاء يورميد **لبرنامج اليوروميد للهجرة** 5(– EMM5).

[2] _ تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط(IEMed).

[3] _ **المادة 44** من قانون القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

[4] _ **المادة 34**من قانون **رقم 08-11**مؤرخ في 21جمادى الثاني عام 1429الموافق 25يونيو سنة 2008المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

الصالح العام في حدود القانون، كأن يشكل الأجنبي تهديدا للنظام العام أو صدر في حقه حكم قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جناية أو جنحة،[1] ويبلغ المعني بأمر قرار الإبعاد، ويستفيد حسب خطورة الوقائع المنسوبة إليه من مهلة تتراوح مدتها من ثمان وأربعين ساعة إلى خمسة عشرة يوما ابتداء من تاريخ تبليغه بقرار الإبعاد من الإقليم الجزائر.

– للأجنبي المتزوج منذ سنتين على الأقل مع جزائرية أو العكس بشرط أن يكون الزواج قد تم عقده وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وان يثبت فعلياً أنهما يعيشان معا.

– الأجنبي الذي يثبت بالوسائل الشرعية إقامته المعتادة في الجزائر قبل سن الثامن عشر مع أبويه اللذين لهما صفة مقيم.

– الأجنبي الحائز بطاقة المقيم ذات مدة صلاحية عشر سنوات.

وفي هذه الحالة يكون للطعن اثر موقوف، كما يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر مؤقتا بوقف تنفيذ قرار الإبعاد في حالة الضرورة القصوى لاسيما في الحالات الآتية:

- الأب الأجنبي أو الأم الأجنبية لطفل جزائري قاصر مقيم في الجزائر، إذا أثبت أنه يساهم في رعاية وتربية هذا الطفل.
- الأجنبي القاصر عند اتخاذ قرار الإبعاد.
- الأجنبي اليتيم القاصر والمرأة الحامل عند صدور قرار الإبعاد[2] وبالرجوع كذلك إلى القانون المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم بالجزائر وتنقلهم فيها نجده اقر طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية كعدم دخوله من الأماكن المخصصة للمرور، أو دخوله بدون حيازته لوثائق تثبت هويته، أو دخوله الإقليم الجزائري بصورة قانونية، إلا أن إقامته أصبحت غير قانونية كانتهاء مدة إقامته وعدم حصوله على وسائل إثبات يبرر بها وجوده كترخيص عمل أو عدم حصوله على بطاقة المقيم أو انتهاء صلاحيتها، ويتخذ قرار الطرد من قبل الولي المختص إقليميا،[3] وتخصص مراكز انتظار عن طريق التنظيم لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية، في انتظار طردهم إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي.

[1] _ ليكة حجاج، **الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين**، مجلة التراث، العدد 19 ، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015، ص 289

[2] _ **المادة 30** من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها ونقلهم فيها.

[3] _ **المادة 30** من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها ونقلهم فيها.

وفي الأخير نصت المادة 42 من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بهاو وتنقلهم فيها في حالة عدم تنفيذ قرار الإبعاد أو الطرد إلى الحدود أو الذي تم إبعاده أو طرده إلى الحدود و دخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون رخصة يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات ، إلا إذا أثبت بأنه لا يستطيع الالتحاق ببلده الأصلي أو نحو بلد آخر وذلك طبقا لإحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية.

المطلب الثالث: تحدي التنمية المستدامة والحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد في طيات مقومات الديمقراطية الحقيقية، التي تقوم على مبدأ تفعيل المشاركة السياسية في تحسين نوعية الحياة ورفاهيتها.

أما التنمية المستدامة فجاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصرت في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية العقلية والمادية، وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمام الجميع بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات.

والحكم الراشد يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية خصوصا أن التنمية المستدامة ظهرت بشكل نسبي في أواخر الثمانينات، بعد تبني التعددية الحزبية وإصدار مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و1996، بحيث ترسخت بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية.[1]

لكن هذه المظاهر ظلت حسب الدارسين جامدة وصورية، لم تعرف الجزائر من خلالها جوهر الديمقراطية الفعلي، وبناء على ضوء مؤشرات الحكم الراشد نجد أن الجزائر كانت ولازالت تعاني الكثير من النقائص وتشهد تخلفا في البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما أدى إلى العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر وذلك من خلال:

[1]_ قراءة في مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، "**الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية**"، http://www.politics.com تم تصفح الموقع يوم 25019/1/18 على الساعة 15.00.

أولا: سياسيا وقانونيا

من المجالات الأساسية التي تصنع قاعدة التنمية المستدامة أن تكون هناك منظومة قانونية وقرارات قادرة على بناء عزيمة سياسية مؤهلة لمتابعة وتثمين هذا التطور.

1/ السلطة السياسية

إن معظم الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلطة السياسية في الجزائر خلال التسعينات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية؛ الأولى شكلية أو رسمية تسمى بالسلطة الظاهرة pouvoir apparent والثانية فعلية وغير رسمية وتسمى بالسلطة الخفية pouvoir occulte الأولى تمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة أولها رئاسة الجمهورية، والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية، حيث تفوض هذه الأخيرة للأولى تسيير شؤون الحكم لكن مع ضرورة العودة إليها بشأن القضايا المصيرية.[1]

وعليه فسلطة الرئيس حسب هذا الطرح تبقى رهينة قبول ودعم المؤسسة العسكرية، وخياراته السياسية لن تكون كثيرة باعتبار أن الذين جاؤوا به لهم مطلق الحق في إملاء شروطهم عليه إلا إذا تخلص من سلطتهم.

2/ نظام الحكم في الجزائر: يشهد نظام الحكم في الجزائر ما يلي:[2]

- فشل في الفصل الواقع بين المصالح الخاصة والمصالح العامة وبين المال العام والخاص، ويلجأ دائما إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- نقص في الإطار القانوني ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
- معوقات قانونية وإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.
- يتميز بوجود قاعدة ضيقة تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في المواد المتاحة وسوء استخدامها.
- حكم يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم لتي تتسامح مع الفساد وإذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم، فإن الدول العربية ومن بينها الجزائر تعد إدارة الحكم فيها الأضعف من كل مناطق العالم الأخرى.[3]

---

[1]_ ولد الصديق ميلود، **فينومنيولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر**، في الكتاب الجماعي: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص179.

[2]_ ابرادشة فريد، "الحكم الرشيد في الجزائر" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات السياسية، تخصص تنظيم سياسي، **جامعة الجزائر 3:** كلية الإعلام والعلوم السايسية، جوان 2014)

[3]_ **دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية 2014.**

- وبناء على هذه الخصوصيات التي يثبت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى التخلف السياسي والإداري وعجزهما في مواجهة الضغوطات الإنمائية وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

ويمكن القول أن جميع للخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي والإداري وبطء عملية المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود القوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي ظل هذا الاختلال البنيوي والوطني في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، نمت العديد من مظاهر الأمراض المكتبية (bureauthologie) وبخاصة الفساد الإداري.[1]

وحسب السلطة فإن بطئ الحركة القوانين والتشريعات وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية العالمية والإدارية، وأن محاربة ما تفشى من ممارسات مثل الفساد، الرشوة، المحاباة والتدخلات أضحى حتمية، كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها والتي تقوض أركان العمل التنموي السياسي الشامل وتأتي على ثقة المواطن، لذا فمن الضروري (وضع حد للسلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد والتنمية المحلية، وغياب الشفافية والتواصل الذي يتناقض والحاجة إلى إدارة ناجحة في خدمة المواطنين والإصغاء لانشغالاتهم، فالكسل والرشوة والآفات الاجتماعية والضياع والتسيب، كلما انتشر يوما بعد يوم وتنتشر بخطورة).[2]

هذا إضافة إلى قناعة المواطن الجزائري وإدراكه المتزايد بأن الفساد منتشر في الأجهزة الإدارية المحلية، ومهيأة لانتشار أوسع لهذه الظاهرة في ظل التغييب المستمر للشفافية، المساءلة، المراقبة وحكم القانون.

[1] _ بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، http://sciencesjuridiques.net/topic197.htm تم تصفح الموقع يوم 2018/2/19 الساعة 1.00.

[2] _ **المرجع نفسه.**

ثانيا: إداريا

يمكن للمطلع أن يلاحظ أن الإدارة في الجزائر لها طابعها الخاص ومن أهم صفاتها:

– غياب المخطط الهيكلي العام عدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية، مما أنتج ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أدى إلى تكبيل الجهاز الإداري.

– تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.

– عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة، وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.

– ضعف التدريب الإداري وعم انتظامه.

– تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتمامهم بتنمية قراراتهم ومعارفهم الإدارية.

– الاعتماد على الحلول المعدة مسبقا، وتقبل كل ما هو جديد دون مراجعة وتجديد، ودون اعتبار الاختلاف في الظروف والبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

– انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة انحسار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.

– غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، الرشوة، المحسوبية، الوصولية والتحايل على القوانين والغيابات الشرعية واحتقار العمل كقيمة حضارية.

– تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية مثل البطالة، تنظيم الأسرة، محو الأمية، حماية البيئة.

وعليه اقتران هذا الكم الهائل من المظاهر السلبية للأجهزة الإدارية المحلية بضعف أجهزة الرقابة والمساءلة في المجالس الشعبية المنتخبة ومع انتشار الفساد والمفسدين فإن العمل الشريف الجاد يفقد قيمته، بل إن القانون نفسه يفقد هيئته واحترامه. ذلك أن يترسخ الفساد فإنه يعمل على حماية نفسه وكذلك بإبقاء كل الهياكل التي أنتجته على حالها، فلا تغيير في القوانين ولا تعديل في اللوائح ولا تطوير في السياسات، لذلك

نجد أن المسؤولين المحليين غير مبالين بالتغيير وذلك لضمان استمرار مناخ وثقافة الفساد اللذان يضمنان لهم استغلال النفوذ، هذه الثقافة التي ترسخت في المجتمع الجزائري عامة، والجهاز الإداري خاصة ما تزال تتسع دائرتها، وتتشابك حلقاتها وتترابط آلياتها بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، الأمر الذي أصبح يهدد مسار العمل التنموي السياسي والإداري ومستقبل المجتمع الجزائري في القيم.[1]

ثالثا: مؤشرات فعالية التنمية المستدامة في الجزائر

تمكنت الجزائر من إنتاج ترسانة كاملة من الوثائق المقنعة للغاية لدفع أهداف وطموحات مشروعها المحلي للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي، وذلك للتقدم في هذا الاتجاه بهدوء أكبر؛ وتعمل الجزائر بانتظام مع المنظمات الدولية والخبراء لإيجاد أكثر الوسائل موثوقية وفعالية لدمج التنمية المستدامة في معظم القطاعات ومراحل التنمية؛ على سبيل المثال، يذكر موقع يونيسيف الجزائر أن "منظومة الأمم المتحدة UNS في الجزائر تضم أربعة عشر وكالة وصندوقا وبرنامجا في الميدان، وأنها تتيح خبراتها للحكومة والشعب الجزائري"، بالإضافة إلى ذلك، يذكر أن منظومة الأمم المتحدة توفر للشركاء الوطنيين خبرة تقنية عالية الجودة وشبكة معرفية عالمية وإقليمية ومنصة لتبادل الخبرات. كما نشرت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بالفعل حوالي مائة متعاون وطني ودولي في الجزائر، وبالتالي دمج العديد من مشاريع التمنية المستدامة المحلية، لا سيما في مجالات الزراعة والسياحة البيئية وإدارة النفايات والتواصل البيني.[2]

وحسب التقرير الذي تضمن الترتيب العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2022، فان الجزائر تحتل المرتبة الأولى على المستويين العربي والقاري والمرتبة 64 على الصعيد العالمي، وواضح المصدر ذاته أنه وعلى غرار كل سنة ومنذ 2016[3]، و استند الخبراء في انجاز هذا التقرير على معطيات من مصادر رسمية وغير رسمية، تم استقاء ثلثيها من أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات دولية (بنك عالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف) أما ما تبقى فتم اعتماده من تحقيقات لدى الأسر وكذا من منشورات دولية مختصة.

[1] _ بومدين طاشمة، **المرجع السابق**.

[2] _ كريم تيجاني، "التنمية المستدامة في الجزائر: صورة وتشخيص لواقع معلق"، أكتوبر 2021، ص 14 https://library.fes.de/pdf-files

[3] _ **مبادرة شبكة حلول التنمية المستدامة التي تم إطلاقها في سنة 2012**، تقرير لسنة 2022 حول تجسيد أهداف التنمية المستدامة في العالم تحت عنوان "من الأزمة إلى التنمية المستدامة : أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق لسنة 2030 و ما بعدها."

المبحث الثاني: العلاقات المغربية الإسرائيلية في المنطقة وأثرها على الأمن الجزائري

بعد العلاقات الجيدة التي باتت تجمع المملكة المغربية مع إسرائيل والتطبيع الذي لحقها من بعد أصبح الخطر الإسرائيلي متواجد بشكل قريب جدا من الجزائر بحكم الحدود التي تجمع البلدين، خاصة وأن العلاقات المغربية الإسرائيلية متوترة من قبل بسبب قضية الصحراء الغربية ورغبة النظام المغربي في التوسع على حساب الأراضي المجاورة.

المطلب الأول: التطبيع المغربي_الإسرائيلي

برغم من توتر العلاقات الجزائرية المغربية، وغلق الحدود الذي ميز العلاقة لفترة طويلة، إلا أن الأمور لم تتعقد كما هو عليه الحال الآن؛ فقد أخذت الأوضاع في شمال إفريقيا ككل منحى آخر بعد قررت الدولة المغربية توطيد علاقاتها بالكيان الصهيوني من خلال اعتراف رسمي بالتطبيع، لتضاف المغرب لسلسلة التطبيعات الأخيرة التي قامت بها بعض الدول العربية في نفس الفترة كالإمارات، سلطنة عمان والسودان.

أولا: نبذة عن العلاقات المغربية_الإسرائيلية

في عام 1948 كان موقف المغرب من إسرائيل مثل باقي الدول العربية آنذاك حيث كانت المغرب في حالة حرب مع إسرائيل، وشارك بعض المتطوعين المغاربة في الحروب العربية الإسرائيلية 1948، واستُشهد خلالها 10 مغاربة.

وفي عهد الملك الحسن الثاني، وُصفت العلاقة بين المغرب وإسرائيل بالمُثيرة للجدل، وبرز ذلك عندما نفذت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) عملية "ياخين" بين نوفمبر 1961 وعام 1964، والتي هجر خلالها بشكل سري أكثر من 97 ألف يهودي مغربي عبر أوروبا إلى إسرائيل، وتلقى المغرب تعويضات مالية بلغت الدفعة الأولى منها نصف مليون دولار[1] .

ووفقًا ل"شلومو جازيت " الضابط في الموساد (الذي كان قائدًا لسلاح المدرعات، ولاحقًا رئيسًا للموساد)، أعلم الحسن الثاني عملاء من الموساد والشاباك (الذين عُرفوا بوحدة العصافير) حول الفندق في الدار البيضاء حيث ستعقد فيه قمة جامعة الدول العربية في سبتمبر 1965، وذاك من أجل تسجيل محادثات

[1] _ Michael M. Laskier, Sara Reguer, "**The Jews of the Middle East and North Africa in modern times**", by Reeva S. Simon, , p.502.

القادة العرب في الجلسة السرية حيث تناولوا مسألة استعدادهم للحرب مع إسرائيل[1] قام بمنحهم طابق كامل في الفندق، وطلب مغادرتهم قبل يوم من بدء القمة العربية .

يعترف المغرب بدولة إسرائيل ضمنيًا منذ 1 سبتمبر 1994، حيث كانت له علاقات دبلوماسية منخفضة المستوى خلال التسعينيات في أعقاب اتفاقات السلام المؤقتة بين إسرائيل والفلسطينيين، تمثلت بافتتاح إسرائيل مكتب اتصال لها في المغرب، وفي عام 1995–1996، فتحت المغرب مكتبًا مماثلًا لها في إسرائيل[2]. كما سمحت إسرائيل للمغرب بوجود بعثة دبلوماسية مغربية لدى السلطة الفلسطينية، والتي أنشئت عام 1996 في مدينة غزة، ولاحقًا انتقلت إلى مدينة رام الله، قبل أن تعلق المغرب علاقاتها بإسرائيل احتجاجا على إعلانها وقف عملية السلام مع الجانب الفلسطيني وقمع انتفاضة الأقصى عام2000 ،[3] لتعود بعدها العلاقات منذ ذلك الحين بشكل غير رسمي.

ثانيا: اعتراف "دونالد ترامب" بسلطة المغرب على الصحراء الغربية

في 10 ديسمبر 2020 ، أعلن الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب "عبر سلسلة تغريدات على حسابه الرسمي على تويتر أنَّ المغرب وإسرائيل اتفقتا على تطبيع العلاقات بينهما بوساطة أمريكية،[4] كما أعلن في تغريدة أخرى توقيع إعلان يعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية أسوة باعتراف المملكة المغربية بالولايات المتحدة عام 1777، كما أعلن الديوان الملكي المغربي عن إجراء محادثة هاتفية بين الملك محمد السادس والرئيس الأمريكي" دونالد ترامب" تباحث بموجبها سبل استئناف الاتصالات الرسمية الثنائية والعلاقات الدبلوماسية والرحلات بين إسرائيل والمغرب، كما أعلن الرئيس الأمريكي إصدار مرسوم رئاسي، بما له من قوة قانونية وسياسية ثابتة، بسيادة المملكة المغربية الكاملة على كافة منطقة الصحراء الغربية.
وفي نفس السياق، عزمت الولايات المتحدة على تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، بما في ذلك إقليم الصحراء الغربية، وتحقيقا لهذه الغاية ستفتح الولايات المتحدة الأمريكية قنصلية في إقليم الصحراء الغربية في مدينة الداخلة.

1_ *Surkes, Sue.* **"Morocco tipped off Israeli intelligence, 'helped Israel win Six Day War ,** '" *www.timesofisrael.com . Archived from* the original *on 2020-11-08.*

2_ "وزير خارجية المغرب يلتقي بنظيرته الإسرائيلية في باريس ." **الشروق أونلاين**4 جويلية 2007. مؤرشف من الأصل في 23-11-2020.

3_ " **المغرب وإسرائيل: 6 عقود من التعاون تسلسل زمني**"، نسخة محفوظة 18 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين .

4_ "**تغريدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على حسابه الرسمي على تويتر**"، نسخة محفوظة 12 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين.

في نفس اليوم، أعلن الديوان الملكي المغربي على إجراء الملك محمد السادس اتصالا هاتفيا مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، لإطلاعه على فحوى الاتصال الهاتفي مع الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب"، مؤكدا وفق البيان موقف المملكة الداعم للقضية الفلسطينية الثابت بلا تغيير والقاضي بحل الدولتين، وفق المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كسبيل وحيد للوصول إلى حل نهائي ودائم وشامل لهذا الصراع.

في 11 ديسمبر، أصدر وزير الخارجية الأمريكي" مايك بومبيو" بيانا ثمن من خلاله تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية فيما اعتبره «خطوة رائعة أخرى باتجاه السلام»، بموجبها سيتم السماح بمرور الرحلات الجوية فوق أجواء البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي غير المقيد بين الشركات الإسرائيلية والمغربية.[1]

المطلب الثاني: تداعيات التطبيع المغربي–الإسرائيلي على الأمن الجيوسياسي الجزائري

وصول الخطر الإسرائيلي للمنطقة يفرض بالضرورة تهديد الأمن الجزائري من الأراضي المغربية خاصة في ظل توتر الأوضاع بين الجزائر والمغرب.

أولا: موقف الجزائر من التطبيع المغربي–الإسرائيلي

أعادت الجزائر مرارًا التأكيد على رفضها التطبيع مع إسرائيل، وعقب الاتفاق الثلاثي بين الولايات المتحدة والمغرب وإسرائيل الذي قايض التطبيع مقابل الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، اكتسبت الحكومة الجزائرية جرأةً متزايدة في خطابها المناهض للمغرب وإسرائيل.

واثر ذلك أشار رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد إلى وجود "تحديات " و"تهديدات على حدود البلاد" في إشارة إلى إسرائيل بعد إعلان المغرب وإسرائيل تطبيع العلاقات، إضافة إلى اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء الغربية المتنازع عليها. وحذر من "عمليات أجنبية" قد تزعزع الاستقرار في المنطقة. وقام جراد بهذا التصريح خلال مؤتمر لإحياء الذكرى الستين للتظاهرات الوطنية خلال حرب الاستقلال في الجزائر[2].

ونددت وزارة الخارجية الجزائرية بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والمغرب وقالت بأن هذا الاتفاق ليس له أي أثر قانوني، لأنه يتعارض مع جميع قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، وآخرها القرار رقم 2548 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الثاني 2020، الذي صاغه

[1] _ **On Progress Toward Peace** نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين.

[2] _" **تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل: الجزائر تشير إلى وجود تهديدات على حدودها وتحذر من هجمات أجنبية**"، فرانس 24 /https://www.france24.com

ودافع عنه الجانب الأمريكي.[1] وجددت الجزائر من خلال نفس البيان الصادر عن وزارة الخارجية أن نزاع الصحراء هو مسألة تصفية الاستعمار لا يمكن حله إلا من خلال تطبيق القانون الدولي.[2]

وبعد شهور من التوتر أعلنت الجزائر، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، في قرار عزته إلى "قيام المغرب بأعمال عدائية ودنيئة ضد الجزائر، ولم تتقبل الجزائر تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي "يائير لبيد" خلال زيارة رسمية أجراها للدار البيضاء في المغرب في 12 أوت/أغسطس حول "قلق بلاده من التقارب بين إيران والجزائر، ورفضها قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب".[3]

ثانيا: أثر التطبيع المغربي الإسرائيلي على الأمن الجزائري وردة فعل الجزائر عليه

في 22 ديسمبر 2020 أعلن الديوان الملكي المغربي عن استقبال الملك محمد السادس وفدا يضم" جاريد كوشنر" و"مئير بن شبات"، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي و"أفراهام بيركوفيتش"، المساعد الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية والممثل الخاص المكلف بالمفاوضات الدولية، وكذلك "آدام سيث بويلر" الرئيس والمدير العام لشركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، بحضور "فؤاد عالي الهمة" مستشار الملك المغربي و"ناصر بوريطة" وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، حيث تباحث الأطراف التطبيق الكامل لكافة القرارات والتدابير المعلنة بما فيها الاستئناف الكامل للاتصالات والعلاقات الدبلوماسية والرسمية بين إسرائيل والمغرب وتشجيع التعاون الاقتصادي الثنائي والعمل من أجل إعادة فتح مكتبي الاتصال في الرباط وتل أبيب. بالإضافة إلى تجديد المملكة المغربية موقفها الثابت بشأن القضية الفلسطينية، والقائم على حل الدولتين وعلى المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كسبيل وحيد للتسوية؛ بالإضافة لالتزام الملك محمد السادس كرئيس لجنة القدس، بالحفاظ على الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة. كما تم التوقيع على إعلان مشترك بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقعه رئيس الحكومة المغربي "سعد الدين العثماني" و"جاريد كوشنر" و"مئير بن شبات"[4].

1_ "**الخارجية الجزائرية: نحن ضد منطق القوة بشأن الصحراء الغربية** .Sputnik "مؤرشف من الأصل في 2020-12-12.

2_"**الجزائر تخرج عن صمتها وترى أنها مستهدفة من إسرائيل**"، صحيفة الشرق الأوسط https://aawsat.com/home/article/2679451

3_ **أحدها إسرائيل: القطيعة بين المغرب والجزائر من أربع محاور**، قناة الحرة، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/25

4 _ **Kushner to lead U.S. delegation to Israel, Morocco** نسخة محفوظة على 17-12-2020 واي باك مشين موقع.

بموجب الزيارة، وقعت المغرب والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيتين: [1]

1/ الاتفاقية الأولى

وقعت بين وزير الاقتصاد والمالية المغربي" محمد بن شعبون" والرئيس التنفيذي الأول لمؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية "آدام سيث بويلر" تتضمن مساعدات استثمارية بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، في كل من المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بتنسيق مع شركاء مغاربة.

2/ الاتفاقية الثانية

وقعت بين الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية المغربي محسن "الجزولي وآدام سيث بويلر"، تتضمن إعلانا للنوايا بين حكومتي البلدين بخصوص المبادرة الأمريكية ازدهار أفريقيا للنهوض بالتجارة والاستثمارات في إفريقيا وبناء عليه سيجري افتتاح فرع للوكالة بسفارة الولايات المتحدة بالرباط.

في24 ديسمبر، أعلن وزير الخارجية الأمريكي" مايك بومبيو" بدء عملية إنشاء قنصلية أمريكية في الصحراء الغربية، وافتتاح مركز تواجد افتراضي فعال فورا ونتطلع إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإشراك شعوب هذه المنطقة.

بموجب الاتفاق أخطرت إدارة "دونالد ترامب" "الكونغرس الأمريكي بصفقة أسلحة للمغرب تضم 4 طائرات عسكرية مسيرة من طراز" إم كيو–9 ريبر" وذخائر من طراز" إيه جي إم–114 "هيلفاير وبيفواي " وذخائر الهجوم المباشر المشترك بقيمة بلغت مليار دولار.

الاتفاقات التي برمتها المغرب مع إسرائيل ودعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالأموال والأسلحة شكلت خطرا مباشرا على الأمن الجزائري خاصة وأن التسليح الذي ستستفيد منه الدولة المغربية هو موجه بالضرورة لتهديد الجزائر لكونها البلد الذي يدافع ضمن مبادئه عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وبشكل صريح على ذلك القضيتين الفلسطينية والقضية الصحراوية من جهة، ومن جهة أخرى لرفض الجزائر كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي عبرت عنه مرات عديدة من خلال خطاباتها الرسمية.

وصرح وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" بقوله: "تجب الإشارة إلى أنه منذ عام 1948 لم يسبق لأي عضو في مهما كان شأنه في "حكومة إسرائيلية" أن يصدر أحكاما أو يوجه شخصيا رسائل عدوانية من

[1] _ المغرب– الولايات المتحدة الأمريكية: **التوقيع على اتفاقيتين لإنعاش الاستثمارات بالمغرب وإفريقيا**، نسخة محفوظة 25 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين.

أراضي دولة عربية ضد دولة عربية أخرى مجاورة"، أضاف في مؤتمر صحفي "على صعيد الأمن الإقليمي، فإن قيام السلطات المغربية بمنح موطئ قدم لقوة عسكرية أجنبية في المنطقة المغاربية وتحريض ممثلها على الإدلاء بتصريحات كاذبة وكيدية ضد دولة جارة، يشكل عملا خطيرا وغير مسؤول[1]."

واتهم مجلس الأمن الجزائري أطرافا أجنبية وخاصة المغرب وإسرائيل بدعم حركة استقلال منطقة القبائل الانفصالية (ماك) التي مقرها باريس والحركة الإسلامية "رشاد" الموجودة في لندن، فإن ما جرى هو "رد فعل جزائري على فعل مغربي" إذ أراد المغرب أن "يقايض دعم الجزائر للصحراء الغربية بدعم حركة استقلال منطقة القبائل، وهذه فكرة مصدرها إسرائيل."

وعلقت الجزائر على تصريحات وزير الخارجية التي أعلن فيها الحرب بطريقة مباشرة على الجزائر تتزامن مع تواجد الذراع الأيمن لرئيس حركة "الماك" (حركة استقلال منطقة القبائل) "فرحات مهني" بالمملكة المغربية، حيث تساءل المتحدث "على تزامن تواجد هذه المنظمة التي صنفتها الجزائر منذ قريب بأنها منظمة إرهابية بجانب إسرائيل في المغرب والحرائق الكبيرة التي استهدفت منطقة القبائل والتي ذهب ضحيتها عشرات من المواطنين والعسكريين بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة[2].
ويرى بعض المختصين في الشأن الأمني أن "أي اعتداء إسرائيلي يستهدف الجزائر من دولة حدودية يعتبر مغامرة لا تحمد عقباها، مؤكدين أن هذا سيدفع بالجزائر إلى شن هجمات شرسة ضد المغرب الذي يعتبر قاعدة خلفية لإسرائيل."وبناء على كل ذلك أعلنت الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في أوت 2021، واستثنت الجزائر قطع حركة تنقل المواطنين المغاربة من وإلى التراب الوطني بتصريح من وزارة الخارجية.

ولم يستمر الأمر على هذا الحال طويلا، إذ لم تكتف الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية فقط، بل ذهبت أبعد من ذلك؛ حيث قررت الجزائر يوم 26 سبتمبر 2024 إعادة فرض تأشيرة دخول على المواطنين المغاربة الراغبين في زيارة الجزائر، بسبب استمرار تصعيد الموقف بين البلدين؛ رغم أن حركة انتقال المواطنين لم تتأثر بانقطاع العلاقات الدبلوماسية منذ 2021.

وصرحت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان لها: "أن سبب فرض التأشيرة على المغاربة نتيجة موقف النظام المغربي المعادي للجزائر؛ إذ استغل هذا الأخير غياب التأشيرة بين البلدين وانخرط للأسف الشديد في أفعال تمس باستقرار الجزائر وأمنها للوطني"، واتهمت الجزائر إثر ذلك المغرب في هذا البيان بأنه وراء شبكات متعددة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر ناهيك عن التهريب والهجرة غير الشرعية وأعمال

[1] _ قناة الحرة، **المرجع السابق**.

[2] _"التطبيع المغربي الإسرائيلي مبني على إنشاء خط عسكري ضد الجزائر"، **RT قناة** ، https://arabic.rt.com/middle_east/1262062

التجسس؛ حيث دخلت عناصر استخباراتية صهيونية من حملة الجوازات المغربية بكل حرية للتراب الوطني الجزائري. وعليه فإن للجزائر الحق أن تفرض مراقبة صارمة في كل مناطق التفتيش الحدودية على الدخول والإقامة داخل أرضيها، لأن هذه التصرفات تشكل تهديدا مباشرا لأمن البلاد الأمر الذي لن تتسامح معه الدولة الجزائرية.[1]

فرغم تسامح الجزائر بشكل مختلف مع المواطنين المغاربة وفصل النزاع القائم بينها وبين المغرب دبلوماسيا عن الشعوب، إلا أن هذا لم يجعلها تسلم من استفزازات النظام المغربي المستمرة والتي أثبتت أكثر من مرة سوء النية منه إزاء تورطه المباشر بتهديد الأمن الجزائري، مستغلا الملف الصحراوي لتبرير أفعاله المنافية للتاريخ الذي يجمع البلدين، ولم يكتف بذلك الأمر فقط بل ساعد أطراف خارجية ك"اسرائيل" المعروفة بعداوتها الكبيرة للجزائر من محاولة التغلغل للتراب الوطني وتهديده لأمنه الجيوسياسي.

[1]_" فرض التأشيرة على المواطنين المغاربة: بين السخرية والاستنكار والتأييد"، **بي بي سي**، https://www.bbc.com/

خلاصة الفصل الثالث

لا تخلو الدراسة من ذكر التحديات التي تقف عائقا أمام الجزائر هي نفسها جعلتها دولة قوية في محورها القاري والدولي؛ لعل أبرز هذه التحديات يقع ضمن الإطار الداخلي للدولة، كالحكم الراشد وتفعيل التنمية المستدامة، هذا إضافة إلى التحدي الذي ارتبط باسم الجزائر ألا وهو الإرهاب، كما أن تفاقم الأوضاع الداخلية واستمرارها بشكل سيء يبقي دائما على تحدي الهجرة غير المشروعة قائما سواء بهروب الجزائريين نحو أوروبا أو بدخول أفارقة ما وراء الصحراء الجزائر، ما يعزز استفحال الجريمة في المجتمع، الأمر الذي سيجعل من المؤسسة العسكرية دائما في المقدمة لمجابهة مثل هذه التحديات والحرص على سيادة الدولة الجزائرية، ولعل أبرز التحديات التي طفت على الواجهة في السنوات الأخيرة هو وصول التهديد الإسرائيلي لحدود الدولة الجزائرية بعد التطبيع الذي حدث مع دولة المغرب، فإضافة للعداء الذي يميز العلاقات الجزائرية المغربية، زادها التوتر الذي حدث بشأن التقارب بين العدو الصهيوني ودولة جارة ما قد يحمل تهديدات مستقبلية للجزائر بناء على موقفها المعادي لإسرائيل والمساند للقضية الفلسطينية، وتعمل الجزائر على مكافحة كل ذلك من خلال استراتيجيات أمنية مستمدة من عقيدتها الأمنية ومواقفها الدولية التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي، وحرصها التام على السيادة الوطنية والأمن القومي.

الفصل الرابع

التهديدات الأمنية المحتملة

واستشراف مستقبل الأمن

الجيوسياسي الجزائري

الفصل الرابع: التهديدات الأمنية المحتملة واستشراف مستقبل الأمن الجيوسياسي الجزائري

تحظى الجزائر بموقع استراتيجي في شمال إفريقيا ما جعلها منذ القدم مستهدفة ضد كثير من المخاطر والتهديدات التي تتغير بتغير الزمن، ولعل هذا الشيء الذي جعلها تخطو بخطى ثابتة وتعمل بشكل حذر في مجالها الجيوسياسي، وتخطط لمواجهة تحديات المستقبل باستراتجيات استباقية تعمل عليها من الآن.

المبحث الأول: التطور التكنولوجي ودوره في الحروب الحديثة

يستخدم مفهوم التطور التكنولوجي الذي يمثل نقاشات أكاديمية وفكرية موسعة ومستمرة، بوصفه مزيجا من المعارف والعلوم ومستمر والبحث والتطوير المستمرين، لوضع حلول للمشكلات وتسهيل الإجراءات لخلق فرص أفضل ولتحقيق رفاهية الشعوب، إضافة إلى مواكبة الإيقاع السريع للحياة الحديثة، وذلك من خلال تسخير الحواسيب والأجهزة الذكية القادرة على تلبية الرغبات والوصول إلى الأهداف المرجوة.[1]

المطلب الأول: مستويات التطور التكنولوجي

رافق التطور التكنولوجي الإنسان في مختلف مجالات الحياة وعلى رأسها:

أولا: المستوى العسكري

زاد التطور التكنولوجي من فاعلية الأسلحة العسكرية، ومنحها بعدا استراتيجيا ما ساهم في تعزيز نظرية الثورة في الشؤون العسكرية، وأصبحت الأسلحة المتطورة تكنولوجيا تعرف بالأسلحة التكنولوجية الذكية.

إلاً أن الأمر قد يصبح أكثر تعقيدا عندما يتعلق بمفهوم الحروب الحديثة، تلك الحروب التي يصعب التنبؤ بحدوثها أو تقييم أضرارها، خصوصا أنها مخفية نوعا ما، وتتصف بالضبابية وعدم اليقين. فالحروب الحديثة تحتاج إلى الأسلحة التقليدية، كالدبابات، والمدرعات، والأسلحة الثقيلة، والترسانات

[1] _ Mihaela Diaconu, "Technological Innovation: Concept, Process, Typology and Implications in the Economy," **Theoretical and Applied Economics**, vol. XVIII, no. 10 (2011), pp. 127-144

العسكرية الضخمة، ولكن ليس بالشكل الذي كان عليه الحال في الحروب التقليدية؛ لأن استخدام السلاح التقليدي سيكون أقل نوعا ما في الحروب الحديثة، وستحلّ محله تدريجيا الأسلحة التكنولوجية المتطورة.

كما ظهر على السطح نوع آخر من الحروب الطاحنة التي تواكب العصر الحديث، وقد أطلق عليها العديد من المسميات مثل "الحروب الحديثة"[1]، وهي كما يرى العديد من الخبراء العسكريين، مثل "بارت شورمان"، لا تقل خطورة عن الحروب التقليدية؛[2] حتى إن لم تكن هناك مشاهد دموية تبث على وسائل الإعلام، ومنها "الحروب الإلكترونية" التي ساهم التطور التكنولوجي في وجودها. ولم تعد الحروب الحديثة – نوعا ما – بحاجة إلى الجنود في أرض المعركة "Ground On Foot" لإحداث الضرر في صفوف العدو، بل أصبح من السهل تعطيل المنظومات العسكرية وتدميرها من خلال زرع البرمجيات الخبيثة فيها، أو التضليل الإلكتروني من خلال إرسال عدد هائل من البيانات الرقمية المتداخلة من أجل إعطاء قراءات خاطئة، أو حجب تلك المعلومات عن الطرف المستخدم لتلك الأنظمة،[3] أو الحصول على معلومات العدو من خلال الهجمات الإلكترونية التي تقوم بها أجهزة الحواسيب عبر الشبكة العنكبوتية والاتصالات الرقمية بهدف تعطيل البرامج أو التلاعب بها أو استهداف البيانات بغرض سرقتها أو تدميرها، واختراق الأنظمة وأوامر التحكم، بهدف إلحاق الأضرار البالغة بأنظمة وبرامج الطرف الآخر وحواسيبه،[4] إضافة إلى استخدام السلاح الكهرومغناطيسي؛ إذ تستخدم طاقة الإشعاع الكهرومغناطيسي لتسريع القذيفة بغرض ضرب الهدف وتدميره.[5]

[1] _ Stephenie Gosnell Handler, "New Cyber Face of Battle: Developing A Legal Approach to Accommodate Emerging Trends in Warfare," **Stanford Journal of International Law**, vol. 48, no. 1 (2012), pp. 209-237

[2] _Bart Schuurman, "Clausewitz and the 'New Wars' Scholars," **The US Army War College** Quarterly: Parameters, vol. 40, no. 1 (2010), pp.. 89-100.

[3] _ بشرى معال وهيثم الرضوان وعلاء محفوظ، "دراسة تحليلية لتأثري أنواع هجوم التشويش على أداء شبكاتAd Hoc "، **مجلة جامعة ترشين**، مج 41 ،العدد 5(2019 ،) ص 81-90.

[4] _ سارة عبد العزيز، "الحرب السيبرانية: التداعيات المحتملة لتصاعد الهجمات الإلكترونية على الساحة الدولية"، **مجلة اتجاها الأحداث**، العدد 20، 2017، ص 1-12.

[5] _ Martin van Creveld, "**Modern Conventional Warfare: An Overview**," Hebrew University, Jerusalem (2004), pp. 1-14

ثانيا: على المستوى المعلوماتي

تعتبر المعلومات مهمّة جدا لصناعة كل قرار سليم يصدر من رأس الدولة أو القيادات العليا للجيش، وبدون المعلومة الصحيحة لن يكون باستطاعة صانعي القرار من السياسيين أو العسكريين اتخاذ القرارات الصحيحة مهام بلغت براعتهم وحنكتهم، فالمعلومات الصحيحة ترسم الطريق الصحيح؛ ومن ثم، تكمن أهمية المعلومة الاستخباراتية بحساسيتها وقدرتها على قلب موازين المعارك، وكل الحروب تدل على ذلك خاصة الحربان العالميتان الأولى والثانية.[1]

توصلت التكنولوجيا الحديثة إلى أدوات ووسائل ساعدت على تطوير فاعلية الاستخبارات، مثل المراقبة والاستطلاع، وهي المنظومة الأساسية للجيوش الرقمية الحديثة، وتستطيع هذه المنظومة القيام بعدد من المهمات والقدرات الاستخباراتية، مثل استخبارات الإشارة (Signals SIGINT, Intelligence) ، وهي استخدام منصات التجسس الإلكتروني مثل الأقمار الصناعية وطائرات التصوير والإنذار المبكر والرادارات ومحطات التجسس الأرضية للحصول على المعلومات والبيانات المهمة، علما أن استخبارات الإشارة تقسم قسمين أساسيين: استخبارات الاتصالات (Communications Intelligence COMINT)، والاستخبارات الإلكترونية Electronic Intelligence, ELINT .[2]

الهدف الرئيس لمنظومات الاستخبارات الخاصة بالاتصالات هو اعتراض الإشارات والاتصالات للجيوش المعادية، بغرض استخلاص المعلومات عن طريق التصنت عليها، وتحديد أماكن الوحدات المقاتلة وكشف مواقع الدبابات والطائرات والرادارات، إضافة إلى اعتراض اتصالات الأقمار الصناعية وفك تشفيرها "Encryption" بوساطة أنظمة برمجية متطورة تعمل على فك رموزها "Decryption" وتحويلها إلى أصوات مسموعة ورسائل نصية. كما تتتبع أنظمة الاستخبارات الإلكترونية الموجات الكهرومغناطيسية المنبعثة من أنظمة مجسات العدو، مثل الرادارات الأرضية والبحرية والجوية، وتحدد مواقعها وترددتها. لذلك فإن المحطات الأرضية "Ground Segment " تتلقى الإشارات من المحطات

[1] _ علي علواني، "دور أنظمة القيادة والسيطرة يف الحروب الحديثة: مستقبل أنظمة القيادة والسيطرة"، **درع الوطن**، 2021، العدد 480، ص 600.

[2] _Linda Dawson, **War in Space: The Science and Technology Behind Our Next Theater of Conflict** (Cham: Springer-Praxis Books, 2018), pp. 131-157

الفضائية بوساطة العديد من القباب الكروية وصحون الاتصالات التي تحتوي على الإلكترونيات والبرمجيات المتطورة، وتستخدم للتتبع والتصنت على المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني، إضافة إلى طائرات القيادة والسيطرة والاستخبارات الإلكترونية المجهزة بمجسات لرصد الأهداف العدائية من مسافات بعيدة تضمن توفير درجة كافية من الإنذار المبكر، من أجل أن تكون القوات المضادة على أهبة الاستعداد.[1]

المطلب الثاني: التهديدات الناتجة عن التطور التكنولوجي

يعد التطور السريع للتكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي، والتزايد المستمر في عدد مستخدمي الإنترنت، والتقدم في التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو، والتطور الكبير في استكشاف الفضاء، من أعظم إنجازات العالم في العقود الأخيرة؛ حيث ساهم التقدم التكنولوجي بشكل كبير في جهود السلام والأمن، وتلعب صور الأقمار الصناعية الآن دورا كبيرا في مراقبة وقف إطلاق النار والمناطق العازلة، وتسهل منصات التواصل الحوار لمنع تصاعد الأعمال العدائية.

ومع ذلك، فإن التكنولوجيات الجديدة والناشئة تنطوي أيضا على مخاطر إذا تم استخدامها بشكل غير مسؤول وغير أخلاقي؛ على سبيل المثال، أصبحت الهجمات السيبرانية أكثر انتشارًا الآن، كما تقوم المزيد من البلدان بنشر الذكاء الاصطناعي لتطوير أسلحة ذاتية التشغيل، وتشكل عسكرة الفضاء الخارجي تحديا متزايدا.

إن هذه المخاوف وغيرها تغير مشهد السلام والأمن. فهي تزيد من التهديدات القائمة، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب، كما يؤدي تزايد انعدام الأمن المرتبط بتغير المناخ والتدهور البيئي إلى تفاقم النزاعات، مما يؤثر على المجتمعات الضعيفة التي تواجه أصلاً الانقسامات والعنف والنزوح.

ومع ظهور تهديدات جديدة، تعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها باستمرار على تطوير وسائل لحماية الأفراد، وقد شمل ذلك التفاوض على قواعد ومعايير دولية بشأن الأمن السيبراني، واعتماد تدابير لمكافحة الإرهاب، وتعمل الجهود الجارية على تعزيز الاتفاق بشأن الاستخدام الآمن للفضاء الخارجي وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.[2]

[1] _ مصباح عامر، "**تطور علم الإستراتيجية الحديث**"، القاهرة: دار الكتاب، 2017 ص 500.

[2] _ الأمم المتحدة، **التهديدات الجديدة والناشئة**، https://www.un.org/ar/peaceandsecurity/new-and-emerging-threats

وكما هو الحال مع التهديدات والنزاعات التقليدية، فإن الاستجابة للتهديدات والنزاعات الجديدة والناشئة تتطلب عملاً جماعياً، وتتعاون الأمم المتحدة بنشاط مع الحكومات وشركات التكنولوجيا وخبراء الصناعة والأوساط العلمية والعديد من الجهات الأخرى – لبناء في نهاية المطاف آلية أمن جماعي أقوى تكون قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وإدراكا للمخاطر المتزايدة للجرائم السيبرانية، شرعت الأمم المتحدة في صياغة معاهدة دولية ملزمة قانونا لمواجهة هذا التهديد، وبعد مرور خمس سنوات، لا تزال المفاوضات مستمرة، مع عدم قدرة الأطراف على التوصل إلى توافق مقبول، كما لم يفض الاجتماع الأخير لأعضاء اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية في شهر فيفري/فبراير الجاري إلى مشروع قانون متفق عليه، فيما لا تزال الدول مختلفة حول صياغة من شأنها تحقيق توازن بين ضمانات حقوق الإنسان والمخاوف الأمنية[1].

إضافة للانترنت العادي هناك الإنترنت المظلم الذي يستخدم كسوق سوداء من خلال بيع البضائع المسروقة، أو تجارة المخدرات وتجارة البشر، ويمكن أن يتطور الأمر إلى جرائم أكثر خطورة مثل الإرهاب الإلكتروني.

و يمكن أن يقوم بأنشطة الجرائم السيبرانية والمعلوماتية أفراد أو مجموعات صغيرة ذات مهارة تقنية محدودة نسبياً، أو من قبل الجماعات الإجرامية الدولية عالية التنظيم التي قد تشمل مطورين مهرة وآخرين من ذوي الخبرة في المجال الإلكتروني، وقد تسبب هذه الأنشطة الكثير من الخسائر سواء الخسائر المالية أو سرقة معلومات حساسة، وقد يصل أثر هذا النوع من الأنشطة إلى التأثير بشكل مباشر على الأمن القومي للدولة.

رقمياً، وحسب برنامج مشاريع الأمن السيبراني، من المتوقع أن تكلف جرائم الإنترنت العالم ثمانية تريليونات دولار في العالم؛ إذا ما تم قياس الجريمة الإلكترونية واعتبارها كدولة، فستكون ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، بينما تتوقع العديد من التقارير الدولية أن تزداد تكاليف الأضرار الناجمة عن الجرائم الإلكترونية على مستوى العالم بنسبة 15% سنوياً على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لتصل إلى 10.5 تريليونات دولار سنويًا بحلول عام 2025، أي ما يعادل ارتفاعًا من 3 تريليونات عام 2015[2].

[1] _ الأمم المتحدة المعاهدة **العالمية للجرائم الإلكترونية: توازن حساس بين الأمن وحقوق الإنسان**، https://news.un.org/

[2] _ خالد وليد محمود، **الجرائم الإلكترونية كظاهرة عالمية**، مركز الجزيرة، https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/5

المبحث الثاني: التطور التكنولوجي في الجزائر وطرق مواجهة تحدياته

شهدت الجزائر كغيرها من الدول طفرة التطور التي مست ميدان التكنلوجيات وأثرت بشكل كبير على طبيعة المجتمع وساهمت بشكل أو بآخر في تغير البيئة الاستراتيجة في الجزائر وخلفت آثار على أمنها.

المطلب الأول: أثر التطور التكنولوجي على الأمن الجزائري

الجزائر كنظيرتها من الدول تتجه منذ إنتاجها للإدارة الإلكترونية إلى حماية منظومتها المعلوماتية، من خلال العديد من الأجهزة والخلايا الأمنية، مما يجعلها تتخذ تدابير من الأجهزة وآليات قوية لحماية البنية التحتية الرقمية للمؤسسات الوطنية وتعزيز للأمن السيبراني كركيزة أساسية لتحقيق الأمن الوطني، وحماية السيادة الوطنية وسرية معلومات الدولة من أي توغل أن جوسسة ورغم أنه يوجد تنامي لا متناهي في مجال الجريمة الإلكترونية والاختراق الإلكتروني، إلا أن الجزائر تعمل جاهدة على استغلال أحدث الأجهزة والتقنيات وأساليب حماية أجهزتها. [1]

أولا: الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني

يشار إلى إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المجرمين بالتبادل على أنها جرائم الإنترنت أو إساءة استخدام الكمبيوتر، والجريمة المرتبطة بالحاسب الآلي جريمة التكنولوجيا العالية، والجريمة الإلكترونية، والجريمة الإلكترونية كما عرفتها رابطة كبار ضباط الشرطة " تنطوي على استخدام الكمبيوتر أو الإنترنت شبكات تكنولوجيا لارتكاب أو تسهيل ارتكاب الجريمة". أما المعهد الاسترالي لعلم الإجرام فيرى بأنها "تسمية عامة الجرائم ارتكبت باستخدام تخزين البيانات الإلكترونية أو جهاز الاتصالات.[2]

أما بالنسبة للأمن السيبراني؛ فإذا كان مفهوم الأمن مفهوم واسع، يطال جميع عمليات الدخول، الخروج والبقاء أو التصرف في مكان ما، فإنه في الفضاء السيبراني يشمل مختلف قواعد وأصول ضبط الاتصال،

[1] _ **مستقبل الأمن السيبراني في الجزائر: آفاق ورهانات** https://www.dounia.dz/

[2] _ محمد الصالح براهمي، "الأمن السيبراني تحصين للأمة"، **مجلة المستثمر الإلكترونية** 2023/9/16 https://almostathmir.dz

وانتقال المعلومات، وتخزينها وحفظها. كما يشمل أمن المواقع، وامن الأنظمة الالكترونية، وعمليات استثمارها، إضافة إلى امن الاتصالات.[1]

وقد قدمت وزارة الدفاع في الواليات المتحدة الأمريكية تعريفا دقيقا لمصطلح الأمن السيبراني، حيث اعتبرته: "جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة لضمان حماية المعلومات بجميع أشكالها)الإلكترونية 2 والمادية(، من مختلف الجرائم، الهجمات، التخريب، والتجسس، والحوادث.[2] في حين اعتبر الإعلان الأوروبي الأمن السيبراني بأنه يعني: "قدرة النظام المعلوماتي على مقاومة محاولات الاختراق أو الحوادث غير المتوقعة، التي تستهدف البيانات.[3]

وهذا ما ذهب إليه الكاتبان Neittaanmäki Pekka,Lehto Martti في كتابهما الموسوم :الأمن السيبراني عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي اتخذت في الدفاع ضد هجمات قراصنة الكمبيوتر وعواقبها ويتضمن تنفيذ التدابير المضادة المطلوبة.[4] وهذا ما أكد عليه البروفيسور وأستاذ الاتصالات في جامعة كاليفورنيا "ريتشارد كمرير" A Richard Kemmerer الذي عرفه بأنه" عبارة عن وسائل دفاعية من شأنها كشف وإحباط المحاولات التي يقوم بها القراصنة"، بينما عرفه "إدوارد أمورسو" Amoroso Edward بأنه" وسائل من شأنها الحد من خطر الهجوم على البرمجيات أو أجهزة الحاسوب أو الشبكات، وتشمل تلك الوسائل الأدوات المستخدمة في مواجهة القرصنة وكشف الفيروسات ووقفها، وتوفير الاتصالات المشفرة..."[5]

إن تحديد معنى جرائم الإنترنت ليست مهمة سهلة، فهي بنية واسعة للعديد من أنواع الناشئة من سوء المعاملة والجريمة الممكنة على تقنيات الاتصالات والمعلومات وتحتضن السلوكيات الضارة التي تحدث عبر الفضاء الإلكتروني والتي تتجاوز اختصاص الجيوسياسي، وتكتيكات تحقيق إنفاذ القانون والأساليب التقليدية.

---

[1] _ منى الأشقر جبور، الأمن في الفضاء السيبيري: الأمن المعلوماتي والأمن القانوني، xa.yimg.com/kq/groups/.../ÇáÃãä+Ýí+ÇáÝÖÇÁ+ÇáÓíÈíÑí.doc

[2] _ Daniel Ventre, **Cyberattaque et cyberdéfense**. Paris ; La Voisier, 2011, P103

[3] _ منى الأشقر جبور، **المرجع السابق**.

[4] _ Martti Lehto,Pekka Neittaanmäki, **Cyber Security: Analytics, Technology and Automation**. Switzerland : Springer International Publishing, 2015, P25

[5] _ محمد مختار، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الالكترونية". **دورية اتجاهات الأحداث**، الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد36 ،يناير 2345 ،ص 35.

تشكل الجرائم الالكترونية تحدي كبير للبيئة التي ترتكب فيها. إذ يمكن لمجرمي الإنترنت العمل من أي مكان في العالم، واستهداف أعداد كبيرة من الناس أو الشركات عبر الحدود الدولية، وتزداد التحديات التي تفرضها استنادا إلى نطاق وحجم الجرائم، والتعقيد التقني لتحديد هوية الجناة وكذلك ضرورة العمل على الصعيد الدولي لتقديمهم إلى العدالة فالانترنت تفتح فرصا جديدة لمجرميها ، على أساس الاعتقاد بأن إنفاذ القانون لا يعمل في عالم الانترنت.

ثانيا: الإرهاب الإلكتروني كأحد أخطر التهديدات المحتملة على الأمن الجزائري

تشهد الساحة الأمنية الجزائرية كغيرها من الدول العديد من المخاطر والتهديدات التي فرضتها الثورة التكنولوجية الحديثة، خاصة بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من المواقع الالكترونية التي تحمل أفكارا هدامة تهدد استقرار الوطن ووحدته، وتدعو إلى نشر الفوضى والعنف والتطرف والكراهية والانقسام. ومن أهم المخاطر التي تترتب عن استخدام التكنولوجيا الحديثة على الأمن الجزائري الإرهاب الالكتروني.

ويقصد به " العدوان أو التخويف أو التهديد ماديا أو معنويا باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان في دينه، أو نفسه، أو عرضه، أو عقله، أو ماله، ويعتبر أحد أخطر التهديدات التي تستهدف 46 بغير حق بشتى صنوفه وصور الفساد في الأرض.[1] أمن جميع الدول بما في ذلك الدولة الجزائرية .وهذا ما أكده اللواء مناد نوبة، القائد العام للدرك الوطني الجزائري في كلمة له ألقاها بمناسبة افتتاح الندوة الدولية حول "الأمن السيبراني"، حيث قال: "إن الإرهاب الإلكتروني بات من أخطر الجرائم التي تستهدف الجزائر، من خلال تنامي مظاهر الترويج لكل أشكال العنف والإرهاب والتطرف، باستعمال أحدث التقنيات التكنولوجية خاصة شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية." ولذلك دعا إلى إطلاق خاليا أمنية متخصصة هدفها العمل على "تعزيز إجراءات الرقابة لحماية المواطن من مثل هذه الجرائم الإلكترونية الخطيرة جدا في المجتمع الجزائري، وخاصة عنصر الشباب، على استقرار البلاد وذلك من خلال قيامها بتعقب وما لحقت كل الأنشطة المتعلقة بالتجنيد

[1]_ أيسر محمد عطية، "**دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة: الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته.**" ورقة مقدمة في **الملتقى العلمي:** الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية. عمان خلال الفترة 39.ص، 2341 سبتمبر 31-32

للإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود، وتكييفها بالوسائل التكنولوجية العصرية." وذلك يتطلب حسبه ضرورة "التسلح بكل الوسائل التكنولوجية والفعالة لمحاربة إيديولوجيات العنف والتطرف وكل أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للأوطان، من خلال اعتماد آليات عملية للتعاون بين كل الشركاء الفاعلين في هذا المجال.[1]"من أهم المواقع الإلكترونية التي تدعو إلى التعبئة والتجنيد والدعوة إلى الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية ما يلي : [2]

موقع النداء : وهو الموقع الرسمي لتنظيم القاعدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، ومن خلاله تصدر البيانات العالمية للقاعدة.

ذروة السنام : وهي صحيفة إلكترونية دورية للقسم العالمي لتنظيم القاعدة صوت الجهاد: وهي مجلة نصف شهرية، يصدرها ما يسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتتضمن مجموعة من البيانات والحوارات مع قادة التنظيم ومنظريه.

البتار: وهي مجلة عسكرية إليكترونية متخصصة، تصدر عن تنظيم القاعدة، وتختص بالمعلومات العسكرية والميدانية والتجنيد .أما التنظيم الإرهابي "داعش" فله أزيد من 50 ألف موقع إلكتروني، 90 ألف صفحة باللغة العربية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، و40 ألفاً بلغات أخرى، وهذا ما ساهم في تجنيده حوالي3400 شاب شهرياً عبر حمالته الالكترونية، وهذا حسب تقرير للخبير الأمني في قضايا الإرهاب الرقمي جيف باردين jeff bardin. [3]

ورغم الخطورة الكبيرة التي تخلفها مثل هذه المواقع الإلكترونية على أمن واستقرار المجتمعات، إلا أن تأثيرها على المجتمع الجزائري كان قليلا. فقد كشف السيد محمد عيسى وزير الشؤون الدينية والأوقاف، أن

---

[1] _ الخليج أونلاين، "**تخصيص خاليا أمنية لتعقب الإرهاب الإلكتروني في الجزائر**" .alkhaleejonline.net :

[2] _ إيهاب شوقي، **الإرهاب الإلكتروني وجرائمه** –http://www.assakina.com/awareness net/rebounds/81251.html :

[3] _ محمود خليل، **50ألف موقع إلكتروني لداعش،** والإرهاب يحاصر الإنترنت http://www.alittihad.ae/details.php?id=64991&y=2015&article=full

التجنيد الإلكتروني "لداعش" في 23 الجزائر عن طريق شبكة الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي لم يتجاوز 100 شاب جزائري،[1] وهو رقم ضئيل إذا ما قورن بعدد المجندين في دول عربية أخرى.

المطلب الثاني: مواجهة الجزائر للتهديدات السيبرانية

ونظرا لخطورة هذه التهديدات فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لمسألة تحقيق الأمن السيبراني، خاصة بعد دخول خدمة الجيل الثالث للانترنت وتنامي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ويظهر ذلك إضافة إلى اهتمامها بالجانب القانوني والمؤسساتي.

أولا: إجراءات تحقيق الأمن السيبراني

وفي ظل التحولات التكنولوجية وعصر الذكاء الاصطناعي، ارتأت الحكومات إلى إعطاء أولوية وأهمية قصوى لمجال الأمن السيبراني، أو ما يعرف cyber security وأصبحت دراسة الأمن السيبراني واحدة من أهم مستحدثات التطور التكنولوجي والرقمي، وذلك بالبحث في آليات وسبل الدفاع السيبراني لمختلف مؤسسات الدولة التكيف مع عصر الرقمنة الذي تعيشه مما يكسب مرافق الدولة مرونة وقدره أكبر من التعامل مع مثل هذه السلوكيات غير الأمنية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على تكثيف الجهود، وأعطت أولوية لتوفير الأمن المعلوماتي، إدراجه ضمن خريطة عمل الكثير من مؤسسات الدولة وهياكلها من: وزارات ومديريات وبنوك ومؤسسات تجارية واقتصادية، من أجل حماية بيانات الأفراد وخصوصياتهم، وكذا معلومات المؤسسات والشركات والشبكات والبرامج، وضد هجمات الإرهاب الإلكتروني والحوادث الرقمية التي تودي بها وباستقرارها.[2]

وتبذل الجزائر جهودا كبيرة في مجال تحقيق الأمن السيبراني، حيث تركزت أساسا في مجال اتخاذ التدابير القانونية دون غيرها من التدابير الأخرى، ويتضح ذلك من خلال صدور القانون رقم 39-31 المؤرخ في 35 أوت 2009، الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام

[1] _ زوال سومر، عيسى: 100شاب جزائري التحقوا بداعش، **جريدة المساء**، العدد 6061 ، الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2016 ، ص 31.

[2] _ مستقبل الأمن السيبراني في الجزائر: آفاق ورهانات، **المرجع السابق**.

والاتصال ومكافحتها، والتي تم فيه تحديد الحالات التي تسمح باللجوء إلى مراقبة الاتصالات الإلكترونية بناءا على ما ورد في المادة 1 التي 25نصت على ما يلي:[1]

–للوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة.

في حالة توفر معلومات عن احتمال اعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الاقتصاد الوطني.

لمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى المراقبة الالكترونية.

– في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة .كما نصت المادة 40 على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وهذا ما تم من خلال صدور المرسوم الرئاسي رقم 15–261 المؤرخ في 39 أكتوبر سنة 2015، والذي يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم.

وبدأت الجزائر رهانها مع مجال الأمن الرقمي من خلال إنشاء هيكل مؤسساتي يتجلى في تكوين مراكز لمكافحة الجريمة الإلكترونية تختص في الكشف الرقمي، ويختص بذلك قوات الأمن الجزائري لمتابعة مثل هذا النوع من الجرائم المتعلقة بالأمن السيبراني مثل المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الجرائم للدرك الوطني INCC التابعة للقيادة العامة للدرك الوطني للإلكترونية، باعتباره وجهاز الدفاع الأول للتصدي لمثل هذه الانتهاكات الرقمية غير القانونية والتي تتمثل في انتحال شخصيات وهمية، امتلاك بطاقات ائتمان بأسماء غير واقعية ومزيفة، الاحتيال على الأفراد من خلال رسائل بريد إلكتروني غير حقيقة، سرقة الهوية واستعمال معلومات شخصية وهمية للوصول إلى معلومات مالية ومصرفية، واختراق قاعدة معلومات البنوك وائتلاف مواقع ويب، أو شراء أسماء واعتماد حسابات مزورة، وغيرها من أنواع الهجمات الإلكترونية، وكذا مصلحة الدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة والتابعة لقيادة الجيش الوطني الجزائري،

[1] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 39–31 المؤرخ في 14 شعبان 1430، الموافق ل 05 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 14 ،الصادرة بتاريخ 25 شعبان 1430 الموافق 16 أوت 2009، ص 36.

التي تأسست بهدف تأمين وحماية للمنظومات والمنشآت الحيوية للبلاد، ضد تهديدات والإرهاب الإلكتروني والجوسسة على أسرار الدولة الجزائرية.[1]

ثانيا: الأمن السيبراني في المؤسسة العسكرية الجزائرية

أمام التهديدات والمخاطر المتزايدة التي تخلفها استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجزائر فقد بات لزاما اعتماد سياسة أمنية وطنية تضع مسألة توفير الأمن السيبراني على رأس أولوياتها واستراتيجياتها، وذلك من خلال البحث عن آليات وميكانيزمات فعالة يمكن من خلالها إدارة مختلف الحروب السيبرانية سواء باعتماد سياسات وقائية أحيانا أو سياسات علاجية في أحيان أخرى، وحسب الترتيب العالمي للجزائر حسب الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني، حيث احتلت الجزائر المرتبة 20عالميا من أصل 29 مرتبة في مستوى التأهب في مجال الأمن السيبراني.[2]

لقد وضعت قيادة الدفاع الوطني الأمن السيبراني أحد أولوياتها، على غرار باقي دول العالم التي سارعت إلى مراجعة سياساتها الأمنية، وإدراجها لآليات وميكانيزمات جديدة تعني بهذه المسائل، بالموازاة مع تطوير البنايات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيات العالم الرقمي. ويفرض مطلب الأمن مضاعفة أنظمة الرقابة التي قد تشكل تهديدا ممكنا للحريات الفردية، ولهذا وجب مرافقة كل المقاربات الأمنية في مجال الأمن الرقمي للأطر القانونية والتكنولوجية الملائمة. وتأخذ بعين الاعتبار دقة الهجمات الالكترونية وتعقيداتها والتي يزداد خطرها مع التطور التكنولوجي واستخداماتها اليومية.

وتجسيدا لذلك باشرت الدولة الجزائرية وفي مقدمتها مؤسسة الدفاع الوطني إلى إعداد برامج خاصة لمجابهة الجريمة الالكترونية والحد من انتشارها، وإنشاء أجهزة جديدة تنسجم في أدوارها وتجهيزاتها مع المتغيرات الحاصلة في هذا المجال، إذ أصبحت الحماية السيبرانية جزء مهما في أي منظومة للدفاع، وقد استطاع الجيش الشعبي الوطني المضي قدما ومسايرة التطورات التكنولوجية والإعلامية الحاصلة في العالم، ومن ثمة تأمين وحماية نطاقه المعلوماتي، وتأمين الفضاء المعلوماتي لكل الناشطين فيه، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة مرتكزات رئيسية وهي:

[1] _ مستقبل الأمن السيبراني في الجزائر، **المرجع السابق**.

[2] _ .الاتحاد الدولي للاتصالات، **تقرير حول الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني وسمات السالمة السيبرانية** .جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، مكتب تنمية الاتصالات، أفريل 2015 ،ص ص 1، 6.

النص القانوني: استدرك المشرع الجزائري في السنوات الأخيرة ولو نسبيا الفراغ القانوني في مجال الجريمة الالكترونية، وذلك لما أصدر القانون 04 15 المتضمن تعديل قانون العقوبات، حيث خصص قسمه السابع مكرر للمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وتضمن ثمانية مواد؛ إذ تعلقت المادة الأولى مكرر بمعاقبة كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك، أما المادة الثانية مكررا فنصت على معاقبة كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها، ونصت المادة الثالثة مكرر 2 على معاقبة كل من يقوم عمدا عن طريق الغش بما يأتي: تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مراسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن تتركب بها الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول. حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، أما المادة الرابعة مكرر 3، فنصت على مضاعفة العقوبة المنصوص عليها في هذا القسم، إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني، أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام دون الإخلال بتطبيق عقوبات أشد. وفي المادة الخامسة مكررا شدد المشرع على معاقبة الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها بغرامة تعادل خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي. وجاء في المادة السابعة مكررة أن كل من شارك في مجموعة أو اتفاق تألف بغرض الإعداد الجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها، وكان هذا التحضير مجسدا بفعل أو عدة أفعال مادية يعاقب بالعقوبات المقررة للجريمة ذاتها. وأوردت هذه المادة مكررة على أنه مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النية، بحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محلا الجريمة من الجرائم المعاقب عليها، علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها، أما المادة الثامنة مكررة فنصت على أنه يعاقب الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها 15 بالعقوبات المقررة للجنحة[1].

ليصدر سنة 2009 القانون رقم 09 – 204 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

[1] _ محمد الصالح، **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث: قراءة في المشهد الجيوسياسي المستقبلي للجزائر

للجزائر تطلعات على جميع للمستويات تسعى من خلالها للارتقاء بالأوضاع الحياتية لمختلف المجالات في الدولة.

المطلب الأول: قراءة على المستوى الداخلي

يلعب الداخل الجزائري دورا كبيرا في عمل الجزائر المتواصل في تحقيق الحد الأدنى للعيش الكريم للمواطن الجزائر وذلك من خلال استراتيجيات وسياسات مختلفة.

أولا: سياسيا

المشروع الوطني أولا قبل تشكيل الحكومة مشروع وطني يجيب عن أسئلة الاقتصاد والسياسة وكيفية تحقيقها، وبرامج ومعايير تحقيقها، والكفاءات البشرية اللازمة لقيادة تحققه، عبر لجنة وطنية متكاملة من كل القوى السياسية الناجحة في الانتخابات، والمكلفة شعبيا بتحقيق الحلم الجزائري العظيم. تشكيل حكومة تكنوقراط وفق الكفاءات الوطنية اللازمة لتحقيق المشروع على أن تشارك جميع القوى الناجحة في توفيرها بالتوافق في ما بينها[1]. وذلك من خلال:

- استكمال مسيرة محاكمة العصابة واسترداد أموال الجزائر المنهوبة.
- التحرر من اقتصاد النفط إلى تنويع مدخلات الاقتصاد الجزائري بخاصة أن الجزائر تمتلك مقومات بشرية وطبيعية وجغرافية متنوعة وثرية تستطيع أن تنقلها سريعا إلى اقتصاد المعرفة، والإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني والسياحي....
- تركيز الاهتمام على إصلاح الشأن الداخلي وتطويره، بالعمل على تصفير كل المشكلات الإقليمية وتوفير بيئة داعمة للاستقرار والتحول الديمقراطي الهادئ والتنمية.
- الدخول في تحالفات اقتصادية ثرية داعمة بخاصة مع تركيا والصين.
- تحقيق قصة نجاح وطني بأسرع وقت ممكن لتصبح الركيزة الأولى لإعادة الثقة الشعبية، وقطع الطريق على العصابة، وانطلاق قطار الديمقراطية والتنمية الجزائري.
- التوافق مع المشروع الوطني وتشكيل الحكومة، مستمرا حتى الاطمئنان الكامل، موازيا لخريطة طريق التحول الديمقراطي وسير قطار التنمية، ليحقق أهدافا إستراتيجية عدة، فيكون:

[1]_ إبراهيم الديب، **الحلم الجزائري العظيم وفرص ومقومات تحقيقه الآن**، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/.

- ظهيرا وداعما لقوى الإصلاح الوطني المنتخبة والقائمة على تنفيذ الحلم الجزائري.
- رقيبا شعبيا أسبوعيا على أي محاولة لسرق أو تعطيل الحلم.
- رادعا للعصابة وأعداء التحول الديمقراطي.
- معززا وشاكرا وداعما لمراحل النجاح المتحققة وشاهدا على مرحلة من أخطر مراحل التاريخ الجزائري.
- راسما خريطة طريق تحقيق الحلم الجزائري العظيم.

وذلك بالعمل على:

1. تشكيل لجنة علمية وطنية لتصميم المشروع الوطني وبرامج تحقيقه والكفاءات العلمية اللازمة لتحقيق الحلم الجزائري العظيم.
2. طباعة وتوزيع وشرح المشروع للشعب ومراحل تحققه، وآليات مراقبته ودعمه والمحافظة عليه.
3. تشكيل حكومة تكنوقراط بناء على توافق نسبي من القوى الناجحة.

التحذير من التفرقة، والتنظير السياسي بالبيانات والخطب، والسكون الشعبي، وترك الفرصة لتوغل السلطات الحكومية على إرادة الشعب، والوعي بمخاطر المراوغة ومحاولات التلاعب بعقول وإرادة وخيار الشعب والتسويف والتأجيل والذهاب إلى المجهول.

ثانيا: اقتصاديا

يشهد الاقتصاد الجزائري تعافياً هشاً، مدعوماً بالانتعاش في إنتاج الهيدروكربونات، وصادراتها، وأسعارها، وإلى جانب ارتفاع أسعار النفط، أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي، إلا أن كل هذا ساهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم. وفي خضم الشكوك المحيطة بالوضع الاقتصادي التي طال أمدها، سيكون تسريع وتيرة تنفيذ خطة عمل الحكومة أمراً ضرورياً للحفاظ على التعافي، والتحول بعيداً عن الاعتماد على صادرات الهيدروكربونات واستعادة توازنات الاقتصاد الكلي، مع الحفاظ على ما تحقق من إنجازات اجتماعية.[1]

[1] _ البنك الدولي، **الجزائر: الآفاق الاقتصادية أكتوبر 2021**،
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic

وحسب التصريحات الأخيرة التي أدلى بها وزير المالية، "لعزيز فايد" خلال الندوة الصحفية التي نشطها مؤخرا حول مخرجات الاجتماعات الربيعية لمجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، التي شارك فيها الأسبوع الفارط بواشنطن، لاسيما التصريحات المتعلقة بالهدف المحدد لتجاوز عتبة 400 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة.

و "إذا تمكنت الجزائر من تجاوز هذه العتبة الرمزية المقدرة بـ400 مليار دولار، فإنها ستحتل بلا شك مركزا ضمن القوى الاقتصادية الأولى في القارة"، مؤكدة أن "هذه الرؤية الطموحة ليست مجرد حلم بل ترتكز على أسس متينة".[1]

كما استدلت الصحيفة في هذا السياق بمستوى الناتج المحلي الإجمالي الوطني الذي يبلغ 32000 مليار دينار جزائري وبديناميكية الاستثمار الحالية وبالمؤشرات الإيجابية للاقتصاد الكلي للبلاد.

وأوضح صاحب المقال أن "هذه العوامل، إلى جانب مناخ الاستثمار المواتي، تمنح للجزائر الفرصة الفريدة لتحقيق تطلعاتها الاقتصادية"، مشيرا إلى قيمة العملة الوطنية التي تعتبر "مؤشرا حاسما على الاستقرار النقدي الذي سجل زيادة ب 4.5 بالمائة مقارنة بالدولار الأمريكي.

من جهة أخرى، تطرق نفس المقال إلى مشروع الدينار الرقمي للبنك المركزي ورقمنة الاقتصاد ومكافحة السوق الموازية التي توجد "في صميم انشغالات الحكومة والتي تعكس الالتزام بعصرنة المؤسسات المالية للبلاد ".

المطلب الثاني: قراءة على المستوى الخارجي

تلعب الجزائر أدوارا مختلفة في التفاعل الدولي من خلال استراتيجيات متواصلة ودبلوماسية فعالة للتعاطي مع مختلف القضايا التي تمس الأمن والسلم الدوليين، والتي من شأنها أن تؤثر كذلك على الاقتصاد العالمي، ولذلك تتحرك الجزائر من خلال دورها:

[1]_ مصطفى عيد، "**سجل نمواً 4.1% في 2023: رؤية إيجابية للاقتصاد الجزائري**"، cnbc بالعربية، https://www.cnbcarabia.com/

أولا: سياسيا

رغم الحروب والأزمات التي مرت ولازالت تعاني منها المنطقة، شهدت الجزائر تطورا كبيرا في سياستها الأمنية خاصة بعد التدخل الخارجي في دول كمالي وليبيا، خاصة أن هناك فراغ أمني كبير تركته فرنسا وأمريكا بعد انسحابهما من المنطقة[1].

ما جعل دول معادية للجزائر تحاول ملء هذا الفراغ خدمة لأطماعها وأجندتها اعتقادا منها بأنه يجب محاصرة الجزائر، حتى لا يكون لها دور إقليمي بارز بالمنطقة (وهي التي تمتلك مقومات ذلك وبرهنت عليه من خلال دورها البارز بمجلس الأمن مؤخرا وذلك بشهادة العدو قبل الصديق).

_الجزائر لن تترك منطقة الساحل للإمارات والمغرب ولا حتى لروسيا أو الصين وذلك لكي لا تتحول المنطقة لقاعدة خلفية تجمع أعداء الجزائر القادرين على استهدافها في أمنها القومي وسلامة أراضيها.

_الجزائر اختارت إتباع سياسية الحكمة والرزانة في التعامل مع خرجات الانقلابيين العسكريين الطامعين في البقاء في السلطة بهذه الدول، لأنها تدرك بأن التدخل المباشر قد يزيد من تعقيد الأمر، وهؤلاء من غير المؤهلين للحكم والذين وصلوا بطرق غير شرعية لم يحققوا لبلدانهم أي شيء والدليل على ذلك أن الأوضاع في بلدان مالي والنيجر وبوركينافاسو على سبيل المثال تسير من السيئ إلى الأسوأ.

_تدرك الجزائر بأن هناك صراع وأطماع كبيرة بالمنطقة، بين القوى الدولية الكبرى، التي تريد استنزاف خيراتها وتغيير أجنداتها السياسية بما يخدم مصالحها الخاصة.

وبالتالي أدركت الجزائر بأنه عليها أن تسير الملفات الأمنية وفق دراسات ومعطيات دقيقة تميزها الحيطة والحذر، مع وضع الخطوط الحمراء التي تتعلق بالسيادة والأمن الوطني، لأن الجزائر لا تمتلك أي أطماع في منطقة الساحل والدليل على ذلك أنها كانت دائما ما "تعطي" ومازالت "لا تأخذ".

أما بالنسبة للدول التي تتبنى سياسية عكسية أو مناهضة للجزائر في مقاربتها مع جميع دول منطقة الساحل كالمغرب، فخطها الأحمر هو أمن ومصالح الجزائر.

[1] _ رفيق شلغوم، **ما هو دور مستقبل الدور الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي؟** https://algeriemaintenant.dz/

ثانيا: اقتصاديا

تعبر الجزائر دائما عن محاولة انفتاحها الاقتصادي وتنمية المجتمع من خلال استراتيجيات مختلفة اتبعتها في السنوات الأخيرة؛ فهي تحرص على الاستثمار في المشاريع التنموية لاسيما في مجالات الطاقة، النقل والاتصالات، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن وتعزيز التنمية المستدامة المنشودة"

وذلك بالتركيز على جملة المشاريع التي تعكف الجزائر على إنجازها كمشروع الطريق العابر للصحراء، ومشروع شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء، ومشروع الطريق الرابط بين "تندوف" الجزائرية ومدينة الزويرات الموريتانية، ومشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين "نيجيريا والجزائر" عبر" النيجر" وصولا إلى أوروبا، وكذا شبكة السكك الحديدية نحو مدن الجنوب لتمتد بعدها نحو دول الجوار الإفريقية، فضلا عن إنشاء مناطق حرة بين الجزائر والدول الشقيقة.

كما ذكر "فايد" الوزير الجزائري في نفس السياق بقرار رئيس الجمهورية، السيد "عبد المجيد تبون"، القاضي بتخصيص مبلغ 1 مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا، وهو الأمر الذي يعكس "إيمان الجزائر الراسخ بأهمية التعاون الإفريقي وتحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفقر والعوز والتهميش وتعزيز الاستقرار وخلق فرص اقتصادية مستدامة في القارة."

وتلتزم الجزائر بدعم التعاون جنوب–جنوب، الذي يعد "محورا أساسيا في رؤيتها التنموية" وهو ما يعكسه تأسيس الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

وفي حديثه عن الاجتماع الخامس لمجلس إدارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا أكد السيد "فايد" بأن اختيار الجزائر لاستضافة هذا اللقاء "يتطابق تماما مع الأهمية التي توليها الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا[1]."

كما شدد "فايد" على "التزام الجزائر بالمبادئ والأهداف النبيلة التي تأسس عليها المصرف، مؤكدا أن مواصلة العمل المشترك من أجل ترقية التعاون والشراكة بين البلدان العربية والإفريقية وتطوير الروابط الاقتصادية والاجتماعية البينية لتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة.

[1] _ "فايد يؤكد التزام الجزائر بتعزيز التعاون العربي الإفريقي من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المشتركة"، **الإذاعة الجزائرية**، https://news.radioalgerie.dz/

من جهته أبرز رئيس مجلس إدارة المصرف، فهد بن عبد الله "الدوسري" الأهمية الخاصة لهذا الاجتماع الذي يشكل "محطة فارقة" في سبيل دعم التنمية المستدامة في القارة، مشيدا بالتعاون والرؤية المشتركة بين المصرف والجزائر.

ونوه "الدوسري" بجهود المصرف في تعزيز النمو الاقتصادي في القارة من خلال الاستثمارات والشراكات الإستراتيجية وكذا في تحسين جودة الحياة لملايين الأشخاص من خلال تمويل المشاريع التي تحفز النشاط الاقتصادي، وتحسن البنية التحتية، وتدعم قطاعات الحيوية، كالزراعة والتعليم والرعاية الصحية.

وذكر "الدوسري" بأن المصرف قد شهد لأول مرة خلال السنة الجارية إصدار سندات بقيمة 500 مليون يورو، وعلى هامش هذا الاجتماع، تم التوقيع على خطاب تفاهم بين الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، يهدف إلى تمويل المؤتمر والمعرض الدولي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الذي سيعقد بالجزائر العاصمة في 11-13 نوفمبر 2024.

ثالثا: انضمام الجزائر للبريكس

مجموعة "بريكس" هي تآلف بين مجموعة دول في طور النمو تأسست سنة 2009، وتتألف مجموعة بريكس من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا قد أسست البنك التنموي متعدد الأطراف في 2015، ووافق البنك على ضم بنغلادش ومصر والإمارات والأوروغواي في 2021 في إطار حملة التوسع.[1]

أعلنت وزارة المالية الجزائرية أنه تمت الموافقة رسميا على انضمام الجزائر إلى بنك البريكس وذلك في ختام الاجتماع السنوي التاسع لمجلس محافظي البنك الجديد للتنمية "إن دي بي "(NDB)، الذي انعقد السبت 31 أوت/أغسطس في "كيب تاون" بجنوب أفريقيا.

[1] _ "**الجزائر تنضم إلى بنك مجموعة "بريكس".. ما أبعاد الخطوة وأهميتها؟**"، العربي، https://www.alaraby.com/news

واعتبرت وزارة المالية الجزائرية أن انضمام الجزائر إلى هذه المؤسسة التنموية الهامة، التي تُعتبر الذراع المالية لمجموعة "بريكس" BRICS، خطوة كبيرة في مسار الاندماج في النظام المالي العالمي، مما يجعل الجزائر الدولة التاسعة التي تنضم إلى عضوية البنك الجديد للتنمية[1].

وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد كشف في ختام زيارته للصين العام الماضي أن الجزائر طلبت رسميا الانضمام إلى البنك التابع لمجموعة "بريكس" كعضو، وبمساهمة أولى قدرها 1.5 مليار دولار.

وأكد الوزير "فايد" أن انضمام الجزائر لبنك التنمية الجديد يمكن أن يعزز مكانتها على المستوى الإقليمي، ويتيح لها أن تصبح جسرا استراتيجيا بين مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاديات الناشئة مما يساعد في تحقيق تكامل اقتصادي أفضل مع شركاء متنوعين. وأن المصادقة على هذه العضوية، هو ثمرة تقييم "دقيق" استند على قوة مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد، وهو ما ينم على متانة اقتصادها.[2]

كما تمثل هذه العضوية فرصة للجزائر لتصبح من بين الدول التي تواكب توجه البنك نحو مجال الابتكار المستدام، وذلك من خلال تقديم مشاريع نموذجية في هذا المجال قد تساهم في تعزيز مكانتها كمركز تميز في مجال الاستدامة والتكنولوجيا النظيفة.

واعتبر الخبير الاقتصادي والمستشار الدولي في التنمية الاقتصادية، "عبد الرحمن هادف"، أن انضمام الجزائر رسميا إلى بنك البريكس "يحمل بعدا جيو–سياسيا يتمثل في اكتسابها مكانة في إحدى الآليات المالية الكبرى التي سيكون لها دور في صياغة المنظومة المالية الدولية مستقبلا[3]."

وأكد "هادف"، أن انضمام الجزائر لبنك "البريكس" سيسمح بتسريع مسار الوصول إلى الهدف الأول والإستراتيجي للبلاد خلال المرحلة المتوسطة وهو اللحاق بركب الدول الناشئة، إضافة إلى تسريع مسار التنمية وفق مقاربة ونموذج جديدين في مجال التنمية الاقتصادية وهو ما سيتحقق باستفادة الجزائر من خبرات الدول الأعضاء بالبنك وإبرام شراكات معها ثم الاندماج في سلاسل القيم العالمية.

وقال "عبد الرحمن هادف" إن وجود الجزائر في بنك "البريكس" سيمكنها من إبرام شراكات مع بلدان تتقاسم معها الرؤى نفسها، إضافة إلى الحصول على تمويلات تتعلق بالمشاريع الكبرى المهيكلة ومشاريع البنى

[1] _ إلهام محمد، "**وزير مالية الجزائر: الانضمام إلى بنك البريكس يعزز مكانتنا الإقليمية**"، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/

[2] _ "الموافقة على انضمام الجزائر إلى بنك البريكس"، **المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري**، https://www.entv.dz/

[3] _ رضوان خير الدين، **انضمام الجزائر لبنك البريكس يحمل بعدا جيوسياسيا**، انترنيوز، https://www.internews.dz/

التحتية على وجه الخصوص، على غرار مشاريع الطرقات والموانئ وسكك الحديد وفق تصور جديد يعزز الاندماج الإقليمي للجزائر خاصة مع الدول العربية والأفريقية[1].

وأبرزت وزارة المالية أن الجزائر بانضمامها إلى هذه المؤسسة البنكية الهامة التي تمثل الذراع المالي لمجموعة "بريكس" فإنها قد خطت خطوة كبيرة في عملية انتهاجها في النظام المالي العالمي، لتصبح تاسع دولة عضو في بنك التنمية الجديد.

كما أن الأداء المتميز الذي سجلته الجزائر في السنوات الأخيرة من حيث النمو الاقتصادي الذي دعم بإصلاحات في عدة قطاعات، وكذا تصنيفها مؤخرا كاقتصاد ناشئ ضمن الفئة العليا، مكن الجزائر من أن تكون شريكا موثوقا وحيويا ضمن هذه المؤسسة.

كما يفتح انضمام الجزائر إلى بنك التنمية الجديد آفاقا جديدة من أجل دعم وتعزيز نموها الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، حسب ما أضافته الوزارة.[2]

المطلب الثالث: قراءة في الدور الجيوسياسي المستقبلي للجزائر

للمرة الرابعة في تاريخها (بعد عضويتها سنوات 1968-1969 / 1988-1989 / 2004-2005) تسعى الجزائر من خلال ترشحها للفترة 2024 – 2025، الذي يعد فرصة متجددة، للاعتماد على هذا الموروث، لإعادة تأكيد مبادئها وتبادل رؤيتها فيما يتعلق بالمسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

أولا: تعزيز الأمن الدولي

سيضيف انضمام الجزائر إلى مجلس الأمن، من خلال دورها المحوري في منطقتها، قيمة مضافة لعمل هذه الهيئة، ولا سيما من خلال تبادل وجهات النظر حول التحديات التي تشهد تطورا عميقا والتي تواجه جوارها المباشر ومنطقة الساحل والقارة الأفريقية، وتعزيز المناهج المنسقة والمتكاملة لضمان مشاركة دول المنطقة.

وتجدر الإشارة، للأسف، إلى أن الصراعات في القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط لا تزال تهيمن على جدول أعمال مجلس الأمن، بينما تتزايد المطالب لتحقيق نتائج ملموسة في صالح استعادة السلم والأمن.

[1] _ إلهام محمد، **المرجع السابق**.

[2] _ الموافقة على انضمام الجزائر إلى البريكس، **المرجع السابق**.

تلتزم الجزائر التزاما كاملا بالنهج الإفريقي لجعل إفريقيا قارة آمنة، تتوجه نحو أهداف تنميتها ووحدتها، ولجعلها قوية بقيمها الخاصة بها وطرف معني بجميع التطورات التي تشكل مستقبل البشرية. في هذا الإطار، تجدر الإشارة أن تطبيق مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" والإرادة المعلنة للقارة لإسكات الأسلحة، قد مكن من تسوية العديد من الأزمات والصراعات.

إن بلدنا ملتزم بشدة بالمساهمة في الإجراءات التالية:[1]

- الإسهام في جهود مجلس الأمن الجارية لصون السلم وحل الأزمات والصراعات عن طريق تعزيز الحوار السياسي.
- الدعوة إلى إنشاء آليات مبتكرة ومناسبة لحل النزاعات بالوسائل السلمية.
- تعزيز دور الفاعلين الإقليميين في تسوية النزاعات وتشجيع المعالجة الشفافة والمتضافرة لإجراءات مجلس الأمن بشأن القضايا المدرجة على جدول أعماله.

ثانيا: مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة

إن المشاركة الفعالة للجزائر في مختلف الآليات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، على غرار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، والتي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين، تؤكد، وبشتى الطرق، التزامها الراسخ بالمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

إن المشاركة الفعالة للجزائر في مختلف الآليات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، على غرار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، والتي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين، تؤكد، وبشتى الطرق، التزامها الراسخ بالمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

ومن هذا المنطلق، تعمل الجزائر على تعزيز تعاونها مع آليات ولجان الأمم المتحدة المتخصصة في مكافحة الإرهاب وتواصل دعم إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن رغبة الجزائر في مواصلة تبادل خبرتها القوية المعترف بها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ستكون جزءًا لا يتجزأ من عملها داخل مجلس الأمن، بهدف الإسهام في الجهود المبذولة في هذا المجال وتعزيز التعاون والتنسيق في هذا الإطار.

[1] _ بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، **الجزائر عضو في مجلس الأمن**، https://pmnewyork.mfa.gov.dz/

وبالنسبة إليها، فإنه لا يمكن أن تنجح مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلا من خلال نهج شامل ومتكامل يعالج الأسباب الجذرية، بما في ذلك الظواهر الاجتماعية كعدم المساواة والفقر والجهل، وفي السياق نفسه؛ فإن مجلس الأمن يدعو إلى زيادة تعزيز هذا النهج لمكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله ومظاهره مكافحة فعالة.

ويبقى من الضروري للجزائر أن تكافح بجدية ضد تمويل الإرهاب، وبصرامة أكبر، لا سيما من خلال مكافحة عمليات الاختطاف من أجل الفدية، التي لا تعد ظاهرة توفر تمويلًا إضافيًا للجماعات الإرهابية فحسب، بل تضعف أيضًا الجهود الجماعية ضد هذه الآفة.

في هذا الفصل الهام ، ستحرص الجزائر على تنفيذ الإجراءات التالية:

- العمل من أجل نهج أكثر شمولية لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب.
- محاربة تمويل الإرهاب لا سيما من خلال مكافحة عمليات الاختطاف مقابل فدية التي تطالب بها الجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن أو الحصول على تنازلات سياسية.
- الدعوة إلى تعزيز قدرات الدول في مكافحة هذه الآفة وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

يظل تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إحدى أولويات العمل الدبلوماسي الجزائري داخل الأمم المتحدة. إن المنع أو الوقاية من النزاعات والحفاظ على السلم، من شأنه أن يؤدي إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطة الأمم المتحدة 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

إن تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهوية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يعد أحد الأهداف الرئيسية بالنسبة للجزائر في منظومة الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى منع النزاعات وحفظ السلم، فإن هذه الشراكات ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

تدعو الجزائر إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل مستقبل أفضل لأفريقيا وللإنسانية ككل. وإسهاما منها في تعزيز تعاون أكبر وأفضل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بادرت

الجزائر باستضافة، ومنذ سنة 2013 في وهران، جلسات رفيعة المستوى لندوة السلام والأمن (مسار وهران).[1]

كما يوفر الإطار المشترك الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أبريل 2017 آليات لحل التحديات المطروحة، مثل تبادل المعلومات وتقاسم أنظمة الإنذار المبكر والمساعي الحميدة والوساطة والزيارات الميدانية المشتركة، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا المجال.

وفي هذا السياق، ترى الجزائر أن تعزيز هيكلية الاتحاد الأفريقي في مجال منع الأزمات والنزاعات وإدارتها في أفريقيا، على غرار تنفيذ هيكل السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، تعتبر تعهدات يجب أن تحظى بالأهمية التي تتطلبها لا سيما من خلال تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ينبغي على الشركاء الاعتراف عن دور الجزائر في الأمن والعمل في إطار التعاون الأمني الراسخ في إطار المغرب العربي ومنطقة الساحل، وإفريقيا عموما، فقد التزمت الجزائر بالاتحاد الإفريقي والهندسة الإفريقية للسلم والأمن، بغض النظر عن دوافعها، إلى جانب الطلب من الجزائر تعزيز انفتاحها الأخير على التعاون الأمني مع جيرانها، لدى المجتمع الدولي كامل الحق في تحدّيها كي تضطلع على أكمل وجه بالدور القيادي الذي تدّعيه لنفسها. وتملك الدول الشريكة، ولاسيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أسباباً وجيهة جدا لقياس إصرار الجزائر على التمتّع بالحضور والسلطة في الاتحاد الأفريقي بالمقارنة مع أدائها والنتائج التي تُحقّقها. يجب أن تشكّل المباحثات على غرار اللقاء بين كيري و"لعمامرة" هذا الأسبوع، فرصةً ليس لنقاش التدابير الجزائرية الأخيرة في مجال التعاون الاستراتيجي دون الإقليمي وحسب، بل أيضاً لتقويم التطوّرات والتوقّعات حول التقدّم نحو السلام والأمن عن طريق الهيكليات الأمنية الإقليمية التي استثمرت فيها الجزائر بقوّة طيلة سنوات[2].

وفي الوقت نفسه، ستساهم الجزائر في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية خاصة ما تعلق منه بقضايا السلم والأمن التي تواجه العالم العربي، كما فعلت مع سوريا وما تفعله مع القضية الفلسطينية.

[1] _ بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، **المرجع السابق**.

[2] _ بنجامين نيكلز، **دور الجزائر في الأمن الأفريقي**، https://carnegieendowment.org/sada

وعليه، سيكون لزاما اشتمال التعاون المعزز على كل من الوساطة والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناءه، كما يجب أن يستند على ثلاثة مبادئ رئيسية: التعاون الشامل والهادف، منهجية ذات سياق مشترك وآليات التشاور الفعالة.

خلال فترة عضويتها للمجلس، ستعمل الجزائر على المساهمة في تحقيق الآتي:

- مراعاة أولويات جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بشأن مختلف القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.
- إبراز الحاجة إلى تضافر عمل مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية على أساس الخبرة العريقة لهذه الأخيرة فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وخبرة العمل على أرض الواقع.
- تعزيز إستراتيجية الاتحاد الأفريقي "تخليص أفريقيا من الأسلحة ".

خلاصة الفصل الرابع

يبقى التغير في مفهوم الأمن يلعب دورا كبيرا في تحديد التهديدات المنتشرة في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بالجزائر، وخطورتها تزيد يوما بعد يوم ما ساهم في تعديل الأدوار التي تلعبها قوى خارجية في المنطقة والتي بدورها زادت تعقيد الأوضاع الأمنية، الأمر الذي جعل من الجزائر ترفض من خلال سياستها الخارجية مرارا وتكرارا أساليب العنف ونبذ الحرب وتسعى لتحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال دورها الإقليمي والدولي الذي يجعل منها لا محالة دولة محور من خلال سعيها إلى تحقيق التوازن الأمني في شمال إفريقيا لدعم قضايا التحرر والدفاع على حقوق الإنسان ونبذ كل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك بالعمل مع منظمات إقليمية كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أو دولية كالأمم المتحدة، وليس ذلك فحسب فالتهديدات الجديدة التي فرضها التطور التكنولوجي الذي مر به العالم في العشرين سنة الأخيرة صعد من حدة المخاطر التي تسببها تلك التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة بل شكل هو في حد ذاته خطرا كبيرا من خلال التهديدات السيبرانية التي أعطت للخوف طابعا جديدا لم يعرفه عالم ما قبل الانترنت؛ فلم يعد العدو يكلف نفسه بالقدوم إليك وبذل جهد وتبذير خسائر مادية وبشرية ليهاجمك، بل بات من الممكن الآن أن يكون العدو مجرد فيروس أو برنامج تصنت وجوسسة أو سرقة لمعلومات عالية السرية بإمكانها أن تضرب أمن الدولة في بضع لحظات وتسبب عجزا اقتصاديا بالمليارات من الدولار كما شهدنا مؤخرا الأزمة التي ضربت مطارات العالم وأشلت الملاحة الدولية لأسابيع من خلال اختراقات الكترونية يصعب حتى تحديد مصدرها، ولفهم الجزائر لذلك الأمر وإدراكها بخطورة أعدائها اللامرئيين فهي تسعى في هذا الإطار بكل الطرق بمحاولة مواجهة هذا النوع من التهديد ورصد العنصر البشري والمادي لمحاربته، وذلك من خلال التعليمات التي منحت للوزارات وعلى رأسها وزارة الدفاع من خلال المؤسسة العسكرية التي هي معنية أكثر من الجميع بمحاربة الإرهاب الإلكتروني وحرب المعلومات التي تخوضها جهات معلومة وأخرى مجهولة ضد البلاد، ولم تكتف الجزائر بذلك فحسب، فلأن كل التهديدات الأمنية بأنواعها المختلفة تسبب آفات اجتماعية وظواهر تؤثر على الاقتصاد الوطني كذلك، فهي _أي الجزائر_ تعمل بجهد لدفع عجلة التنمية في البلاد من خلال استراتيجيات على المستوى الداخلي والخارجي للحد من تأثيرها القوي على أمن الدولة.

الخاتمـــــة

الخاتمة

بالوصول إلى هنا نحن خضنا تجربة التحليل من خلال مناهج الدراسة المتبعة يمكن القول أن البعد الجيوسياسي من أهم الأبعاد التي يتم على أساسها رسم الإستراتيجية الأمنية خاصة في ظل تطور التهديدات والتغير في مفهوم الأمن الذي شهده عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى الدول أن تتأقلم مع الأوضاع الجديدة وهذا التغير الذي فرضه النظام العالمي الجديد الذي –وعلى نحو كبير– صعب مهمتها في لعب الدور الحامي الوحيد للأمن الداخلي والخارجي.

وفي ظل وجود صراع دائم حول البقاء؛ ظهرت لنا مجموعة من التهديدات اللاتماثلية التي تتميز بكونها عابرة للحدود، وغير معروفة المصادر وغير متوقعة من حيث درجة الخطر الذي يمكن أن تشكله، وبات من غير الممكن أن تواجه من خلال البعد العسكري الذي يعول عليه _بدرجة كبيرة_ من طرف الدول التي لازالت تحتكم للنظرية الواقعية التقليدية ونظرتها الشاملة للتهديدات الصلبة، فإذ لم يعد للدولة أعداء من الدول التي تساويها أو تفوقها قوة فقط، بل قد يكون هؤلاء الأعداء مجرد أشخاص عاديين أو مجموعات أو منظمات إجرام دولية تنشط من داخل أو خارج الإقليم وبإمكانها تحقيق الأذى نفسه بل بصورة أشد إن ادعى الأمر ذلك.

ولعل اكتساب تلك التهديدات لهذه الخطورة اليوم جاء نتيجة التطور التكنولوجي الذي لعب دورا كبيرا في زيادة حدتها وتوسيع نشاطها وكثرة المتورطين ضمنها؛ كون الخطر المحدق الذي كان في السابق معروف مصدره وإمكانية توقع تأثيره أصبح اليوم مجهولا بالكامل اختزل في التهديدات السيبرانية التي أثرت على الأفراد والدول بشكل متوازي، وكما استفاد الجميع من هذا التطور فقد استغلته الدول أيضا في تطوير منظوماتها العسكرية بجانبيها التقني والمعلوماتي، واستعانت على ذلك التطور من خلال شل اقتصاديات أعدائها بالكامل أو استخدام معلومات سرية عالية الخطورة ضدها، فكلما زادت هذه الدول تطورا تكنولوجيا كلما أصبحت الحرب محسومة أكثر لصالحها.

ورغم أن المميزات الطبيعية والموقع الاستراتيجي التي تحظى به الدول يشكل عاملا إيجابيا كبيرا يمكن أن تعتمد عليه في عملية التطور، إلا أنه قد يعرض تلك الدولة أيضا لتهديدات مختلفة بناء على حجم التميز التي تحظى به؛ فكلما زادت مميزات الدولة الجيوستراتيجية كلما كانت عرضة للتآمر من قوى

إقليمية وأخرى دولية من أجل استغلال ذلك الموقع وتلك الثروات خاصة إذا أثر ذلك على المصالح الحيوية لتلك الدول، فقد يصل الأمر بها إلى افتعال أزمات داخلية وأخرى خارجية لإضعاف تلك الدولة واستنزاف ثرواتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وجعلها منطقة لبسط نفوذ قوى عالمية تتنافس فيما بينها على اعتلاء سلم الاقتصاد العالمي.

والجزائر كدولة محورية في دراستنا ونظرا لتوسع مداها الجيوسياسي وتموقعها في حزام ناري للتهديدات العابرة للحدود ضمن دوائرها الجيوسياسية (الإفريقية، المغاربية والمتوسطية)، شهدت تطورا في العقيدة الأمنية عبر مراحل من الزمن وعلى المستويين الداخلي والخارجي، ولا ننكر أن هذا التغير لم يحدث بين ليلة وضحاها بل أخذ وقتا طويلا وأدخل الدولة والمنطقة بمجملها في زوبعة لا أمنية تجاوزت العقد من الزمن، ودفعت الجزائر مقابله ثمنا غاليا وانجر عنه تأخر في مجالات كثيرة كان أبرزها الجانب الاقتصادي، وبذلك أثر على أكثر بعد من أبعاد الأمن الحديثة وعليه يمكن أن نستنتج من هذه الدراسة :

- أن الأمن القومي للجزائر بنزعته القوية لا يمكن أن يتحقق في الداخل فقط، وإنما بضمان سيرورة أمن غير مسبوقة ضمن الدوائر الجيوسياسية للدولة.

- تموقع الجزائر في نقطة اللقاء لثلاث قارات وبحرين ومحيط جعل منها علامة استهداف عبر التاريخ، ولازالت لحد الآن محل أطماع لبسط النفوذ لمجموعة من القوى الإقليمية والدولية.

- مفهوم الهيمنة والانتشار في العصر الحديث تغير بتغير مستويات الأمن فلم يعد يفرض عن طريق الجيوش والأسلحة بالضرورة، وإنما ببسط نفوذ اقتصادي وفتح أسواق جديدة وتعداد سكاني قادر على الإنتاج والمنافسة والاستهلاك.

- التطور التكنولوجي صعب وعقد من نوعية التهديدات، وعلى الدولة السعي إلى استحداث المنظومة الالكترونية ودعم الأمن السيبراني للتمكن من مواجهة هذه التهديدات من جهة والعمل على إدخال هذا التطور في كل المجالات القادرة على دعم عجلة التنمية ودفع الاقتصاد الوطني.

- بناء إستراتيجية أمنية ناجحة يعتمد بالضرورة على تفعيل الإمكانيات الجيوسياسية للدولة واستغلال الثروات واليد العاملة الشابة في تحقيق نمو اقتصادي يسمح بالمنافسة على صعيد دولي.

- إعطاء الأولوية للداخل ومحاربة الآفات الاجتماعية المتنوعة التي من شأنها دفع الأفراد نحو التورط في مجموعات إرهابية ومنظمات إجرامية أو التحالف مع أطراف خارجية من شأنها أن تشكل خطرا على الأمن الوطني مستقبلا.

- العمل على تطوير الاقتصاد خارج مجال المحروقات بالاعتماد على القطاع الفلاحي الذي بإمكانه تحقيق الاكتفاء الذاتي ووضع يد في الأسواق الخارجية

وعليه وبناء على ما سبق فعلى الدولة الجزائرية استحداث عقيدتها الأمنية، والعمل أكثر على استعادة مكانتها التاريخية والتقدم نحو لعب أدوار إقليمية وأدوار دولية في قضايا التهديد الأمني المعاصر والتحولات الجيوسراتيجية والجيواقتصادية التي يشهدها العالم؛ كالتهديدات السيبرانية البيئية أو ما يعرف بالتهديدات الجديدة وذلك بالاعتماد على البعد الجيوسياسي الذي هو لا محالة بات بعدا مهما في رسم استراتيجيات الدول الأمنية، والاتجاه نحو دور دولي فاعل في كل المجالات.

قائمة المراجع والمصادر

1/باللغة العربية

أ/المصادر

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري:
https://www.globalhealthrights.org/wp-content

*** دستور1976**

*** دستور 2020**

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 11، 1 مارس 1995،
https://www.joradp.dz/JRN/ZA1995.htm

3.الجريدة الرسمية، العدد 14 ،الصادرة بتاريخ 25 شعبان 1430 الموافق 16 أوت 2009 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 39-31 المؤرخ في 14 شعبان 1430، الموافق ل 05 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

3. البنك الدولي، **دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية 2014**،
https://www.undp.org/ar/arab-states/publications

4. صندوق النقد الدولي، ترتيب الجزائر اقتصاديا، https://www.imf.org/ar/Search

5. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، أهداف التنمية المستدامة https://www.undp.org/ar/arab-states

6. **بنك الجزائر**"،AlgeriaTotal External Debt ، https://www.bank-of-algeria.dz/

ب/المراجع

1. ريناس بنافي، "**المشكل المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية**"، المركز الديموقراطي العربي http://www.democratic.de

2. فريدة حموم،" الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، **رسالة ماجستير** مجازة من (جامعة الجزائر عام 2004).

3. توفيق بوستي، 'مفهوم الأمن الوطني في العلاقات الدولية'، **المعهد المصري للدراسات** .http://www.eipss_eg.org

4. جمال منصر،" تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد 1، المجلد 1، 2009.

5. زكرياء حسين، "مفاهيم أمنية تطور مفهوم الأمن الوطني/ القومي"، في **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، http://www.politics_dz.com

6. صخري محمد، **مفهوم الأمن الوطني/ القومي** http://www.politicsvdz.com

7. مازن غرايبة، "**العولمة وسيادة الدولة الوطنية** ". أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة،(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004).

8. سامي الطيب ادريس،" دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 10، العدد الثاني، يوليو 2024.

9. جويدة حمزاوي، "الدولة الواستفالية وما بعد السيادة القومية: التحديات المبكرة للنظام الواستفالي"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 15، العدد الأول، أفريل 2022.

10. محمد سعيد أبو عامود،"الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة". مجلة **الديمقراطية**، عدد3، صيف2001 .

11. عبد الوحيد . م، "حرب المعلومات: تحديات القرن الواحد و العشرين". **مجلة الجيش**، عدد482، سبتمبر2003.

12. ماجد أحمد الزاملي، **التدخل العسكري والإنساني وسيادة الدول**، http//www.ahewar.org

13. الإستراتيجية والأمن الوطني، http://moodle.univ-dbkm.dz/course/view

14. أكرم ديري والهيثم الأيوبي، **نحو استراتيجية عربية جديدة**، بيروت: دار اليقظة.

15. محمد العبادي، **مفهوم الإستراتجية الأمنية تختلف حسب طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع الدولي**، "مجلة الغاردينيا للثقافة والفنون"،https://algardenia-news.com /

16. مفهوم الاستراتيجية الأمنية وأهميتها وإعدادها، منصة علم ودواء وفير https://doafeer.net/security_strategy

17. عشرة حقائق يجب معرفتها عن التحقيق الاستراتيجي للدولة، "منصة stratigigos"، https://onstrategos.com/ar/Blog

18. عبد الجليل زيد المرهون، "رؤية في دراسات الجيوبوليتيك"، **مجلة الرياض**، العدد 17391، http://www.alriyadh.com

19. محمد صخري، **النظرية الجيوبوليتيكة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.politics-dz.com

20. محمد حمزة علوان، **الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك**، شبكة النبأ المعلوماتية، https://annabaa.org/

21. روبرت د. كابلان، تر: إيهاب عبد الرحيم علي، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به خرائط الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، (الكويت: عالم المعرفة، جانفي، 2015).

22. جيوبوليتيك، **موسوعة رؤية بيديا**، https://www.x.com/.

23. موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، عربي، إنكليزي، فرنسي، المؤلف محمد سبيلا، ونوح الهرموني، الطبعة الأولى 2017، منشورات المتوسط ميلانو إيطاليا، بالتعاون مع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط.

24. محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، مصر: المكتبة الأنغلو-مصرية، 2010.

25. أسس ومبادئ الأمن الوطني، موسوعة مقاتل http://www.moqatel.com

26. هاشم البدري، **علم الجيوبوليتيك وأثره على الأمن القومي**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، http://www.politics_dz.com

27. محمد عبد السلام، "المفهوم الجيوبوليتيكي المعاصر"، عن كتاب: **علم الجيوبوليتيك علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، http://www.almarja.net.

28. علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

29. محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت 1981.

30. خليل حسن، **الجغرافيا السياسية (دراسة الأقاليم البرية والبحرية للدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها)**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

31. وفاء كاظم الشمري، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.

32. دولة أحمد صادق، عبد الفتاح صديق، **أسس الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الرياض: مكتبة الرشيد.

33. صلاح الدين الشامي، **الجغرافيا السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985.

34. محمد عبد السلام، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، مكتبة نور للنشر والتوزيع https://www.noor-book.com/ -pdf

35. عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

36. عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 1999.

37. الحدود في الجغرافيا السياسية، هنداوي، http://www.hindawi.org

38. محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية**، الاسكندرية: منشأ المعارف، 1967.

39. عباس غالي الحديثي، **الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين**، ليبيا: دار الرواد، 2005.

40. محمد محمود الديب، **نظريات الإستراتيجية**، طرابلس: مجلة كلية التربية.

41. ناجي علوش، **الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

42. دحدوح الطاهر، "الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 16.

43. الجغرافيا في الجزائر، http://www.chronocleFanack.coom/wp-content

44. أنيس العرقوبي، "**البحر المتوسط: التاريخ والحضارة وصراعات الماضي والحاضر**" http://www.noonpost.com

45 ."**البحر المتوسط: قصة الحضارة** "، http://www.aljazeera.net

46. أسعد مولود، "الجزائر بلد الحديد والفوسفات ويجب التركيز عليها"، مقال منشور في: **جريدة الرائد**، 17 جويلية 2022، https://www.elraed.dz

47. مارتينا تسيمرمان ومنى صالح، **الجزائر: إمكانيات اقتصادية ضخمة تقابلها تحديات كثيرة**،

48. اقتصاد الجزائر، **مجلة المعرفة**، http://www.mareefa.org

49. "**اقتصاد الجزائر: تفاصيل ارشادات ونصائح**" http://www.mareefa.org

50. اقتصاد الجزائر، http://www.kachaf.com

51. استيراد ما يقارب 2 مليار دولار من الموارد الغذائية خلال الثلاثي الأول 2020، http://www.aps.dz/economie

52. أمينة داودي، "بداني الإنتاج الوطني من الثروة السمكية بلغ 120 ألف طن"، **جريدة النهار**، نشر في ديسمبر 2023، https://www.ennaharonline.com

53. ربيعة خريس، "**العودة للاقتراض الخارجي والضريبة على الثروة... هل تتجاوز الجزائر الأزمة؟**". رأي اليوم.

54. الدين الخارجي للجزائر من جانفي 2007 – جانفي 2019 المصدر: **صندوق النقد الدولي**.

55. إحصائيات وحصائل، **وزارة التجارة وترقية الصادرات**، الجزائر http://www.commerce.gov.dz

56. شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي، الشروق . http://www.shorouk.news.com

57. قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.article4751

58. وزير خارجية الجزائر: "**تركيا تدعم موقفنا بشأن الأزمة في ليبيا**"، وكالة الأناضول، 2019/10/9، شوهد في 2023/8/25، فيhttps://bit.ly/357yDtl :

59. **الجزائر تتخذ إجراءات أمنية 'لحماية'** حدودها مع ليبيا"، فرانس 24، 2019/12/29، فيhttps://bit.ly/2Q61dqT

60. عمر فرحاتي. **أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات–التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27–28 فيفري 2013).

61. صليحة حماد، "**أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية بالدائرة الإفريقية**"، جامعة وهران، (كلية الحقوق والعلوم السياسية).

62. جميلة علاوة، **استراتيجيات التضامن الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، في الموقع http:// dspa :univ–setif2 ;dz

63. مراد فول،"**الانفلات الأمني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن**،"في: بلهول نسيم (محررا)، "الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء"، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط3،2016.

64. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

65. قط سمير، "**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا :التطورات والمحددات** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،قسم الدراسات والعلاقات الدولية،في الموقع :http://democraticac.de/?p=43847

66. مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، نيويورك:الأمم المتحدة، 14جوان2013.

67. اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)"، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد: الأول، 2014.

68. محند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، العدد 1، جانفي 2008.

69. التقرير الأوروبي حول التنمية، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد،** مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي، 2009.

70. بوحنية قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي،** مركز الجزيرة للدراسات http://stydies.aljazeera.net .

71. الحاج ولد إبراهيم، **أزمة انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،** مركز الجزيرة للدراسات.

72. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.politics-dz.com

73. حمزة عقبي، **اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي: حرب على الإرهاب أم تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري** .http://www.arabic.cnn.com .

74. محمد بن أحمد، "إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي"، **جريدة الخبر:** الصادرة بتاريخ (2015/2/5).

75. بوحنية قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي،** مركز الجزيرة للدراسات http://aljazeera.net.

76. "**مسار برشلونة**"، مدونة المتخصص http://www.ecamedfot-blogspot.com .

77. عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد الآفاق،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

78. "**العوامل الرئيسية للهجرة غير الشرعية من شمال افريقيا إلى أوروبا**" على http://www.Famak.com .

79. "**الهجرة غير الشرعية: الدول العربية منبعا وأوروبا مقصدا**" على http://www.alwatan.com

80. التهديدات الأمنية فير المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري، المركز الديمقراطي العربي، http://democratic.com .

81. "**قراءة أمنية في طبيعة التهديدات الجديدة بمنطقة المتوسط وإثرها في الرؤية الإستراتيجية للجزائر**"، ساسة بوست http://www.sasaspot.com .

82. صالح زياني، "تحول العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر،** ع5، د.ت.

83. هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول المتوسط،** ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2010.

84. خالد بودية، "الأمن في المتوسط لا يلزم الجزائر وحدها"، **الخبر** http://www.alkhabar.com

85. ولفرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل،** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، بيروت، سبتمبر 2012.

86. حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011).

87. إسماعيل دبش،" الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)"، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد: الأول، 2014.

88. منصور لخضاري، "الإمدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، **مجلة شؤون الأوسط، فصلية متخصصة محكمة تفي بالاستراتيجيات الإقليمية**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد: 143، 2012.

88. سابينا هيمبرج، "الطموحات العالمية والأزمة التونسية قد تدفع الجزائر إلى إعادة النظر في سياسة عدم التدخل"، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، 27جوان2023، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/

89. عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا، الحلف الأطلسي**"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

90. بن عنتر عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولاتية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017.

91. مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، **مجلة العربي الجديد**، https://www.alaraby.co.uk/opinion

92. هربون بوكون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت: مرز دراسات الوحدة العربية، 2004.

93. حفيظ صواليلي، "الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية"، **جريدة الخبر**، العدد3879 يوم 2010/1/17.

94. شيماء عطا الله، "**خصائص وتصنيفات الجريمة المعلوماتية**، http://www.shaimaatalala.com/yb/showthrred.php .

95. دليلة العوفي، "الجريمة السيبرانية، التهديد الجديد للاقتصاد الوطني"، **جريدة صوت الأحرار**، https://www.sawtalahrar.dz/

96. ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة.

97. عبد الرؤوف بن الشيهب وعبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، العدد 14، سنة 2018 .

98. عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، مركز الجزيرة للدراسات http://www.studiesaljazeera.net

99. مختار بورويبة، "مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود وفق الخطاب الدستوري"، **جريدة صوت الأحرار**، https://sawtalahrar.dz/

100. محمد بن أحمد، "القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية"، **جريدة الخبر**، 19 جوان 2014 https://www.elkhabar.com/

101. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ستوكهولم: معهد ستوكهولم، 2011.

102. الجدول رقم1 **"Military expenditure by country", SIPRI 2017** : على الموقع https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-2015-US

103. محمد بن أحمد، "الإنفاق في الجزائر سيواصل الارتفاع إلى 2017"، **جريدة الخبر**، العدد 7087، 2011.

104. عمر سعداوي، **عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيوستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين**، http://www.saadaouiomar.blogspot.com.

105. أمين عباس وآسيا منى،" تضامن مطلق مع الجزائر في التصدي للإرهاب"، **جريدة الشعب**، العدد16010، 21 جانفي 2013.

106. حميد يس، "المعتدون على مصنع عين أميناس جاؤوا من الجوار وليس من أوروبا"، **جريدة الخبر**، 13 فيفري 2013.

107. خساني خالد، **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات**، جريدة الشعب http://www.ech-chaab.com

108. براهيم طه « ملف: قانون خارج القانون – قوانين النظام »، **ألجيريا ووتش**، 13 ديسمبر 2009 (بالفرنسية)

109. إلياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: الجزائر، ANEP.

110. منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"،**رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013).

111. ملحم العمار، **الجزائر والتعددية المكلفة، سلسلة كتب المستقبل العربي، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.

112. وزارة الشؤون الخارجية، "الأمم المتحدة: إطلاق دراسات حول اتجاهات مكافحة الإرهاب ودراسة الحدود في إفريقيا"، https://www.mfa.gov.dz/

113. أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، **السياسة الدولية**، العدد145، أكتوبر 2003.

114. أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

115. محند برقوق، "مكافحة الإرهاب في الجزائر من المراقبة الأمنية للحل السياسي"، **مجلة الفكر**، العدد2، مارس2007.

116. وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش الوطني الشعبي"، https://www.mdn.dz/

117. حكيم غريب، **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف**، htpp://www.sasaspot.com

118. بوفليح نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر بين 2000 و2010"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، ديسمبر 2012.

119. عابد شريط وبن الحاج جلول ياسين، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، **مجلة التكامل الاقتصادي** ، المجلد 4.

120. كربالي بغداد، "نظرة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد8، جانفي 2005.

121. ندوة الجزائر الدولية، "دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، **مجلة الجيش**، العدد 559، أكتوبر 2011.

122. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، "**ملحق بيان السياسة العامة 2010**" .

123. هاني الأعصر، **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب: محاولة للفهم والتقييم**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.ahram.org.eg .

124. يوسف بوغرارة، "الرؤية الجزائرية تجاه التحديات الأمنية التماثلية: ظاهرة الإرهاب الدولي"، **جريدة الحوار**، http://www.elhiwar.com.

125. الأخضر عمر الدهيمي،" **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**"، **(**بحث مقدم في ملتقى دولي حول آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**)**، المملكة العربية السعودية، 8 أفريل 2010.

126. ساعد رشيد، "**واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في الدراسات المغاربية**"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيذر، بسكرة 2012.

127. حكيم غريب، "**تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري: الواقع والمأمول**"، ساسة بوسة http://www.sasapost.co

128. رابح حمزة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات لسياسية والإستراتيجية، http://www.politics.dz.com

129. لعروشي، يصدر قريبا، Sans Médecins 2020، Frontières.

130. بناء على نتائج استقصاء يورميد **لبرنامج اليوروميد للهجرة** 5(EMM5 –).

131. تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط(IEMed).

132. المادة 44 من قانون القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

133. المادة 34 من قانون **رقم 08-11** مؤرخ في 21جمادى الثاني عام 1429الموافق 25يونيو سنة 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتقلهم فيها.

134. ليكة حجاج، **الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين**، مجلة التراث، العدد 19 ، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015.

135. المادة 30من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها ونقلهم فيها.

136. المادة 30من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها ونقلهم فيها.

137. قراءة في مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، "**الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية**"، http://www.politics.com.

138. ولد الصديق ميلود، **فينومنيولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر**، في الكتاب الجماعي: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

139. ابرادشة فريد، "الحكم الرشيد في الجزائر" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات السياسية، تخصص تنظيم سياسي، **جامعة الجزائر 3:** كلية الإعلام والعلوم السياسية، جوان 2014)

140. رضوان خير الدين، **انضمام الجزائر لبنك البريكس يحمل بعدا جيوسياسيا**، انترنيوز، https://www.internews.dz/

141. بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، http://sciencesjuridiques.net/topic197.htm

142. كريم تيجاني، "التنمية المستدامة في الجزائر: صورة وتشخيص لواقع معلق"، أكتوبر 2021، https://library.fes.de/pdf-files

143. مبادرة شبكة حلول التنمية المستدامة التي تم إطلاقها في سنة 2012، تقرير لسنة 2022 حول تجسيد أهداف التنمية المستدامة في العالم تحت عنوان "من الأزمة إلى التنمية المستدامة : أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق لسنة 2030 و ما بعدها."

144. "وزير خارجية المغرب يلتقي بنظيرته الإسرائيلية في باريس ." **الشروق أونلاين** 4 جويلية 2007، مؤرشف من الأصل في 23-11-2020.

145. " **المغرب وإسرائيل: 6 عقود من التعاون تسلسل زمني**"، نسخة محفوظة 18 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين .

146. "تغريدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على حسابه الرسمي على تويتر"، نسخة محفوظة 12 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين.

147. On Progress Toward Peace نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين.

148. تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل: الجزائر تشير إلى وجود تهديدات على حدودها وتحذر من هجمات أجنبية"، فرانس 24 https://www.france24.com/

149. "الخارجية الجزائرية: نحن ضد منطق القوة بشأن الصحراء الغربية .Sputnik ."مؤرشف من الأصل في 12-12-2020

150. "الجزائر تخرج عن صمتها وترى أنها مستهدفة من إسرائيل"، صحيفة الشرق الأوسط https://aawsat.com/home/article/2679451

151. أحدها إسرائيل: القطيعة بين المغرب والجزائر من أربع محاور، الحرة، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/25

152. المغرب– الولايات المتحدة الأمريكية: التوقيع على اتفاقيتين لإنعاش الاستثمارات بالمغرب وإفريقيا نسخة محفوظة 25 ديسمبر 2020 على موقع واي باك مشين.

153. "التطبيع المغربي الإسرائيلي مبني على إنشاء خط عسكري ضد الجزائر"، **RT قناة** ، https://arabic.rt.com/middle_east/1262062

154. بشرى معال وهيثم الرضوان وعلاء محفوظ، "دراسة تحليلية لتأثري أنواع هجوم التشويش على أداء شبكات Hoc Ad ،"**مجلة جامعة ترشين**، مج 41 ،العدد 5(2019).

155. سارة عبد العزيز، "الحرب السيبرانية: التداعيات المحتملة لتصاعد الهجمات الإلكترونية على الساحة الدولية"، **مجلة اتجاها الأحداث**، العدد 20، 2017.

156. علي علواني، "دور أنظمة القيادة والسيطرة يف الحروب الحديثة: مستقبل أنظمة القيادة والسيطرة"، **درع الوطن**، 2021، العدد 480.

157. مصباح عامر، "**تطور علم الإستراتيجية الحديث**"، القاهرة: دار الكتاب، 2017.

الأمم المتحدة، **التهديدات الجديدة والناشئة**، https://www.un.org/ar/peaceandsecurity/new-and-emerging-threats

158. الأمم المتحدة المعاهدة **العالمية للجرائم الإلكترونية: توازن حساس بين الأمن وحقوق الإنسان**، https://news.un.org/

159. خالد وليد محمود، **الجرائم الإلكترونية كظاهرة عالمية**، مركز الجزيرة، https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/5

160. مستقبل الأمن السيبراني في الجزائر: آفاق ورهانات https://www.dounia.dz/

161. محمد الصالح براهمي، "الأمن السيبراني تحصين للأمة"، **مجلة المستثمر الإلكترونية** 2023/9/16 https://almostathmir.dz

162. منى الأشقر جبور، الأمن في الفضاء السيبيري: الأمن المعلوماتي والأمن القانوني، http://www.xa.yimg.com/kq/groups/.doc

163. محمد مختار، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الالكترونية". **دورية اتجاهات الأحداث**، الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 36، يناير 2005.

164. أيسر محمد عطية، "**دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة: الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته**." ورقة مقدمة في **الملتقى العلمي**: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية. عمان خلال الفترة سبتمبر 2001 .

165. الخليج أونلاين، "**تخصيص خاليا أمنية لتعقب الإرهاب الإلكتروني في الجزائر**" http://www.alkhaleejonline.net

166. إيهاب شوقي، **الإرهاب الإلكتروني وجرائمه** –http://www.assakina.com/awareness : net/rebounds/81251.html

167. محمود خليل، **50ألف موقع إلكتروني لداعش،** والإرهاب يحاصر الإنترنت http://www.alittihad.ae/details.php?id=64991&y=2015&article=full

168. زوال سومر عيسى، 100"شاب جزائري التحقوا بداعش"، **جريدة المساء**، العدد 6061 ، الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2016 .

170. الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير حول الرقم القياسي العالمي لأمن السيبراني وسمات السالمة السيبرانية .جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، مكتب تنمية الاتصالات، أفريل 2015 .

171. إبراهيم الديب، **الحلم الجزائري العظيم وفرص ومقومات تحقيقه الآن،** الجزيرة، https://www.aljazeera.net/.

172. البنك الدولي، **الجزائر: الآفاق الاقتصادية أكتوبر 2021،** https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic

173. مصطفى عيد، "**سجل نمواً 4.1% في 2023: رؤية إيجابية للاقتصاد الجزائري**"، cnbc بالعربية، https://www.cnbcarabia.com/

174. رفيق شلغوم، **ما هو دور مستقبل الدور الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي؟** https://algeriemaintenant.dz/

175. "فايد يؤكد التزام الجزائر بتعزيز التعاون العربي الإفريقي من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المشتركة"، **الإذاعة الجزائرية**، https://news.radioalgerie.dz/

176. "الجزائر تنضم إلى بنك مجموعة "بريكس".. ما أبعاد الخطوة وأهميتها؟"، **العربي،** https://www.alaraby.com/news

177. إلهام محمد، "**وزير مالية الجزائر: الانضمام إلى بنك البريكس يعزز مكانتنا الإقليمية**"، الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/

178. "الموافقة على انضمام الجزائر إلى بنك البريكس"، **المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري،** https://www.entv.dz/

179. بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، **الجزائر عضو في مجلس الأمن،** https://pmnewyork.mfa.gov.dz/

180. بنجامين نيكلز، **دور الجزائر في الأمن الأفريقي**، https://carnegieendowment.org/sada

2/ باللغات الأجنبية

181.Daniel Ventre, **Cyberattaque et cyberdéfense**. Paris ; La Voisier, 2011.

182.Martti Lehto,Pekka Neittaanmäki, **Cyber Security: Analytics, Technology and Automation**. Switzerland : Springer International Publishing, 2015.

183_Linda Dawson, **War in Space: The Science and Technology Behind Our Next Theater of Conflict** (Cham: Springer-Praxis Books, 2018).

184.Mihaela Diaconu, "Technological Innovation: Concept, Process, Typology and Implications in the Economy," **Theoretical and Applied Economics**, vol. XVIII, no. 10 (2011).

184. Laquer Walter, **« The Soviet Union and the Maghreb »**, in Alvin J Cottrel and James D the berge, (eds), « The western Mediterranean : its political, Economic and Strategic importance, Paraeger Publishers, NewYork, 1974.

185. Stephenie Gosnell Handler, "New Cyber Face of Battle: Developing A Legal Approach to Accommodate Emerging Trends in Warfare," **Stanford Journal of International Law**, vol. 48, no. 1 (2012).

186. Bart Schuurman, "Clausewitz and the 'New Wars' Scholars," **The US Army War College** Quarterly: Parameters, vol. 40, no. 1 (2010).

187. Martin van Creveld, "**Modern Conventional Warfare: An Overview**," Hebrew University, Jerusalem (2004).

188. Kushner to lead U.S. delegation to Israel, Morocco نسخة محفوظة 2020-12-17 على موقع واي باك مشين.

189.The Jews of the Middle East and North Africa in modern times", by Reeva S. Simon, Michael M. Laskier, Sara Reguer, p.502.

190. *Surkes, Sue.* "**Morocco tipped off Israeli intelligence, 'helped Israel win Six Day War ,** "" *www.timesofisrael.com . Archived from* the original *on 2020-11-08*

191. Abdelhamid Boumez, Azine Djamila, **L'ISLAMISME Algérien de la genèse au terrorisme**, Algérie : Chihab édition, 2002.

192. Voir « **Lutte anti-terroriste : 100 millions USD octoryés par L'Algerie aux pays du Sahel** », 30 Novembre 2017, consulte le 10.11.2018, http://www.dz/algerie/66443-lutte-antetrrorisme-100millions-usd-octoryes-par-l'algerie-aux-pays-du-sahel.

193. Abdennour Benanter, **« Les principes de la Politique étrangére et de Securité mis à L'épreuve** », Questions Internationales, n 81, Septembre-Octobre 2016.

194. Abdnnour Ben Anter, **The Dillemma of Security Policy**.

195. Frederic Volpi, « **Algeria's Pseudo-democratic Politics** », in F.Volpi and Francesco Cavatorta (eds) Demoratisation in the Muslim World : Changing Patterns of power and Authority, Oxon, Routledge, 2007, pp 214-218.

196. Yoser Yakis, **« Euro-Mediterran coorperation in the field of and Anti-Terrorism »** , retrived on 6/12/2018, http://YocerYakis.net/meclis-Knousmalari/Londra,EuroMesco,Final.

197. Benantar, Abdennour, "The State and the Dilemma of Security Policy", in **Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup** (eds), Algeria Modern: From Opacity to Complexity, (Hurst, London).

198. Gérard François DUMENT.**la géopolitique des populations du Sahel, Revue géopolitique Diploweb.com, 2010, p 3.télécharger du** http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135

199. **L'Afrique du Nord et les pays du Maghreb : telechargé** du http://portaildufile.info/index.php?option.com le 10/10/2018.

200. Paul Baltat**, le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, ed : caphonic.

201. **BP statiscal review if world energy**, UK : Purreprint Group, June 2013.

202. Yves Lacoste, **dictionnaire de Geopolitique**.

203. **La ministère de la défense rencontre des militaires engagés dans l'opération SERVAL**, Ministère de la défense (dossier de presse , vendredi 25 Janvier 2013.

204. Luis Senion, Alexander Mattelar et Amelia L'Ussanuim, **Le Nord Niger Victime de ses Richesse : Le compte a Rebours d'une Catastrophe Annoncées,** « Areva à Arlit et Akokan depuis 40ans, 2008, en ligne http://www.tichinghen:Tchinaghen/40pourcent,numeric

205. **La Ministère de Décence rencontre des ministres engagés dans l'operation SERVAL** .

206. Adam Withnall, **Boko Haram renames it self state's west Africa Province (ISWAP) as militants launch new offensive against government forces**, Independent, at http://www.independent.co.uk/news/world/africa/BokoHaram.

207. Yves Lacoste, **dictionnaire de géopolitique**. France: edition flammario, 1995.

208. Carlo JEAN , "**Conséquences politiques et sécuritaires de la Globalisation**" .in: Mondialisation et sécurité,(actes du colloque international Mondialisation et sécurité.CDN) Edition ANEP, Alger, 2003.

209. Prescott.J.R.V, **Geography of Frontiers and Boundaries**, London : Hutchinson University Libarary By CroomHelm London , 1978,

210. Huntington E, **Main Springs of Civilization** , NewYork : New American Libary , 1945 .

211. Whittlesy D , **« the Impres of Effective Central Authority on the Landscape ; Analls of Association of American Geoggraphes**, vol 25, 1935.

212. Ancel, J. "**Les Frontières; etude de géographic politique**" Recueil des Cours, pp. 207–97, 1936.

213. Chikh Slimane,«**La politique africaine de l'Algérie,**», Annuaire de L'Afrique du Nord, 1979, Vol.17, p.3

214. Mahdi Taj, **Introduction a la Géopolitique**, université virtuelle de Tunis, 2008, p7.

215. Tarek El-Tablawy and Salah Slimani," ***.OPEC's Debt Recluse Could Test Taboo on Borrowing From Abroad.***

216. Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population) Algeria ."*data.worldbank.org* **.World Bank** .Retrieved 3 November2019

217. Poverty headcount ratio at $5.50 a day (2011 PPP) (% of population) Algeria ."*data.worldbank.org* **.World Bank** .Retrieved 3 November2019

218. GINI index (World Bank estimate ."(*data.worldbank.org* **.World Bank** . Retrieved 23 April2019

219. Labor force, total - Algeria ."*data.worldbank.org* **.World Bank** .Retrieved 3November2019

220. **The World Factbook** ."*CIA.gov* .Central Intelligence Agency.

221. World Economic Outlook Database, October 2019 ."IMF.org . **International Monetary Fund** .Retrieved 3 November 2019 .

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
خطة الدراسة	
مقدمة.....	1
1/ تمهيد.....	2
2/الفرضيات.....	2
3/ المقاربات والمناهج.....	3
4/ أهمية الموضوع.....	4
5/ أسباب اختيار الموضوع.....	4
6/ أهداف الموضوع.....	5
7/ الدراسات السابقة.....	6
الفصل الأول: أهمية الجيوسياسة في الإستراتيجية الأمنية للدول	
المبحث الأول: الأمن والإستراتيجية الأمنية.....	8
المطلب الأول: الأمن بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث.....	8
أولا: المفهوم التقليدي للأمن: مجالاته ومؤشراته.....	9
ثانيا: تغير مصادر التهديد وعلاقتها بتعدد قطاعات الأمن ومستوياته.....	11
ثالثا: التغييرات المؤثرة على تطور مفهوم الأمن.....	12
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية مفهومها صياغتها ومراحل إعدادها.....	17
أولا: تعريف الإستراتيجية الأمنية.....	17
ثانيا: مراحل إعداد الإستراتيجية الأمنية.....	18
المبحث الثاني: المقاربة الجيوسياسية في التحليل.....	20
المطلب الأول: الجيوسياسة والتحليل الجيوسياسي.....	20
أولا: ظهور وتطور الجيوسياسة.....	20
ثانيا: التحليل الجيوسياسي.....	21
المطلب الثاني: تأثير الإطار الجيوسياسي على الأمن الوطني.....	23
أولا: الأمن من منظور جيوسياسي.....	23
ثانيا:المفهوم الحديث للجيوسياسة وعلاقته بتطور الأمن	24
المبحث الثاني: الدولة كمصدر للتحليل من وجهة نظر الجيوسياسة.....	27
المطلب الأول: العوامل المؤثرة جيوسياسيا في الدول.....	29
أولا: العوامل المادية.....	29
ثانيا:العوامل البشرية.....	36
المطلب الثاني: تأثير الحدود في جيوسياسية الدول.....	39
أولا: الحدود والتخوم.....	41

ثانيا: تصنيف الحدود..... 43
ثالثا: وظائف الحدود..... 47
خلاصة الفصل الأول..... 50
الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري والدوائر الجيوسياسية الأمنية
المبحث الأول: الجزائر في محيطها الجيوسياسي..... 52
المطلب الأول: المقومات الجغرافية للجزائر..... 52
أولا: الموقع والمساحة..... 52
ثانيا: الجغرافيا والمناخ..... 53
ثالثا: الموارد الطبيعية..... 55
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية للجزائر..... 56
أولا: الطاقة..... 58
ثانيا: العلاقات الاقتصادية الخارجية..... 63
المطلب الثالث: علاقات الجزائر بدول الجوار..... 65
أولا: دور الجزائر في الأزمة الليبية..... 65
ثانيا: دور الجزائر في الساحل الإفريقي..... 67
المطلب الرابع: الجزائر في بعدها الجيوسياسي..... 68
أولا: البعد الجغرافي..... 68
ثانيا: تأثير الموقع الجغرافي للجزائر على الأمن..... 69
المبحث الثاني: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري..... 72
المطلب الأول: دائرة الساحل الإفريقي..... 72
أولا: مميزات منطقة الساحل الإفريقي..... 72
ثانيا: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي كبعد للأمن الجيوسياسي الجزائري..... 75
ثالثا: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي..... 83
المطلب الثاني: الدائرة المتوسطية (البحر الأبيض المتوسط)..... 84
أولا: المبادرات الأمنية في المتوسط..... 85
ثانيا: التهديدات الأمنية في المتوسط..... 88
ثالثا: الرؤية الأمنية الجزائرية في المتوسط..... 91
المطلب الثالث: الدائرة المغاربية..... 93
أولا: الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي..... 93
ثانيا: التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية..... 95
ثالثا: الرؤية الأمنية الجزائرية في الدائرة المغاربية..... 97
المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية والالتزامات الدستورية في إطار الإقليم الجيوسياسي الجزائري..... 99
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية..... 99
أولا: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية..... 99

ثانيا: التهديدات الأمنية من وجهة نظر العقيدة الجزائرية..... 103
ثالثا: الالتزامات الدستورية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية الجزائرية..... 108
المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية بين عقبة الالتزام وضرورة التغيير..... 111
أولا: نقاط التغير في العقيدة الأمنية الجزائرية..... 112
ثانيا: بين التدخل وعدم التدخل في العقيدة الأمنية الجزائرية..... 113
المطلب الثالث: البعد العسكري في العقيدة الأمنية الجزائرية..... 115
أولا: التسلح كدليل على الاستعداد العسكري..... 115
ثانيا: أزمة تيقنتورين كاختبار للاستعداد العسكري الجزائري..... 116
خلاصة الفصل الثاني..... 118

الفصل الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمنية ودور الجزائر في محاربتها

المبحث الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري..... 120
المطلب الأول: تحدي الإرهاب..... 120
أولا: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب..... 120
ثانيا: تقييم الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب..... 133
المطلب الثاني: تحدي الهجرة غير الشرعية..... 136
أولا: الهجرة غير الشرعية في الحيز الجغرافي للجزائر..... 136
ثانيا: محاربة الجزائر للهجرة غير الشرعية..... 139
المطلب الثالث: تحدي التنمية المستدامة والحكم الراشد..... 143
أولا: سياسيا وقانونيا 144
ثانيا: إداريا 146
ثالثا: مؤشرات فعالية التنمية المستدامة في الجزائر..... 147
المبحث الثاني: العلاقات المغربية الإسرائيلية في المنطقة وأثرها على الأمن الجزائري..... 148
المطلب الأول: التطبيع المغربي الإسرائيلي..... 148
أولا: نبذة عن العلاقات المغربية الإسرائيلية..... 148
ثانيا:اعتراف دونالد ترامب بسلطة المغرب على الصحراء الغربية..... 149
المطلب الثاني: تداعيات التطبيع المغربي الإسرائيلي على الأمن الجيوسياسي الجزائري..... 150
أولا: موقف الجزائر من التطبيع المغربي الإسرائيلي..... 150
ثانيا: أثر التطبيع المغربي الإسرائيلي على الأمن الجزائري وردة فعل الجزائر عليه..... 151
خلاصة الفصل الثالث..... 155

الفصل الرابع: التهديدات الأمنية لمحتملة واستشراف مستقبل الأمن الجيوسياسي الجزائري

المبحث الأول: التطور التكنولوجي ودوره في الحروب الحديثة..... 157
المطلب الأول: مستويات التطور التكنولوجي..... 157
أولا: المستوى العسكري 157
ثانيا: المستوى المعلوماتي..... 159

فهرس الموضوعات

المطلب الثاني: التهديدات الناتجة عن التطور التكنولوجي..... 160
المبحث الثاني: التطور التكنولوجي في الجزائر وطرق مواجهة تحدياته..... 162
المطلب الأول: أثر التطور التكنولوجي على الأمن الجزائري..... 162
أولا: الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني..... 162
ثانيا: الإرهاب الإلكتروني كأحد أخطر التهديدات المحتملة على الأمن الجزائري..... 164
المطلب الثاني: مواجهة الجزائر للتهديدات السيبرانية..... 166
أولا: إجراءات تحقيق الأمن السيبراني..... 166
ثانيا: الأمن السيبراني في المؤسسة العسكرية الجزائرية..... 168
المبحث الثالث: قراءة في المشهد الجيوسياسي المستقبلي للجزائر..... 170
المطلب الأول: قراءة على المستوى الداخلي..... 170
أولا: سياسيا..... 170
ثانيا: اقتصاديا..... 171
المطلب الثاني: قراءة على المستوى الخارجي..... 172
أولا: سياسيا..... 173
ثانيا: اقتصاديا..... 174
ثالثا: انضمام الجزائر للبريكس..... 175
المطلب الثالث: قراءة في الدور الجيوسياسي المستقبلي للجزائر..... 177
أولا: تعزيز الأمن الدولي..... 177
ثانيا: مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة..... 178
خلاصة الفصل الرابع..... 182
الخاتمة..... 183
قائمة المصادر والمراجع..... 187

عنوان الأطروحة: دور البعد الجيوسياسي في بناء الإستراتيجية الأمنية للدول _دراسة حالة الجزائر_

الكلمات المفتاحية

الجيوسياسة

الإستراتيجية الأمنية

الفاعل الاستراتيجي

الملخص

منذ وجود الإنسان على سطح هذا الكوكب وهو يسعى للتنافس بينه وبين أقرانه للبقاء، فهذه الغريزة التي تحكمت في نضوجه وتطور تفكيره وانتقاله بذلك من عصر لآخر ومن حضارة لأخرى، ميز تلك الحقبات الزمنية عنصرا مهما جدا لعب دورا كبيرا في تحريك الأحداث واستماتة الإنسان لتحقيقه والوصول إليه ألا وهو الأمن؛ ولعل هذا الأخير لم يجعل الإنسان يكتفي برقعته الجغرافية بل حركته غريزته نحو التوسع والسيطرة لفترات أطول لأماكن أكبر، وباتت القوة والعظمة في مدى سيطرة مجموعة من الناس الذين قد يشتركون في الأفكار والمعتقدات نفسها على أقاليم كبيرة بحثا عن الغذاء والثروات التي تطورت بدورها بتطور أهداف الإنسان واحتياجاته عبر مختلف الحضارات والأزمنة. ومنذ ظهور مفهوم الدولة القومية مع معاهدة وستفاليا 1648 أصبحت المصالح هي التي تحكم العلاقات الدولية وتسير الدول نحو إيجاد الأفضل لها حتى لو كان ذلك خارج أراضيها ذات الحدود المرسومة مسبقا ضمن معاهدات دولية سارية المفعول، إلا أن ذلك لم يمنعها من امتداد مصالحها إلى ما وراء حدودها خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية التي أرغمت بعض الدول لشن حملات استعمار للدول الأقل منها قوة والأكثر منها ثروة؛ الأمر الذي سبب مئات الحروب من أجل السيطرة والنفوذ، مرورا بفترة الحرب الباردة وبروز قطبين كبيرين أنهيا المفاهيم التي كانت قبلهما عن السيطرة وفتحتا الباب لنوع جديد من الهيمنة التي ميزها التطور العسكري الكبير والسباق نحو التسلح وغزو الفضاء، وصولا إلى الثورة التكنولوجية وما حققته من تطور جديد في مجال المعلومات والذي مس جميع الأصعدة، ولعل إلقاء الضوء على البعد الجيوسياسي في هذه الدراسة كونه الموضوع الذي ساهم في تشكيل ذلك الفارق في التنافس الذي ميز المشهد الدولي عبر الزمن، ولازال يلعب دورا كبير في تطور الدراسات الإستراتيجية وسلط الضوء على أهمية الدول وجغرافياتها وثرواتها،

وكيف بإمكانها أن تحقق مكانة دولية بالاعتماد على جيوسياستها أو حماية أمنها من خلال هذه الأخيرة أيضا، وتم التركيز على دولة الجزائر من هذه الناحية كدولة فاعلة في مجرى هذه العلاقات وتسعى لتحظى مكانة لها في إطار الواقع الدولي الذي تحكمه المصالح.

SUMMARY

Since the existance of human being on this planet, he is always competing with his peers to survive, this instinct controlled him in the development of his thinking and his transition every era and every civilization, those eras were distinguished by a very important element that payed a major role in events and human being tryes deadly to reach it ; which is « security » which made human being not content with his geographical area , but rather his instinct take him towards expansion and control periods and larger places, power and greatness came to be in the extent of control of a goup of people who may share same beliefs on large regions searching of food and wealth that developed with human being needs across different times. Since the emergence of the concept of Nation_State with the treaty of Westphalia in 1948, interests have become what governs international relations, and countries looking for the best for them even if that is outside their borders in valid international treaties, however this did not prevent it from extending its interests beyond its borders, especially after the emergance of the industrial revolution, which forced some countries to launch colonozation campaigns against countries that were less powerful and wealthier than them which caused hundreds of wars for control and influence, through the Cold War between two major poles that invited a new type of domination using the millitary development specially in arms and the conquest space , until the technological revolution and the development on all levells. So studing the geopolitical dimension to shape the difference in competition that characterized the international scene in past until now still plays the same role in development of stratigic studies and by showing the importance of States and their geography and wealth in the same time and how can it achieves an international position by relying on its geopolitics or protecting its security through the latter as well, and the focus was on the state of Algeria from this prespective as an active state in international relations looking for a better place in world order which governed by interests.